



المياه والنزاع

ادخال عملية صنع السلام ضمن تنمية موارد المياه

خدمات الاغاثة الكاثوليكية

Since 1943, Catholic Relief Services (CRS) has been privileged to serve the poor and disadvantaged overseas. Without regard to race, creed, or nationality, CRS provides emergency relief in the wake of natural and man-made disasters. Through development projects in areas such as education, peace and justice, agriculture, microfinance, health, water, and HIV and AIDS, CRS works to uphold human dignity and promote better standards of living. CRS also works throughout the United States to expand the knowledge and action of Catholics and others interested in issues of international peace and justice. Our programs and resources respond to the U.S. Bishops' call to live in solidarity _ as one human family _ across borders, over oceans, and through differences in language, culture, and economic condition.

Catholic Relief Services
228 W. Lexington Street
Baltimore, MD 21201-3413 USA
pqpublications@crs.org
www.crs.org

© 2009 Catholic Relief Services United States Conference of Catholic Bishops.
Published 2009.

ISBN 0-945356-53-6

Written by Jason Gehrig with Mark M. Rogers
Edited by Dennis Warner, Chris Seremet, and Tom Barnat

Graphic Design by Judi Jachman

For a complete catalog of CRS publications, visit www.crsprogramquality.org

المياه والنزاع

ادخال عملية صنع السلام ضمن تنمية موارد المياه

جيسون غيرغ ومارك روجر
التحرير- دينيس وارنر، كريس سيرميت و توم بامات

قائمة المحتويات

| | |
|---|-----------------------------------|
| ٥ | البيانات ، والارقام والجداول..... |
| ٧ | المقدمة..... |

القسم الاول: خلفية حول المياه والنزاع والتعاون

| | |
|----|--|
| ١٣ | الفصل الاول: المياه والنزاع..... |
| ١٣ | عدم القدرة على الوصول الى مصادر المياه كاحد أشكال «العنف البيئي»..... |
| ١٤ | النزاع حول المياه على المستوى المحلي ، والقومي ، والدولي والعالمي..... |
| ١٥ | المياه كهدف ، أم أداة ، أم غرض في النزاعات..... |
| ١٦ | الجزء الاول: المنظور التاريخي ومناحي المستقبل..... |
| ١٦ | النزاعات ما بين الشعوب المتعلقة بالمياه..... |
| ٢١ | النزاعات الداخلية المتعلقة بالمياه..... |
| ٢٤ | الجزء الثاني: أسباب النزاعات المتعلقة بالمياه..... |
| ٢٥ | العوامل الاجتماعية والاقتصادية..... |
| ٣٠ | العوامل المؤسسية والسياسية..... |
| ٣٤ | العوامل البيئية..... |

الفصل الثاني: أسس التعاون في مجال المياه

| | |
|----|---|
| ٤٧ | الجزء الاول: مبادئ خدمات الاغاثة الكاثوليكية في بناء السلام والتنمية الانسانية..... |
| ٤٨ | الجزء الثاني: مبادئ التعليم الكاثوليكي وتطبيقاتها في مجال المياه..... |
| ٥١ | الجزء الثالث: منظور الشعوب الاصلية للمياه..... |
| ٥٢ | الجزء الرابع: المياه والنوع الاجتماعي..... |
| ٥٥ | الجزء الخامس: اعلان الامم المتحدة حول المياه كحق انساني..... |
| ٥٨ | الجزء السادس: الاهداف التنموية للالفية..... |
| ٦٢ | الجزء السابع: المياه والحرب: وبنود القانون الدولي الانساني التي تحمي المياه..... |
| ٦٣ | خلال النزاعات المسلحة..... |
| ٦٣ | خلال الاحتلال العسكري..... |
| ٦٤ | خلال الاحتلال العسكري..... |

القسم الثاني: استعمام مبادئ و بناء السلام في مجال الممارسات المتعلقة بالمياه

| | |
|----|--|
| ٦٧ | الفصل الثالث: وضع تنمية موارد المياه ضمن اطار نموذج بناء السلام..... |
| ٦٧ | الجزء الاول: نقاط للتأمل..... |
| ٦٧ | الالتزامات الاخلاقية..... |

| | |
|----------|---|
| ٦٩..... | تطبيق السلام الذي نسعى للترويج له..... |
| ٧١..... | الجزء الثاني: بناء السلام: توسيع المدارك واحتضان التغيير..... |
| ٧٥..... | الفصل الرابع: تطبيق أساليب بناء السلام وتحويل النزاعات على برامج المياه والصرف الصحي |
| ٧٦..... | الجزء الاول: منظور بناء السلام لارشاد اجندة تنمية موارد المياه..... |
| ٧٦..... | السبب الاساسي \ العدالة..... |
| ٧٩..... | بناء العلاقات..... |
| ٨١..... | التطوير المؤسسي..... |
| ٨٣..... | التكنولوجيا المناسبة \ المنطلق التنموي..... |
| ٨٥..... | الجزء الثاني: أساليب وادوات تحويل النزاعات المتعلقة بالمياه..... |
| ٨٨..... | التحضير والعمل الاساسي..... |
| ٩٥..... | التخطيط والتفاوض..... |
| ٩٨..... | التطبيق والمتابعة..... |
| ١٠٣..... | الجزء الثالث: تطبيقات اساليب بناء السلام على سيناريوهات النزاع..... |
| ١٠٤..... | السيناريو الاول: الاتجاه نحو اعلى الجدول أم نحو اسفله..... |
| ١٠٩..... | السيناريو الثاني: التدخلات الخارجيه..... |
| ١١٤..... | السيناريو الثالث: الصناعات الاستخراجيه..... |
| ١١٩..... | السيناريو الرابع: قدرة الوصول الى موارد المياه..... |
| ١٢٣..... | السيناريو الخامس: الهجرة القصيرة بسبب الكوارث الطبيعية او النزاعات المسلحة..... |
| ١٢٨..... | الخاتمة |
| | الملحق |
| ١٣١..... | الملحق أ: تلخيص لخطوط الاستفسارات حول تقييم مخاطر النزاعات المتعلقة بالمياه..... |
| ١٣٢..... | الملحق ب: مصادر اضافية على الانترنت..... |
| ١٣٥..... | الملحق ج: المراجع..... |

البيانات ، والارقام والمداول

البيانات:

| | | |
|-----|--|--------|
| ٢١ | الصومال : أرامل ابار المياه ، امراء الحرب والمقاتلين | ١,١ |
| ٢٧ | ثورة المياه في كوشابامبا بوليفيا | ١,٢ |
| ٢٨ | الفلاحين الهنود ضد صناعة التعليب | ١,٣ |
| ٣٢ | جدار الفصل الاسرائيلي ومصادر المياه الفلسطينية | ١,٤ |
| ٣٥ | التكاثر السكاني ، الضغط المتعلق بالمياه ، والنزاع | ١,٥ |
| ٣٧ | التسونامي في اسيا: الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية | ١,٦ |
| ٤٠ | دارفور: نزاع بسبب التغيير المناخي وقلة الاراضي والمياه | ١,٧ |
| ٤٢ | تدهور الاراضي على مضرب الامطار واسوأ كارثة بيئية في الارجننتين | ١,٨ |
| ٤٦ | البيرو: المناجم بالاضافة الى التلوث يسببان العنف | ١,٩ |
| ٥٣ | المياه ضمن الرؤيا الكونية في الانديز | ١,١١ |
| ٥٤ | البرابرة والبدو وتحول النزاعات: دروس مستفادة من الشعوب الاصلية الساكنة في المناطق الجافة | ٢,١١ |
| ٥٦ | اتخاذ القرار بشأن المياه: زيادة المشاركة النسوية وزيادة في العدالة الاجتماعية والفعالية | ٣,١١ |
| ٦٠ | المياه كحق انساني، المستوى الادنى من الالتزامات الاساسية من قبل الدول حسب التعليق العام رقم ١٥ للامم المتحدة | ٤,١١ |
| ٧٨ | الاسباب الجذرية \ العدالة | IV .١ |
| ٨٠ | بناء العلاقات | IV .٢ |
| ٨٢ | التطوير المؤسسي | IV .٣ |
| ٨٤ | التكنولوجيا المناسبة \ المنطلق التنموي | IV .٤ |
| ٨٧ | مدرسة خدمات الاغاثة الكاثوليكية لبناء السلام: استعادة التلاحم الاجتماعي من اجل حماية المياه | IV .٥ |
| ٨٩ | مشاريع المياه في انغولا ما بعد الحرب | IV .٦ |
| ٩٠ | نتائج الحوار في حوض تانزانيا قليل المياه | IV .٧ |
| ٩١ | الصومال وايشيوبيا: النزاعات التاريخية غير المحسومة حول المياه تعيق التعاون | IV .٨ |
| ٩٤ | محطة المياه الدولية المشتركة في جنوب افريقيا: نداء لموازنة النواحي التقنية مع الاجتماعية | IV .٩ |
| ٩٨ | حلف مياه الاندوس: حوافز من اجل التفاوض حول الاتفاقيات | IV .١٠ |
| ٩٩ | التنجيم: جسر الهوه ما بين المستفيدين والدين يعانون | IV .١١ |
| ١٠١ | استراتيجيات لدعم مناصرة قضايا المياه على المستوى الشعبي | IV .١٢ |

الارقام

| | | |
|----|---|-----|
| ١٦ | الاحداث عبر الحدود الواقعة حول أحواض الانهر ١٩٤٨-١٩٩٨ | ١,١ |
| ١٩ | مناطق نأحواض الأنهر الدولية المهدهه باندلاع النزاع | ١,٢ |
| ٣٤ | شح المياه:نسب المياه العذبه لكل فرد في كل حوض | ١,٣ |
| ٣٨ | قرن من امطاط الكوارث الطبيعية: ١٩٠٠-٢٠٠٠ | ١,٤ |
| ٤١ | التغيير المناخي وعدم الامان العالمي | ١,٥ |
| ٥٠ | بيان الاطار المفاهيمي للتطوير الانساني الجوهرى لخدمات الاغاثة الكاثوليكية | ١,٦ |

المداول

| | | |
|----|--|-------|
| ١٥ | المياه كهدف أم أداة أم غاية في النزاعات | ١,١ |
| ٢٠ | تلخيص للنزاعات والنزاعات المتوقعة عبر الحدود حول المياه | ١,٢ |
| ٥٨ | سوء الفهم والتوضيحات حول الحق في المياه والصرف الصحي | ١١,١ |
| ٧٢ | التخطيط لمشروع تزويد المياه حسب اساس بناء السلام وتطبيقاته | ١١١,١ |

المقدمة

الغرض والنظرة الاولى

في معظم الأحيان عندما نحتاج الى الماء



تعتبر المياه مورد حيوي. وهي ليست مهمة فقط لأنها أساسية للحياة بل أيضا لأنها تجمع الناس. ولكن المقدرة على الوصول الى مصادر المياه غير متساوية داخل الامم وما بينها. فيعيش الكثير من سكان العالم في أماكن يزيد الطلب فيها على المياه عن الموارد، أو حيث تحد نوعيتها الرديئة من مقدرة الناس على استعمالها. ويهدد شح المياه وعدم العدالة في امكانية الوصول اليها واستعمالها أو اتخاذ القرارات حولها، الحياة نفسها ويقلل من نوعيتها ويعرقل التنمية الانسانية الجوهرية. وتشكل شح المياه وعدم العدالة في توزيعها عوامل تهدد اذ قد تسبب النزاعات العنيفة. فالعنف المتعلق بالمياه شائع في الكثير من انحاء العالم ومن المتوقع ان يتزايد في الاعوام القادمة بشكل عام.

تهدف هذه الوثيقة الى مساعدة العاملين في مجال تنمية موارد المياه، وبناء السلام في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الانسان وهم يسعون لادخال قضايا المياه وبناء السلام ضمن عملية البرمجة لمشاريعهم. والغرض في الاساس له شقين، هما:-

- المعلوماتية - من أجل تزويد اطار مفاهيمي حول القضايا الرئيسة وحركة تطورها.
- برامجية - من أجل تزويد الارشادات العملية وأدوات العمل.

ويستقي هذا العمل مواد كثيرة منتجة من قبل الباحثين والعاملين في مجال التنمية حول المياه والنزاع والتعاون ويطرحتها حسب التسلسل التالي:-

- وضع المياه العالمي الحالي
- مفاهيم النزاع والعنف وتحويل النزاعات والتعاون في قضايا المياه.
- تجسيدات النزاعات المتعلقة بالمياه بالاضافة الى المنظور التاريخي والانماط المستقبلية على المستوى الدولي وما بين الدول.
- مسببات النزاع المتعلقة بالمياه، وتحليلها حسب العوامل الاجتماعية-الاقتصادية، والمؤسسية السياسية والبيئية .
- مبادئ بناء السلام لتصميم المشاريع حسب قيم خدمات الاغاثة الكاثوليكية، والتعليم الاجتماعي الكاثوليكي، وتصريحات الامم المتحدة حول الحق الانساني بالمياه، والقانون الدولي الانساني في حالات الحرب، بما فيه اتفاقيات جنيف.
- نقاط للتأمل تتضمن نظره ملخصة حول الالتزامات القيمة المتعلقة بالتحدي الكبير في مجالي المياه وبناء السلام.
- نقاش حول منظور لبناء السلام يساعد في توجيه استراتيجيات تنمية الموارد المائية، وتطوير أدوات تحويل النزاعات المتعلقة بالمياه، والخطوات الموصى بها من أجل التعامل مع سيناريوهات محده من النزاع المتعلق بالمياه .

وستتضمن الوثيقة دراسة حالات وتأملات حتى تبقى النظرية قريبة من الواقع حيث يعمل موظفوا تنمية الموارد المائية الدولية، والمدافعين عن حقوق الانسان، وبناء السلام.

١. لا نجد غير السلاح

٢. الأشتباكات المسلحة بين الفصائل والقوات الصومالية الحكومية أجبرت الكثير من الصومالين على الفرار من منازلهم

٣. هذه الأرض الجرداء لا توفر أماناً لهذا اللاجئين الصومالي العطشان في مقاطعة "مودج. Mudge"

المصطلحات الرئيسية:

مورد مائي محسن: خدمات المياه المزودة عبر الشبكات المنزلية أو التمديدات العامة أو حفر المياه ، والابار والينابيع المحمية، والمياه المجمعة من الامطار. (منظمة الصحة العالمية، وصندوق الامم المتحدة للاطفال، اليونيسيف).

امكانية الوصول الى مورد مائي محسن: المقدرة على الحصول على ٢٠ لتر على الاقل للفرد كل يوم من مصدر محسن للمياه الواقع على مسافة كيلومتر واحد من منزل المستهلك. (منظمة الصحة العالمية، وصندوق الامم المتحدة للاطفال، اليونيسيف).

أزمة المياه: وضع يفوق فيه الطلب على المياه على الكميات المتواجدة منها خلال فترة معينة أو تكون امكانية استعمال المياه محدوده بسبب رداة نوعيتها (وكالة البيئة الاوروبية) البلاد او السكان الذين لديهم ١٠٠٠ الى ١٧٠٠ متر مكعب من المصادر المتجدده من المياه لكل فرد كل عام لجميع الاستعمالات تعتبر لديها أزمة مياه (برنامج البيئة في الامم المتحدة).

شح المياه: هو وضع تسود فيه سمة قلة مصادر المياه وعدم مقدرتها على سد الحاجات بالمعدل العام أو على المدى البعيد حسب طلب احتياجات جميع القطاعات بما فيها البيئة. وتعتبر البلاد التي لديها ١٠٠٠ متر مكعب من موارد المياه المتجددة لكل فرد في كل عام لجميع الاستعمالات تعتبر لديها شح في مصادر المياه. (برنامج البيئة في الامم المتحدة).

الامن المائي: استطاعة الدولة أو السكان الحصول على كميات كافية من المياه المحسنة للحفاظ على مستويات كافية من انتاج الطعام والبضاعة ، والصرف الصحي والصحة العامة. (هوفمان، ٢٠٠٤) وعدم وجود الامن المائي هو النقص في الشروط الواردة أعلاه.

المياه الحقيقية: كمية المياه المستهلكة في عملية انتاج كمية معينة من الطعام أو المنتجات الاخرى. (هيئة المياه العالمية).

التوتر: علاقة مشدودة ما بين الافراد أو المجموعات أو الامم الخ. (قاموس راندوم هاوس).

النزاع: وضع اجتماعي حيث يوجد جهتان أو فاعلان على الاقل يسعون للحصول في نفس الوقت على مجموعة من الموارد النادرة. (والينستين، ٢٠٠٢) وتشكل النزاعات جزء لا يمكن تجنبه من عملية التغيير الاجتماعي في جميع المجتمعات.

تحول النزاعات: خطوة تأتي بعد حل النزاع بالتفاوض حيث يتم «تحويل» أطراف النزاع وعلاقاتهم ببعض والعناصر البنوية المسببة للنزاع بشكل غير عنيف. (أنظر الى النقاش حول اراء «نوفلد» وزملائه لاحقا).

النزاعات المتعلقة بالمياه: النزاعات التي تنشأ ما بين جهتين أو أكثر لديها مطالب متنافسة حول مورد مياه معين، أو تخصيصه أو استعماله.

النزاع العنيف: نزاع ما بين طرفين او اكثر حيث تفرض القوة بهدف احداث الضرر او الاذى على الاعداء . وقد تستخدم او لا تستخدم الاسلحة في هذه النزاعات. (قاموس أميركان هيريتيج).

الحرب: حالة من النزاع المفتوح المسلح الدائم لفترة طويلة في العادة والذي يحدث ما بين أمتين او بلدين أو جهتين. (قاموس أميركان هيريتيج).

بناء السلام: تعرف خدمات الاغاثة الكاثوليكية هذا المصطلح على انه عملية تغيير اوضاع اجتماعية أو هياكل سياسية غير عادلة عبر «العلاقات الصحيحة». وتحول هذه العملية الطريقة التي تعيش فيها المجتمعات وكيفية اصلاح علاقاتها وتخلق فضاءات حيث تبني الثقة المتبادلة والاحترام وتسنع الفرصة لنمو متكامل .

مصادر المياه: النظور العالمي

تعتبر المياه ضرورية للحفاظ على حياة كل فرد، ولاستدامة الصحة والحفاظ على الظروف الاجتماعية والاقتصادية المستقرة، ومن أجل المحافظة على الحياة على كوكبنا. ولكن كمية المياه الموجودة على الأرض محدودة وتشكل المياه العذبة (أي المياه غير المالحة) ٢.٥٪ فقط، وأكثرها محصورة لأنها متجمدة أو موجودة في جوف الأرض. وان الكمية الكاملة للمياه العذبة الموجودة في البحيرات والأنهر تقدر ب ١.٠ و٠.٠٪ فقط من ال ١.٤ بليون كيلومتر مكعب من المياه على الأرض (جليك، ٢٠٠٦). وبما أن عدد سكان العالم قد وصل الى ٦.٥ بليون نسمة وهو يتزايد فان كمية المياه لكل فرد تستمر في الانحدار. ولكن المشكلة الرئيسية تكمن في اسباب من صنع يد الانسان نفسه. فان انعدام العدالة في فرص الوصول الى توزيع المياه العذبة يظل متفاوت ما بين البلدان وفي داخلها.

ويفتقد ما يقارب البليون شخص الى فرص الوصول الى المياه المحسنة. كما ولا يوجد لدى ٢.٥ بليون تقريبا فرصة الحصول على تسهيلات صحية محسنة مثل المجاري والحفر الامتصاصية والمراحيض. ويعيش ٨٠٪ من الذين ليس لديهم فرص الوصول للمياه في مناطق ريفية. ويموت كل عام ما يقارب من ٢.١ مليون، وأكثرهم من الاطفال، بسبب الامراض المتعلقة بالمياه الاسنة أو عدم وجود الصرف الصحي أو النظافة الكافية.

ويعيش ثلث السكان في العالم تقريبا في بلاد يوجد فيها أزمة مياه وهي في الاساس في اسيا وافريقيا. ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة من سكان العالم الى الثلثين حتى عام ٢٠٢٥. وتبعاً لذلك فانه من المتوقع أن تزداد النزاعات المتعلقة بالمياه وتكثف في تلك المناطق. ويؤثر الشح التام للمياه حالياً على أكثر من ٥٠٠ مليون شخص في أكثر من ٣٠ بلد. وانه لمن المتعارف عليه بشكل واسع أن لدى شح المياه دور بارز في تهيئة الظروف التي تسبق النزاعات العنيفة لأنها تسبب عدم الرضى والتأزم. (س. باستيل وأ. وولف، ٢٠٠١).

لقد ازداد الاستهلاك العالمي للمياه بثلاثة اضعاف في النصف الثاني من القرن العشرين، وهو يزداد بوتيرة أسرع بكثير من ازدياد السكان في العالم في نفس الفترة. اذ تستعمل موارد المياه في نشاطات انسانية عديدة تنقسم بشكل عام ما بين الزراعة ٧٠٪ والصناعة ٢٢٪ والاستعمال المنزلي ٨٪. وفي كثير من الاحيان يسبب التنافس ما بين هذه الاستعمالات للمياه العذبة، النزاع.

تمويل النزاع والتعاون

بما أن بناء السلام يعترفون بأن النزاعات هي جزء لا يمكن تجنبه من التغيير الاجتماعي في جميع المجتمعات فهم يهدفون ليس فقط لمنع النزاعات بل أيضاً لتحويلها والعدول عن العنف. وقبل سبر غوار موضوع النزاعات المتعلقة بالمياه بالذات، قد يكون من المهم والمفيد الاطلاع على بعض مزايا النزاع الحديث بشكل عام. يشير الكاتب «أزار، ١٩٨٣» الى العوامل المذكورة ادناه، والتي تنسم بها النزاعات الحديثة التي تستمر لاوقات طويلة:-

- احدى انواع الشح في الموارد
- انعدام العدالة الحقيقية او المعتقد
- احتكار القوة من قبل أفراد طغاة أو مجموعات طاغية، وحد من مقدرة المجموعات الأخرى من الوصول الى الموارد (أزمة الشرعية).
- عدم الاستقرار الاقليمي.
- التشرذم السياسي.
- البنية الهشة للدولة.
- التنافس على الأرض و\ أو الموارد المحدودة الأخرى، بما فيها المياه.
- التوتر الاثني\العربي.

وتنشأ النزاعات في أكثر الاحيان عندما تكون الشعوب محرومة من حاجاتها الانسانية الاساسية وينتج عن ذلك مطالبتها بالخدمات المحسنة أو الفرص وايضا الامن والاعتراف والتقبل والفرص العادلة للوصول الى المؤسسات السياسية والمشاركة الاقتصادية. وقد يحصل العنف أو لا يحصل في حالات كهذه من النزاعات.

ويقود التوتر ما بين الجهات المتنافسة على الحصول على المياه واستعمالها أو تحديد حصصها في أكثر الأحيان الى النزاع المباشر، الذي قد يتحول الى نزاع عنيف اذا لم يتم التعامل معه بشكل كفوء. ومع أن المياه قلما تشكل السبب الوحيد أو الرئيسي في النزاعات ما بين الامم أو في داخلها، فهي قد توجج التوترات القائمة بالإضافة الى تعويق التطور نحو حل النزاعات العريضة القائمة.

وفي عام ٢٠٠٠ نشبت نزاعات حول المياه في شانغونغ في الصين حيث اصطدم الفلاحون مع الشرطة على اثر خطط حكومية لتحويل مياه الري الى المدن والصناعات. وحصل نزاع متعلق بالمياه في ذات العام في كوتشابامبا في بوليفيا حيث قامت الحكومة بعملية قمع عنيفة لعشرات الالاف من المتظاهرين بعد أن قامت بخصخصة خدمات المياه التابعة للبلديات. ولا شك أن التاريخ مليء بالامثلة على النزاعات العنيفة الناتجة، على الأقل جزئيا، عن قضايا متعلقة بالتحكم بمصادر المياه أو القدرة على الوصول اليها. وهذه الحوادث قد تعتبر مقدمة لانواع التوترات المتوقعة في المستقبل لان الطلب على المياه يفوق الموارد المائية بكثير.

ومن الارجح أن تحصل النزاعات العنيفة المباشرة على المياه على الصعيد المحلي - حيث يكون الموقع الاكبر للمنظمات الدولية وشركائها المحليون الملتزمون بتنمية موارد المياه الموقع الاكبر.

وبالسعي لمساعدة العاملين في الميدان في تأيis مشاريع تهدف الى منع وتجنب النزاعات العنيفة المتعلقة بالمياه على الارض، سوف نناقش مفاهيم بناء السلام وتقنيات حل النزاعات مع اعطاء أمثلة محددة حول استعمالاتها. ويلاحظ والرشتاين (٢٠٠٢) أن الهدف هو الترويج لتحويل النزاع الذي يعرفه كالتالي:-

« وضع حيث يتفق فيه أطراف النزاع على التفاهم الذي يحل مشاكلهم المركزية وحيث تتقبل كل جهة الاخرى كطرف مشروع وله الحق في الوجود، وحيث يوقفوا جميع الاعمال العنيفة ضد بعضهم البعض.

ويشبه بناء السلام تحويل النزاعات لانه يركز على الاشخاص وبناء العلاقات والعمليات التشاركية. كما وتعرفه «كاريتاس انترناسيوناليس» في كتيب تدريب لها اصدر عام ٢٠٠٢، حيث تقول هذه المنظمة :-

يحدث بناء السلام اما قبل نشوب النزاع العنيف (باتخاذ خطوات ممانعة) ، أو بعد الانتهاء من النزاع العنيف (عن طريق جهود لاعادة بناء مجتمع ذو طابع أكثر سلمية). وقد يتخذ شكل نشاطات مصممة لزيادة التفاهم وتقبل الاخر وللترجيع للتعايش أو نشاطات تتعامل مع التطرق الى الاسباب الهيكلية وراء انعدام العدالة أو النزاع.... وتسعى عملية تحويل النزاع الى تغيير العلاقات والهيكل الاجتماعية غير العادلة أو غير المتساوية بطرق تستطيع من خلالها بناء مجتمع فيه قسط أكبر من العدالة. وبذلك تتخطى عملية تحويل النزاعات فكرة حل النزاعات لانه تتطلب تحويل الجهات وعلاقاتها فيما بينها والعوامل الهيكلية المسببة للنزاع (نوفلد واخرون، ٢٠٠٢، ص. ١٤-١٥).



خزان كامبيومينغ بوي في كمبوديا، ويقع بين مقاطعتي بافل وبانون في إقليم "بتامبانغ" المناطق الأمانة حول السد الذي تم حفره بالعمل الاجباري، وازهقت فيه الكثير من الأرواح نتيجة الارهاق في العمل والجوع والعقاب.

الجزء الاول

المياه والنزاع والتعاون

خلفية

نساء ورجال من بوكارا بادجيانا، بوليفيا، يعملون
معا من اجل تركيب شبكة مياه لمجتمعهم المحلي

Artist: Eusebio Chambi Chura of El Alto, Bolivia, 2007.
Reprinted with permission.



الفصل الأول: المياه والنزاع

عدم القدرة على الوصول الى مصادر المياه كأحد أشكال «العنف البيئي»

ان أكثر تجسيدات العنف المتعلق بالمياه انتشارا هو الحرمان من قدرة الوصول الى مصادر المياه المحسنة وعدم وجود خدمات الصرف الصحي، وقد يسمى هذا الوضع «بالعنف البيئي»، وهو يؤثر على مئات الملايين من الفقراء حول العالم.

تخيل موت جميع الاطفال تحت سن الخامسة في مدينة نيو يورك او لندن معا من أجل أخذ فكرة عامة حول وقع موت ٨٠١ مليون طفل تقريبا كل عام نتيجة الاسهال الذي يسببه الماء غير النظيف والصرف الصحي السيء. ويشكل الموت بسبب الاسهال ثاني مرض قاتل للاطفال (اذ يسبب ١٥٪ من جميع الوفيات بين الاطفال) ويأتي بعد التهاب الجهاز التنفسي الحاد (فورو ناسيونال دي اغوا، ٢٠٠٨). وبينما تحسد حالات الوفاة هذه بين الصغار واهر مزعجة جدا بسبب «العنف البيئي» المتعلق بالمياه، هنالك تجسيدات اخرى تتضمن:-

- المرض - يعاني نصف السكان في الدول النامية في كل الاوقات من مرض او مشكلة صحية مرتبطة بنقص في المياه او الصرف الصحي.
- ضياع في فرص التعليم - يفقد ٤٤٣ مليون يوم دراسي كل عام بسبب المرض المتعلق بالمياه (UNDP، ٢٠٠٦)
- ضياع كبير في الانتاج - فبغض النظر عن ضياع فرص التطوير الذاتي - في السفادور مثلا يصرف اعضاء العائلات الفقيرة الذين ليس لديهم مياه جارية في بيوتهم ما معدله ٥٠،٨٪ من وقتهم في جلب المياه (فورو ناسيونال دي اغوا، ٢٠٠٨)

وتشكل حقيقة عدم قدرة شخصان ما بين كل ثلاثة اشخاص الحصول على الماء النظيف فيما هم يعيشون على اقل من دولارين في اليوم أزمة وعنف فظيع وقاسية تواجه فقراء العالم بالاساس، وعلى أي جهود للترويج لحل النزاعات المتعلقة بالمياه ان تعترف بهذه الحقيقة (UNDP، ٢٠٠٦ ب).

ومع زيادة الطلب على المياه والاصطدام مع حقيقة ان مواردها محدودة، فلا بد من مواجهة النزاعات المتعلقة بالمياه وبالذات النزاعات الداخلية ضمن الامم. وهذا يعني ان هناك حاجة ماسة لمضاعفة الجهود لمنع النزاعات. وان القدرة على الوصول الى مصادر قريبة وكافية من المياه المحسنة والمناسبة للاستهلاك المنزلي ستخفف من وطأة العنف «البيئي» الواقع على الذين يعانون من الفقر المدقع، وبالذات النساء والاطفال حيث سيتم بعدها تخصيص الوقت للجهد المنتج والمدبر للدخل من قبل البالغين، وستفتح الفرص في التعليم للاطفال. ونتيجة لذلك قد يهدأ التوتر وسيستعاد الحس الجماعي بالكرامة وقد يسود التعاون.

قبل تأهيل بئر الماء كانت المدرسة تغلق ابوابها في فصل الجفاف، وذلك لاشغال الاطفال بجمع المياه طول النهار.

حوالي نصف مليون وفاة تحدث كل عام في الدول النامية بسبب مشاكل الحمل، فعلى سبيل المثال قيام المرأة بحمل اواني المياه الثقيلة يؤدي الى تمزقات في الحوض تنجم عن وفاة المولود.

النزاع حول المياه على الصعيد المحلي، والقومي والدولي والعالمي

يحدث النزاع حول المياه على أربع مستويات مرتبطة ببعضها البعض :-

الصعيد المحلي: ما بين المجموعات الاجتماعية المتنافسة على المياه في منطقة معينة أو ما بين الدولة ومواطنيها في منطقة محددة.

وتراوح الامثلة ما بين التوترات القبلية حول الحصول على المياه من نقطة معينة الى تشرد مجتمعات كاملة بسبب بناء سد ، أو الى رد فعل السكان بشكل عام على الحكم السيء للدولة وعدم مقدرتها على توفير خدمات مياه جيدة . وعلى المستوى المحلي ، يساهم هذا النوع من التوتر حول استعمال المياه وتواجدها وحصولها في اشعال العنف الذي قد يتصاعد ويسبب عدم الاستقرار ضمن الدولة وفي الاقاليم المجاورة . أما التوتر ما بين المواطنين وسلطات الدولة فتتجسد بشكل أولي في العصيان المدني الذي قد يتصاعد الى عمليات تخريب وتظاهر عنيف اذا لم يتم اشراك المواطنين في عمليات اتخاذ القرار . وفي أكثر الاحيان يتم قمع هذه المظاهرات بشكل عنيف من قبل الدولة .

الصعيد الوطني: تحصل الخلافات ما بين مجموعات المصالح المختلفة حول السياسات الوطنية التي تؤثر على ادارة المياه .

وتتضمن الامثلة على النزاعات التي تسببها القوانين الوطنية المتضاربة التي تحكم القطاعات والاولويات المتنافسة من الزراعة الى الصناعة الى حماية الطبيعة الى موارد مياه البلديات . وتنشأ هذه النزاعات بسبب عدم وجود ادارة متناسقة لموارد المياه على المستوى الوطني . ولكن حيث تكون الحكومات ضعيفة أو فاسدة ينتج عن تلك النزاعات العنف .

الصعيد الدولي: ما بين الدول حول استعمالات موارد المياه المشتركة .

وتتضمن الامثلة على ذلك التوتر والتهديد بالعنف ما بين الدول الواقعة عند أعلى الانهر أو أسفلها حول استعمال مياه الانهر المشتركة ، بالإضافة الى استعمالات مياه سطحية عبر حدودية أو المياه الجوفية . وقد تعطل تلك التوترات ما بين الدول ، التنمية المستدامة وتكون سببا غير مباشر للفقر ، والهجرة وعدم الاستقرار الاجتماعي . وقد تتسبب أيضا في اثاره نزاعات عنيفة أخرى لا علاقة لها بالمياه .

الصعيد العالمي: ما بين السكان المهمشين والأغنياء حيث تنشب النزاعات عندما توزع المصادر بشكل غير عادل وتذهب من السكان المهمشين الذين يعيشون على الاطراف الى القطاعات التي لديها الامتيازات والتي تعيش في المحور .

فمثلا تنشب النزاعات عندما تستعمل المياه العذبة على الصعيد العالمي والاراضي أيضا لتلبية احتياجات السوق وسياسات الحكومة التجارية للسوق ، حيث تتغلب طلبات المجتمعات الغنية (مثل الحروقات الطبيعية من الذره للسيارات والشاحنات أو المنتجات الزراعية المطلوبة لكميات كبيرة من المياه المزروعة للتصدير) على الاحتياجات الاساسية للسكان المحليين الفقراء .

حينما كن نطلب الماء كانوا يطلقون علينا الغاز المسيل للدموع .



العنف اليومي المتأصل إنعكس على عالم الفقراء لكونهم بحاجة الى الوصول للمياه الصالحة ، وهذا الطفل خير مثال على ذلك حيث كان يرسل لمسافات بعيدة لجلب الماء في منطقة أركلاني في بوليفيا.

المياه كهدف أم أداة أم غرض في النزاعات

تصنف قاعدة معلومات مؤسسة المحيط الهاديء حول المياه والنزاعات دور المياه في النزاعات ما بين الاعداء (ب. جلايك ٢٠٠٨). ويبين الجدول ١، وصف ومثال على كل دور من هذه الادوار.



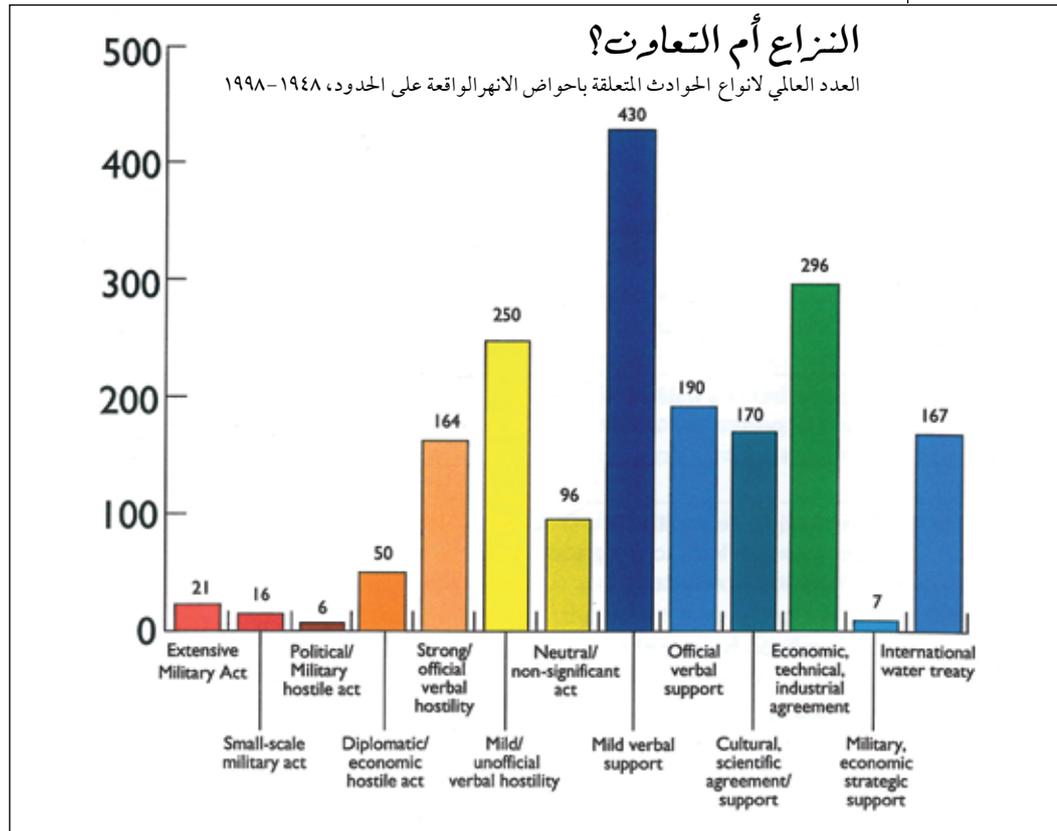
أثار قصف بريطاني لسد موهني في وادي روهر بالمانيا خلال الحرب العالمية الثانية.

| الجدول رقم ١، المياه كهدف أم أداة أم غرض في النزاعات مقتطفات من ب. جلايك «تسلسل نزاعات المياه» ٢٠٠٨. | | |
|--|--|---|
| أدوار المياه في النزاع | الوصف | مثال |
| هدف عسكري | عندما يستعمل تدمير شبكة\نظام المياه كأداة حرب . | ١٩٤٣: قصفت قوات الطيران الملكية البريطانية السدود على أنهر المونيه والسوريه واليدر في المانيا. وقتل ١٢٠٠ شخص في الهجوم على المونيه. في ٢٠٠١: قصفت القوات الامريكية محطة توليد الكهرباء في سد كاجاكي في افغانستان حتى تقطع الكهرباء عن مدينة قندهار. |
| أداة عسكرية | عندما تستعمل السيطرة على نظام المياه كأداة حرب . | ١٩٩٢: سيطر الصرب البوسنيين على صمامات المياه التي تتحكم بجريانها من الابار التي كانت تزود أكثر من ٨٠٪ من المياه الواردة الى مدينة ساراييفو المحاصرة . |
| أداة سياسية | عندما تستعمل السيطرة على نظام المياه للكسب السياسي ضد الاعداء. | ١٩٩٩: سد المتظاهرون في بويرتوريكو الطريق على وصول مياه نهر بلانكو الى القاعدة البحرية ، تبعاً لانقطاع المياه المتكرر في المدن المحيطة - ضمن نزاع غير عنيف. |
| سبب لنزاع تنموي | عندما يؤدي التوزيع والاستعمال غير العاديين لموارد المياه الى انحدار في مستوى المصادر المائية الى الحد الادنى | ٢٠٠٦: مات ٤٠ شخصا على الاقل في كينيا واثيوبيا خلال صدامات متواصلة حول المياه، والماشية وأراضي الرعي . ٢٠٠٧: وفي الهند اخترق الاف الفلاحين الاجراءات الامنية وداهموا منطقة سد هيراكود من أجل التظاهر حول تخصيص المياه للصناعة. |
| اساليب الارهاب | عندما يستعمل فرد أو مجموعة منظمة القوة أو التهديد بها بطريقة غير شرعية ضد الأشخاص أو الممتلكات مع نية تخويف أو اجبار المجتمعات أو الحكومات وفي أكثر الاحيان لاسباب أيديولوجية أو سياسية. | ٢٠٠٣: حصل تفجير في العراق لاحدى انابيب المياه في بغداد والبالغ عرضه ٦ أقدام . |
| الهدف السياسي\العسكري | عندما تحاول احدى الدول أن تمتلك أو تحكم السيطرة على مصادر المياه لدولة اخرى. | ١٩٨٦: تحركت القوات الجنوب افريقية نحو انجولا من اجل الاستيلاء على وحماية محطة روكانا لتوليد الكهرباء بقوة دفع المياه . |

النزاعات المتعلقة بالمياه ما بين الشعوب

في عام ١٩٩٥ ، حذر نائب رئيس البنك الدولي - اسماعيل سراج الدين بأن «حروب القرن القادم ستكون حول المياه». وبالرغم من الاستشراف الذي يستشهد به مرارا حول «حروب المياه» المرتقبة ما بين الدول فعليتنا أن نرجع ٤٥٠٠ عام الى الخلف من أجل ايجاد اخر مرة سجل فيه التاريخ حرب نشبت بسبب المياه بشكل خاص. ولقد حصلت ما بين دويلتين في منطقة ما بين النهرين هم لجاش وامه ، أي جنوب العراق الحديث (جلاليك، ٢٠٠٨).

بكل بساطة المياه تمثل طريقا اكثر ضمانا للسلام من الصداق العنيف على احواس المياه الدولية.



الرسم البياني رقم ١٠، الحوادث المتعلقة باحواض الانهر الواقعة على الحدود ١٩٤٨-١٩٩٨ المصدر قاعدة البيانات حول النزاعات حول المياه العذبة الواقعة على الحدود ، قسم علوم طبقات الارض ، جامعة ولاية او ريفون . <http://www.transboundarywaters.orst.edu>

ينتشر منظوران متناقضان لتهديد الحروب المتعلقة بالمياه فأحدهم ينعكس في بحث أجروه - وولف ويافه وجلوردانو - الرسم البياني رقم ١٠١ الذي يشير الى أمثلة على التعاون ما بين دول لديها حدود مشتركة يقع عليها أحواض الأنهر - أي الدولة الواقعة على ضفاف نهر مشترك أو أي جسم مائي مشترك والتي تضاعفت فيها النزاعات في النصف الثاني من القرن العشرين. فما بين عام ١٩٨٤-٨٠٥ وقعت الدول على أكثر من ٣٦٠٠ حلف متعلق بالمياه (بوستيل وولف، ٢٠٠١). ويبدو أنه بسبب الأهمية القصوى للمياه لا تستطيع الام ان تتحمل تكلفة النزاع عليها. وهي تعمل أكثر كعامل «رابط» بدل أن تكون عامل «مقسم»، اذ تخدم المياه كمحفز للتكامل ما بين الدول والام.

ولكن اخرون يجادلون على أنه في حالة المياه العذبة، وبسبب ندرتها المتزايدة، بالاضافة الى قلة وجود بدائل لمعظم استعمالها - فان الماضي ليس دليل يوثق به حول المستقبل. ويلاحظ هؤلاء المحللون على أنه بالرغم من ما يدل عليه التاريخ حول التعاون بالنسبة لموارد المياه كنمط متبع في العادة، فانه حتما ليس قاعدة. ففي ٣٧ مناسبة مدونة في النصف الثاني من القرن العشرين وحده، فلقد اطلقت الدول القلقة على مياهها النيران، أو فجرت السدود او اتخذت احدى اشكال العمل العسكري «و ٣٠٪ من هذه النزاعات حصلت ما بين اسرائيل واحدى جاراتها» (وولف واخرون، ٢٠٠٦). وتنبأ جون ريد، وزير الدفاع البريطاني السابق، عشية قمة ٢٠٠٦ حول تغير المناخ بأن «العنف والنزاع السياسي سيزدادان مع انقلاب مضارب المطر الى صحاري وذوبان الثلوج المتجمدة وتسمم مصادر المياه». ولاحظ توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني الاسبق ايضا «ستجعل هذه التغيرات احتمال نشوب النزاعات العنيفة أكبر وليس أقل». (بارلو، ٢٠٠٨).

وعدى عن ذلك، فان النزاعات المتعلقة بالمياه التي تبدأ على المستوى المحلي كتجسيد لخلافات داخلية من جنوب الصحراء الافريقية الى البلقان، من المحتمل أن تتوسع وتشتعل في دول مجاورة مسببة عملية تدويل للنزاع العنيف.

وبالرغم من القلق الجدي، فان الاضفاء السريع «للغة الحرب» على نزاعات المياه قد تأجج النزاع فعلا. ولاحظ كاربوس واخرون (٢٠٠٣) على أن هذه العبارات لا تقود بسهولة الى برنامج عمل لمنع النزاع والتنمية البشرية» ولاحظ أيضا وولف واخرون (٢٠٠٦) أهمية تجنب «اللغة الصحفية غير الدقيقة تاريخيا» حول حروب المياه ما بين الدول لان:-

- التعامل مع الموضوع من زاوية «حروب المياه» لن يشجع على اعتماد شركاء منفتحين في التنمية والبيئة بدلا من المجموعات العسكرية والامنية الاخرى.

- وتقدم ادارة المياه مجالا للحوار السلمي ما بين الشعوب، حتى عندما يتحارب المقاتلون على قضايا أخرى ... فادارة المياه تبني الجسور ما بين الام ... ويصهر التعاون العلاقات ما بين الشعوب والمتخصصين.

وقد تخلق استراتيجية مائة لبناء السلام الاسس لبناء هويات اقليمية مشتركة وتأسس للتعاون حول قضايا أكبر شأنًا من المياه. قام الباحثون في جامعة ولاية اوريفغون بدراسة استغرقت سنتان حول النزاع والتعاون في احواض الأنهر الدولية تخطيا للنقاش حول امكانية نشوب «حروب المياه» ما بين الدول في المستقبل.

اذا ما حصل واندلعت حرب بين دولتين على مصادر المياه، فإن تحديد نصيب كل دولة من المياه والاتفاق على تقسيمها غالبا يكون مفتاح إنهاء الصراع، وممارسة الإيمان الوطني والإقليمي والسير في عملية النمو.

المياه والنزاع

(سز يوفي ٢٠٠٦) وعرفوا الاحواض الدولية للأنهر المهددة على أنها تحتوي على المحددات التالية:-

- كثافة سكانية عالية.
- ناتج محلي إجمالي متدني لكل فرد (٧٦٨ دولار لكل فرد - ١٩٩٨ تعريف البلد ذات أدنى دخل حسب البنك الدولي)
- علاقات غير مدوجة بشكل عام.
- مجموعات من الاقليات ناشطة سياسيا قد تقود الى تدويل النزاع.
- السدود الكبيرة المقترحة أو مشاريع تنمية موارد مائية اخرى.
- عدم وجود أحلاف أو وجودها بشكل محدود فقط حول المياه العذبة.

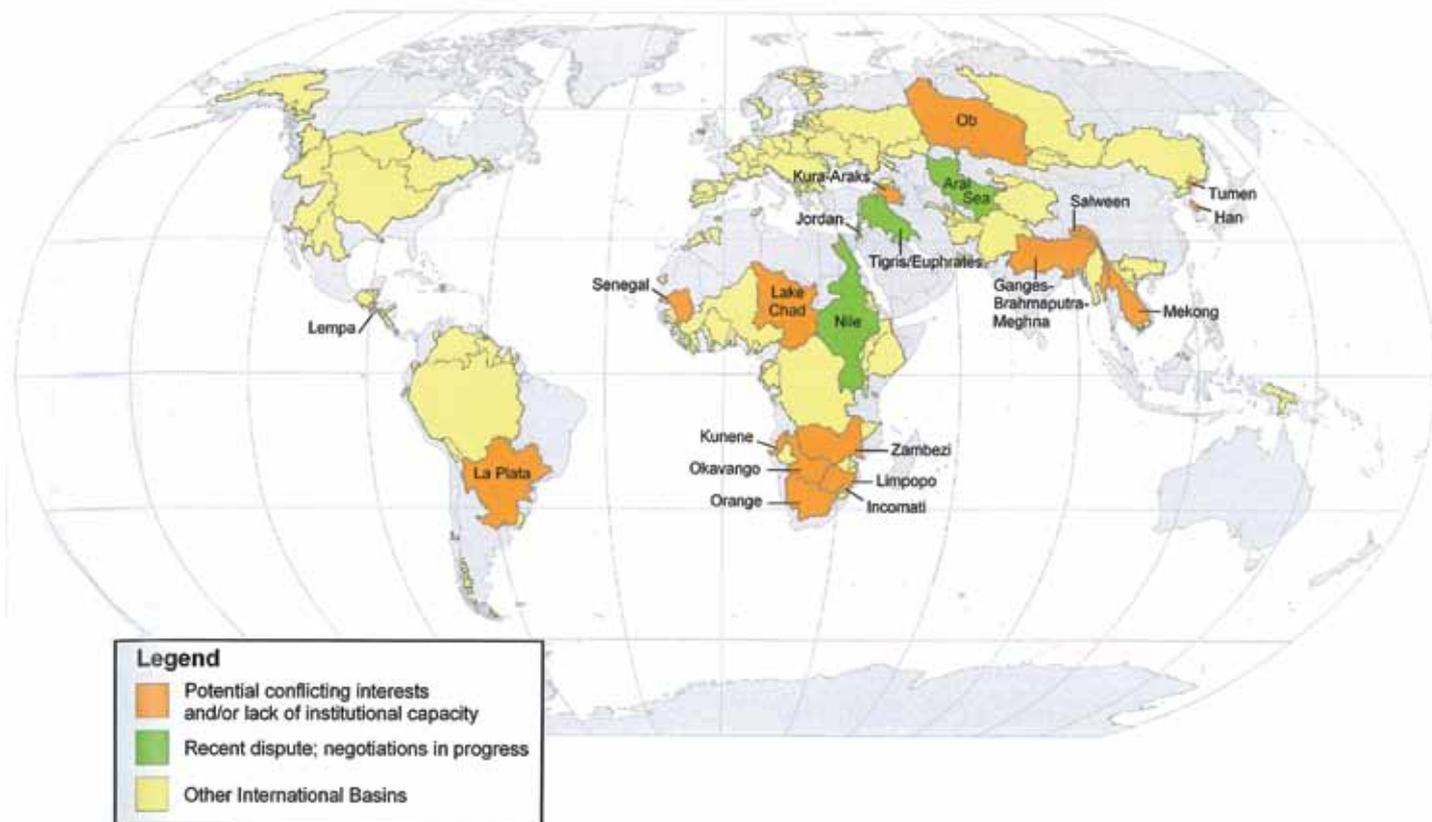
وقادت نتائج نماذج تحليلاتهم الى استنتاجهم بان احتمال نشوب النزاعات في الاحواض الدولية يزداد بشكل ملحوظ عندما يلعب العنصران التاليان دورا:-

- عندما يحصل تغيير سريع او كبير في الوضع القائم للحوض مثل بناء سد أو تحويل النهر أو بناء شبكة ري - أو في الوضع السياسي مثل تفتت أمة ما نتيجة تحول الأنهر «القومية» الى «دولية».
- عندما لا تستطيع المؤسسات القائمة أن تستوعب أو تدير بشكل كفو التغيير في وضع النهر الفيزيائي او السياسي. (وهذه الحالة تحدث عندما لا يوجد حلف أو اتفاق ضمني أو ترتيب للتعاون من أجل التعبير عن حقوق كل امة وواجباتها بالنسبة للنهر المشترك).

وكما هو مبين في الرسم رقم ١٠٢ وكما هو مدون في الجدول رقم ١٠٢ (تصنيفات ١ و ٢) فهناك ١٧ حوض نهر نضج فيها التوتر الى حالة قد تنتج عنها النزاعات في الاعوام القادمة. وتشمل أكثر من ٥٠ دولة في خمسة قارات معظمها في جنوب شرق اسيا وفي افريقيا الوسطى والجنوبية. وقد يتدهور الوضع في هذه الدول نحو النزاعات عبر الحدود المتعلقة بالمياه الا اذا تحركوا سريعا من أجل انجاز اتفاقيات حول كيفية تقاسم موارد الأنهار المشتركة بينهم. وهناك ١٥ نهرا اخر (التصنيف ٣ من الجدول ١٠٢) الذين تم تعريفهم كخطر كامن في المستقبل حسب المعايير المذكورة أعلاه مع أنه لا يوجد توتر في الساحة العامة والصحف وقت اقامة الدراسة في ٢٠٠١.

مفتاح :-

- مصالح متضاربة كامنة وعدم وجود امكانيات مؤسسية .
- شجار حصل في الماضي القريب ، المفاوضات جارية
- أحواض دولية أخرى



الرسم رقم ٢،١ أحواض الأنهر الدولية المهددة بالنزاع
المصدر قاعدة بيانات النزاع حول المياه العذبة، قسم علوم الأرض جامعة ولاية اوريفون www.tansboundarywaters.orst.edu

| | |
|--|---|
| المورد ١,٢ تلخيص النزاعات عبر الحدودية المتعلقة بالمياه والنزاعات المحتملة. مأخوذ من شيراب يوفي «الاحواض المهددة» ٢٠٠١. | |
| التصنيف ١ - الاحواض المتنازع عليها هاليا \ المفاوضات « المناطق الساخنة المعروفة جيدا، حيث توجد احتمالات النزاع المستمر، على الاقل في المستقبل القريب. ومع أن كل حوض يوجد فيه حلف، لا تشمل أي من هذه الاحلاف جميع الروافد الموجوده في الحوض.» | |
| بحر ارال | افغانستان، الصين، كزخستان، كرجستان، تاجيكستان، توركمانيستان، اوزباكستان |
| الاردن | اسرائيل، الاردن، لبنان، فلسطين، سوريا |
| النيل | بوروندي، كونجو (كينشاسا)، مصر، اترتيا، اثيوبيا، كينيا، رواندا، السودان تانزانيا، أوغاندا. |
| دجلة-الفرات | ايران، العراق، الاردن، السعودية، سوريا، تركيا |
| التصنيف ٢ - الاحواض المهددة «الاحواض حيث تشير العوامل الى احتمال نشوب النزاعات في المستقبل وحيث تسببت مشاريع التنمية القادمة وضغوطات اخرى على نظام المياه باحتجاج المتشاركين في الاحواض. | |
| نهر العاصي \ اوراتينوس | لبنان، سوريا تركيا |
| جانجيز \ براهما بوترا، ميغنا | بنجلادش، بوتان، بورما، الصين، الهند، النيبال |
| نهر الهان | كوريا الشمالية والجنوبية |
| نهر الهندوس | أفغانستان، الصين، الهند، باكستان |
| نهر الكونيني | انجولا، ناميبيا |
| بحيرة تشاد | الجزائر، الكاميرون، جمهورية وسط افريقيا، تشاد، ليبيا، النيجر، نيجيريا، السودان |
| نهر الميكونج | بورما، كامبوديا، الصين، لاوس، تايلاند، الفيتنام. |
| نهر اوكانجوجو | انجولا، بوتسوانا، ناميبيا، زيمبابوي |
| سالوين | ميانمار، الصين، تايلاند |
| السينيجال | غينيا، مالي، موريتانيا، السنيجال |
| التصنيف ٣ الاحواض المعرفة على أنها قد يوجد فيها مناظر في المستقبل « وهو مشابه للتصنيف رقم ٢ لان هناك عوامل متجارية تشير الى احتمال النزاع في المستقبل ولكن الاختلاف عن أحواض التصنيف رقم ٢ هو أنه لا يوجد أي أثر لتوترات حالية في السياسات العامة أو وسائل الاعلام (حتى ٢٠٠١). | |
| نهر الكا | لاوس والفيتنام |
| تشيلولانجو | أنجولا، كونجو (كينشاسا، برازافيل) |
| كروس | كاميرون، نيجيريا |
| درين | البانيا، ماسيدونيا، سيربيا، مونتينيغرو. |
| اروادي | بورما، الصين الهند |
| كورا - أراكس | أرمينيا، ازربيجان، جورجيا، ايران، تركيا. |
| لابلاتا | الارجنتين، بوليفيا، برازيل، باراجواي، اوروجواي. |
| ليمبويو | بوتسوانا، موزامبيك، جنوب افريقيا، زيمبابوي |
| ليمبا | السالفادور، جواتيمالا، هوندوراس |
| نهر الاوب | الصين، كازاخستان، روسيا |
| نهر الريد | الصين، لاوس الفيتنام |
| نهر السايغون | كامبوديا، فيتنام |
| سونغ فام كو دونغ | كامبوديا، فيتنام |
| يالو | الصين، شمال كوريا |
| الزمبيزي | انغولا، بوتسوانا، كونجو (كينشاسا)، مالاوي، موزامبيك، ناميبيا، تانزانيا، زامبيا، زيمبابوي. |

النزاعات المتعلقة بالمياه داخل الامم

حسب ايريكسون واخرون (٢٠٠٣) كانت ٨٠-٩٠٪ من النزاعات المسلحة الواقعة ما بين ١٩٨٨ الى ٢٠٠٤ نزاعات داخلية أي داخل الدول. ومن المتعارف عليه بشكل واسع أن الشح في المياه هو أحد الاسباب المهمة للعنف والنزاع داخل الدول. اذ تنشأ الكثير من النزاعات في الدول المتأزمة مائيا وبالذات في المناطق الواقعة في جنوب احواض الانهر المستهلكة مياها بشكل عالي. ويزداد انتشار أزمة المياه وشحها مع ازدياد التعداد السكاني وتراجع نسب المياه العذبة والتي لا تعوض بنفس وتيرة الاستهلاك. ولذلك فإن المناطق ضمن الدول التي لديها أزمة مياه معرضة لنضوج النزاعات المتعلقة للمياه فيها، اذ يعتمد الملايين من الفقراء في العالم وبالذات الذين يعيشون على الزراعة لانتاج قوتهم اليومي في المناطق الريفية، على المياه لمعيشتهم. وان شح المياه المتزايد المرافق. بالتنمية الاقتصادية الضعيفة والحكم الضعيف يشكلون المؤشرات على احتمال ازدياد وتيرة عدم الاستقرار والنزاع. ويمثل الصندوق رقم ١٠١ حالة قصوى من العنف الذي كان سببه شح المياه.

الصندوق ١٠١ الصومال: أرامك ابار المياه، أمراء الحرب والمقاتلين

مقتطفات من ي. و. واكس و. ر. توملسون « الموت من أجل المياه في قحط الصومال » (٢٠٠٦).

يسمونها القرويون في رامدور ، الصومال «حرب البئر» لان معركة نشبت ما بين قبيلتين على التحكم ببئر ماء في هذه البدة المغبرة العفراء. وعندما انتهت هذه المعركة بعد سنتين وصل حصادها الى ٢٥٠ رجلا ماتوا في سبيل الحصول على المياه. وقات فطومة علي محمود - ٣٥ عاما، نحن نسميهم « أمراء حرب المياه» عن الرجال المسلحين الذين يسيطرون على قدرة الوصول الى مصادر المياه ، ففي يوم من ايام العام الماضي ذهب زوج فطومة للبحث عن المياه ، ووجدوه ميتا بعد يومين. فلقد تم ضربه بالرصاص عندما بدأت مجموعة من الناس الغاضبين بالقتال حول البئر. وقالت كانت جثته المدمية والمنتفخة متروكة ملقاة عند البئر مع القتلى الاخرين باهمال وعدم وقار . وأضافت « يا للعار ، لم نرى نزاع فيه هذا المستوى من العنف قط .» وكانت تظلل أعينها بسبب عاصفة غبار كانت تدور حولها وهي تتحدث في الحر تحت السماء الزرقاء. ثم أضافت « ان العطش يدفع الرجال نحو رعب الحرب.»

وفي الصومال ، ان الابار ثمينة كالبنوك في المدن فيتحكم بها أمراء الحرب ويحرسها المسلحون . وفي فترة الجفاف العاتية التي استمرت لثلاثة أعوام في المنطقة أصبحت المياه موردا من المجدي أن يحارب المرء عليه ويموت من أجله.

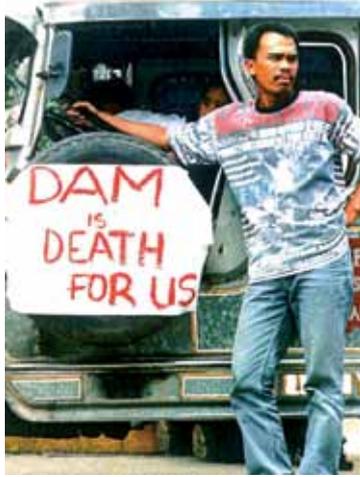
وتتضمن الحلول طويلة الامد لمحاربة الجفاف:-

تجميع مياه الامطار القليلة وبناء نظم ري حديثة واستعمال طرق حديثة للبحث عن المياه حسب قول خبراء المياه. ولكن هذا النوع من الجهد يتطلب التنسيق المتواصل والتطبيق بالفرض من قبل حكومة مركزية ، حسب قول زلاتان ميليتش مدير برنامج الغذاء العالمي في الصومال ، «وتقع الصومال في قلب أزمة مياه نتج عنها أيضا أزمة طعام. ويظل أثر هذا الوضع هنا أسوأ من أي مكان اخر بسبب عدم وجود حكومة أو أي نوع من الاستقرار. وبالنسبة لي هذا المكان يوجد فيه أعلى نسبة من عدم الاستقرار في العالم حيث يوجد مشكلة جفاف.» وتندب أرملة أخرى من أرامل «حرب البئر» قائلة « انني أصلي لربي وأنتظر الجنة، ففي الجنة سأظل بأشجار المانجا الكبيرة ، وسأكون بدينة وأطفالي سيستطيعون لبس ملابس المدرسة وسيقرأون لي قصص جميلة، وما هو الاهم من ذلك هو أنهم لن يعطشوا وأفواها ستبقى مبتلة وسنشرب بسلام.»

المياه والنزاع

يتضمن النموذج للنزاعات المتعلقة بالمياه التي تحصل على المستويين المحلي والوطني، الموضوع من قبل العاملين في التنمية والمدافعين عن حقوق الانسان المواضيع التالية :-

١. ادارة وحكم ضعيفات للأنظمة المياه: قضايا فساد ، عدم وجود المهارات التقنية \ الادارية ، فشل في تقدير قيمة المياه والتسعير غير الكافي بالاضافة الى عدم وجود دعم حكومي من أجل تشجيع العدل الاجتماعي .
٢. تلوين مصادر المياه : النوعية أو الكمية المقلصة للمياه بسبب استعمالها في الزراعة والتنجم بطرق غير مستدامة ، بالاضافة الى استعمالها من قبل الحرفيين والصناعات المعتمدة على رأس المال المكثف وبسبب تلوينها بالنفايات الصلبة والمياه العادمة غير المعالجة .
٣. ازدياد شع المياه:- بسبب عدد السكان المتزايد وارتفاع معدل الاعمار والثراء والنمو الاقتصادي والانتاج الزراعي بالاضافة الى موارد وادارة ضعيفة للمياه .
٤. النزاعات حول امتلاك مصادر المياه وحقوق استعمال المياه : المنافسة ما بين الصناعة والزراعة والاستعمال المنزلي والاستعمال البيئي .
٥. الحظر المفروض من قبل ملاك الاراضي والذي يعيق الوصول الى خدمات المياه: عدم وجود توثيق للاتفاقيات السابقة، فقد يؤجل تطبيق المشاريع أو العمليات أو التصليحات أو حتى ترفض بسبب الحظر المفروض من قبل ملاك الاراضي على الوصول الى موارد المياه الانابيب البنية التحتية الاخرى المتعلقة بالمياه .
٦. حق الوصول الى أنظمة موارد المياه المتنازع عليها: النزاع ما بين الذين «لديهم الحق» (أي الذين عملوا على تركيب الشبكات والانظمة) والذين «ليس لديهم الحق» (أي الذين لم يساعدوا في تركيب الشبكات) ولكنهم يريدون الان أن يكونوا مشبوكين بها وليس لديهم المقدرة المالية لدفع الرسوم العالية المتطلبة للانضمام الى هذه الشبكات .
٧. تدخلات الجهات الخارجية غير المناسبة أو فشلها في متابعة الامور: أعمال من قبل مجموعات تعاون دولية وهيئات حكومية الخ ينتج عنها مجتمعات منقسمة ولا يوجد ثقة فيما بينها .
٨. عدم وجود قوانين حول المياه على الصعيد الوطني : الفشل في التوصل الى اتفاق ما بين جميع الاطراف من اصحاب المصالح المتأثرين وبالذات القطاعات المتنافسة على ذات المصادر للمياه .
٩. تقطيع الغابات بسبب التنازلات الكبيرة والقطع غير المشروع: تحطيم النظم البيئية وتدمير مصادر كسب العيش اليومي للمحليين والذي يؤدي الى العنف والشح في المياه .



احتجاجات عند سد "سان روج" في الفلبين حيث ان بناء السدود الضخمة يجبر العديد من الناس على الهجرة من أماكن تواجههم التي عاشوا فيها آلاف السنين.

١٠. **اللامركزية** دونت ضوابط: الفشل في الحفاظ على مشاركة ذوي المصالح المحليين في اتخاذ القرار بشكل غير مركزي ، مما يثير المخاوف ما بين السكان بشكل عام حول وجود محاولة «من الباب الخلفي» لتخصيص خدمات المياه .

١١. **مناورات الاضراب السياسية الحاكمة:** حيث تعطى الاغاثة للجفاف فقط لمساندي الحزب الحاكم، وتستعمل قوانين مكافحة الارهاب من أجل طمس الاحتجاجات العامة على التخصيص المحتمل لخدمات المياه، وتستعمل «المساعدات» الحكومية من أجل خلق الانقسام ما بين التعاونيات الشعبية .

١٢. **الكوارث الطبيعية وعواقب التغير المناخي العالمي:** حوادث أكثر متعلقة بحالات الطقس العصب، وتغيرات في الانماط الحيوانية والنباتية وزيادة الامراض الاستوائية، وارتفاع مستويات المياه في البحار... الخ.

١٣. **السدود:** أثر بناء السدود على المجتمعات والنظام البيئي في المناطق الواقعة في أعلى النهر وأسفله، وأثر السدود القائمة على المجتمعات في المناطق المنخفضة، بما يتضمن أثر الفيضانات خلال الحوادث القصوى .

١٤. **التضارب في وجهات النظر \ والاراء العالمية:** المياه كاحدى السلع التي تباع وتشتري مقابل النظر الى المياه كملكية عامة عالمية .

١٥. **التنجم للاستخراج العادى من خلال الحفر المفتوحة:** حيث يتم استخراج كثيف لموارد المياه لبدء عمليات التنجم ويحدث تلويث لمصادر المياه المجاورة، عدد قليل من الوظائف المحلية وايرادات عامة قليلة .

الاسباب وراء النزاعات المتعلقة بالمياه

مع أنه مما ندر أن تكون المياه هي المسبب الوحيد للنزاع، فهي بالتأكيد تساهم في تأجيج النزاعات ما بين الجهات التي لديها مصالح متضاربة. وهناك مجموعة متنوعة من الاسباب وراء النزاعات حول المياه، ومع أن الطرق التي تساهم فيها المياه نحو النزاعات مرتبطة ومساندة لبعضها البعض، يمكن تقسيمها حسب أسس اجتماعية-اقتصادية، ومؤسسية وبيئية.

إنه واحد من أشد المهازل قسوة في موقف عالم اليوم حول المياه أن اصحاب الدخل المحدود غالباً ما يدفعون الثمن الأكثر من أجل حصولهم على المياه.

١. العوامل الاجتماعية-الاقتصادية:

- الطلب والثراء المتزايدين
- الفقر والافقار
- مبادرات جعل المياه سلعة
- عدم المساواة الاجتماعية \ التهميش \ الفجوات الاقتصادية
- المصالح التنافسة على المستوى المجتمعي

٢. العوامل السياسية \ المؤسسية

- فشل الحكم \ عدم وجود شفافية
- التوتر عبر الحدود
- السياسات الخارجية العدوانية المغلفة بالادعاءات بالمحافظة على «الامن الوطني»
- ثقافة العسكرية ومقدرتها على الافلات من العقاب \ تاريخ عنيف.
- مشاريع السدود

٣. العوامل البيئية

- شح المياه
- النمو السكاني والحاجات الانسانية الاساسية
- الكوارث الطبيعية
- التغير المناخي
- تدهور مضارب المياه
- تلويث المياه
- صناعات الاستخراج والمياه

فيما يتبع توجد تفسيرات اضافية بالاضافة الى امثلة محددة من أجل شرح الاسباب وراء النزاعات المتعلقة بالمياه.

العوامل الاجتماعية والاقتصادية التراب المتزايد والطلب على المياه

مع أن عدد سكان العالم قد تضاعف ثلاث مرات ، لقد ازداد الطلب على المصادر المائية ستة مرات. ولذلك نستطيع القول ، بشكل نسبي ومطلق في آن واحد ، أن هنالك نسبة أعلى من البشر تستطيع اعتناق نمط حياة الطبقة الوسطى في الغرب - من اقتناء سيارة خاصة الى أكل نظام غذائي أغنى باللحم والطعام البحري.

وتصل كمية المياه المستعملة للشرب من قبل كل فرد الى ٢-٥ لتر في اليوم الواحد والى (٥٠ الى ٢٠٠ لتر في اليوم) للغسل والأغراض الصحية واحتياجات منزلية اخرى ، وتعتبر هذه الكميات ضئيلة جدا بالمقارنة مع كميات المياه المستعملة لإنتاج الطعام وتحضيره . فتصل كمية المياه المستعملة لكل فرد يوميا من اجل انتاج وتحضير الطعام من ١٠٠٠ لتر يوميا الى ٢٦٠٠ لتر يوميا للنظام الغذائي النباتي والى اكثر من ٥٠٠٠ لتر في اليوم لنظام غذائي يشبه النظام الأمريكي المعتمد على اللحوم . اذ نحتاج الى ١٠٠٠ لتر من الماء من اجل انتاج كيلوغرام واحد من الخبز بينما يحتاج انتاج ذات الوزن من لحم العجل الى ١٣ ضعف تقريبا (مجلس المياه العالمي، ٢٠٠٤). وتؤثر متطلبات العالم الثري للمياه ، بشكل سلبي على المجتمعات الفقيرة وعلى الاتزان البيئي الهش ما بين الانسان والطبيعة. ولديكم فيما بعد بعض الامثلة على المشاكل والنزاعات الناتجة عن تلك المتطلبات:-

- ادى الطلب المتزايد على الطعام البحري في العالم المتقدم الى نشاطات لا يمكن دعم استمرارية البيئة بسببها، مثل مشاريع زراعة الاسماك والطعام البحري الكبيرة والصيد التجاري للاسماك الذي يهدد قوت الشعوب الساحلية التقليدي لانهم يعتمدون على البيئة الطبيعية.
- تم نقل الملايين من الفلاحين بشكل قصري من اراضيهم لان السدود الضخمة التي انشأت مؤخرا قد غمرت أراضيهم وبيوتهم. ولقد أنشأت هذه السدود من أجل تزويد الطاقة الكهربائية للمجمعات الصناعية التي تنتج السلع بشكل مستمر وسريع لتلبية طلب المستهلكين حول العالم .
- من أجل الحصول على أونصه واحدة من الذهب (أي ما يعادل الكمية المطلوبة لإنتاج خاتم زواج) على عمال المناجم أن يزيلوا بمعدل ٥ الى ٢٠ طن من التراب (ك. باترسون، ٢٠٠٦)، ويستعملوا المواد الكيماوية وينتج عن ذلك في الاغلب، تلوث وتسمم المياه الجوفية المجاورة لعقود طويلة مقبلة.

ويعتبر سوء توزيع مصادر المياه والاراضي غبن اجتماعي عالمي، حيث تستخدم الاسواق مصالح الاغنياء على حساب الاحتياجات الانسانية الاساسية لفقراء العالم .

وتدمر القيم الثقافية المستمرة لاجيال والتي تحافظ على البيئة وعلى الحياة باتزان مع الطبيعة ، بسبب الفقر وبالذات اذا كان مرفوقا بالهجرة والتمدن . وبعض الامثلة على ذلك هي استعمال أساليب زراعية مدمرة مثل قطع وحرق الاعشاب الطبيعية من اجل الحصول على أراض زراعية اضافية من قبل المزارعين الفقراء الذين ليس لديهم خيارات اخرى ، وأيضا مثل تسميم الانهار من قبل القطاعات المدنية التجارية غير الرسمية ، ويؤدي هذا التدهور على المستوى البيئي الى فقدان المتسارع للموارد المائية من حيث الكم والنوع . وفي أغلب الاحيان، يأتي النزاع كنتيجة لهذا التدهور في الموارد المائية بسبب الفقر.

مبادرات لجعل المياه سلعة

تعتبر المياه قضية تدور حولها المعارك حيث يتصارع مساندي ابقاء «المياه العالمية كملكية عامة» مع الذين يدعمون فكرة «السوق الحرة» وجعل المياه سلعة. وهناك أمثلة كثيرة حول الايديولوجيات المتضاربة حيث تحولت القيم المحلية الى قيم غربية - كالفردية، والاستهلاكية، والرأسمالية - فلقد أصبحت هذه القيم عالمية وهي تتناقض مع القيم الثقافية المحلية الاقدم. وفي كثير من الاحيان تنتج تلك النزاعات عن الظروف التي تدعوا الى خصخصة ادارة خدمات المياه الحضرية. ويحصل ذلك بالرغم من وجود مضمون عالمي حيث ٩٠٪ تقريبا من نظم تزويد المياه مملوكة ومشغلة من قبل القطاع العام، ولذلك فان الخصخصة ستشعل نزاعات هائلة ضمن الثقافات.

ويلاحظ بوستل وولف (٢٠٠١) أن «تحويل ملكية نظم المياه وادارتها من السلطات العامة الى الشركات متعددة القومية الخاصة ستشكل مصدرا جديدا للكثير من النزاعات المتعلقة بالمياه في التسعينيات من القرن العشرين». ويزود المربع ١،٢ مثالا عمليا على الخراب الاجتماعي نتيجة الدوافع الاقتصادية الربحية.

يتجه الماء ليكون خلال القرن العشرين السلعة الاثمن والتي ستحدد ثروات الأمم.

المربع ١,٢ «ثورة المياه» في كوتشابامبا، بوليفيا

في عام ١٩٩٦ اشترط كل من البنك الدولي، وبنك التنمية الأمريكي وصندوق النقد الدولي ، عبر سلسلة من سياسات التعديل الهيكلي أن تكون خصخصة خدمات مياه البلدية في مركزين حضرين رئيسيين في بوليفيا شرط مسبق لمساعدات أكثر لتنمية البيئة التحتية للمياه . وأوصت مؤسسات الاقراض متعددة الاطراف بعدم السماح «للدعم العام» لتخفيض الاسعار أو لجم الزيادات في أسعار خدمات المياه . ومع الوصول الى عام ١٩٩٩ سلمت خدمات المياه في كوتشابامبا الى « أجواس ديل توناري » التي تتحكم بها الشركة العملاقة في كاليفورنيا - «بيكتيل» . فكانت هي الشركة الوحيدة المقدمة للعطاء والتي حصلت على عقد لمدة ٤٠ عام ، والذي وقع عليه خلف الابواب المغلقة .

وحتى نستطيع أن نفهم السبب وراء تخفيض عشرات الالوف من المتظاهرين كي يتجمعوا في كوتشابامبا في أوائل عام ٢٠٠٠ بالرغم من القمع الحكومي القاسي واعلان الاحكام العرفية ، علينا أن نراجع شروط عقد خصخصة المياه وهي:-

- أعطيت شركة أجواس ديل توناري صلاحية الاستيلاء على شبكة مياه البلديات وجميع النظم الاصغر - الصناعية والزراعية والسكنية - في المنطقة المدنية وأعطيت أيضا الحقوق الشاملة للمياه في المنطقة الريفية وحتى في المياه الجوفية .
- خلال أسبوعين رفعت شركة بيكتيل سعر المياه بمعدل أكثر من ٥٠٪ .
- تستطيع شركة المياه الجديدة أن تتركب العدادات وأن تبدأ بطلب الدفعات على المياه المأخوذة من الابار التعاونية عبر منطقة صلاحياتها - بالرغم من أن الحكومة لم تساعد في بناء الابار . وأصبحت هذه المصادرات قانونية حسب قانون المياه الجديد مرر بشكل سريع عبر مجلس النواب البوليفي .
- ضمن العقد ربح بمعدل ١٦٪ للشركة على استثماراتها، وان هذه النسبة سوف تعدل سنويا حسب دليل المستهلك في الولايات المتحدة .
- منع الفلاحون من بناء خزانات تجميع مياه الامطار في منطقة الصلاحيات الممنوحة لمؤسسة المياه الوطنية . وحتى يستطيعوا بناء الخزانات عليهم اصدار أذنان من الوكالة الحكومية المختصة . وقال الصحفي و. فينيغان «جاءت بيكتيل الى كوتشابامبا، وكما قالها الفلاحون المحليون، وحاولت أن توجر مياه الامطار.» (٢٠٠٢)

ولم تترك شركة بيكتيل بوليفيا الا بعد مقتل الشاب فيكتور هوجو دازا البالغ ١٧ عاما على يد قناص عسكري وكان خريج المدرسة الامريكية (ألغيرا ٢٠٠٤)، ولكن العدوان ضد الشعب البوليفي استمر . وفي نوفمبر ٢٠٠٢ رفعت شركة أجواس ديل توناري دعوة قضائية على الحكومة البوليفية بمبلغ ٥٠ مليون دولار، عبر المركز الدولي لحل النزاعات حول الاستثمار، وهو أحد فروع البنك الدولي الذي قد فرض هو بذاته الخصخصة من البداية . ولم تكن مطالبة الشركة للخمسين مليون دولار لاسترجاع استثماراتها التي قدرت بأقل من مليون دولار (من أجل فترة الستة أشهر التي أدارت فيها بيكتيل خدمات المياه في كوتشابامبا) ، بل أيضا من أجل التقديرات حول المربح المستقبلية التي كانت مرتقبة والتي ضاعت فرصتها بسبب الغاء العقد الذي كان من المفترض أن يستمر لمدة ٤٠ عاما . ولاحظ ج. شولتس (٢٠٠٦) أن شركة بيكتيل لم توافق الا بعد أن فرضت عليها مؤسسات المجتمع المدني الدولية ضغطا كبيرا من أجل التنازل عن القضية أمام المركز الدولي لحل قضايا الاستثمار في كانون ثاني من عام ٢٠٠٦ مقابل مبلغ رمزي قدره ٢ بوليفاروس أي ٣٠ سنت أمريكي . وكانت حكومة بوليفيا الفقيرة قد صرفت حتى ذلك الوقت، مليون دولار اضافي كرسوم قانونية لمدة ثلاثة أعوام للدفاع عن نفسها .

وتشير مجموعة البنك الدولي في قاعدة بيانات المشاركة الخاصة في البنية التحتية الى أن ٥٣ مشروع خصخصة مياه يمثلون ٣١٪ من الاستثمار الاجمالي في قطاع المياه قد ألغيت أو هي في وضع متأزم في الفترة ما بين ١٩٩٠ الى ٢٠٠٦ و ٢٣ منهم في شرق اسيا و ٢٥ في أمريكا اللاتينية. وشاركت ٩٣ بلد في مشاريع خصخصة المياه عام ٢٠٠٠، نزل عددها الى ٦٣. ووصل اجمالي الاستثمار السنوي الى أقصى حدوده في هذا القطاع عام ١٩٩٧ حيث وصل الى ١٠,٢ بليون دولار ومن ثم نزل الى ٣,٢ بليون عام ٢٠٠٧. وفي ٢٠٠٦ أقر تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج التنمية للامم المتحدة بان الاعتقاد على أن القطاع الخاص لديه الحل السريع والسحري من أجل تحفيز الكفاءة المطلوبة لتسريع التقدم نحو تأمين خدمات مائية للجميع قد ثبت فشله. (ص. ٢١)

وبشكل مائل، فان ممارسات التنجيم لاستخراج المياه الجوفية والتي تستعمل أساليب غير مستدامة للمياه من قبل الشركات التي تضع المياه والمشروبات في زجاجات كما هو مبين في المربع ١,٣ تسبب أعداد غير محصية من النزاعات عبر العالمين النامي والمتطور.



مسيرة تتجه نحو مصنع لتعبأة المياه والمشروبات الغازية في مدينة مهديغاني في الهند.

المربع ١,٢ الفلاحون الرنود ضد صناعة وضع المياه في زجاجات

هناك تمحيص متزايد من قبل المجتمعات المجاورة لهذه الصناعة في العالمين النامي في العالمين النامي والمتطور لان مصادر المياه المحلية تتناقص. واحدى تلك النزاعات التي تمت تغطيتها اعلاميا بشكل مكثف هي مصنع كوكا كولا في الهند.

فبسبب الضغط الذي نتج عن حملات بقيادة الطلاب في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة والتي تدعم مطالبة السكان المحليين بممارسات مسؤولة أكثر من قبل أصحاب الشركات ، فلقد قامت مؤسسة الموارد والطاقة باجراء تقييم يغطي ستة من خمسون معمل تابع للشركة في الهند. واستنتجت الدراسة في كانون ثاني ٢٠٠٨ أن الشركة قد وضعت معاملها لوضع المياه في زجاجات في أماكن يوجد فيها أزمة مياه أصلا، دون التفكير في مدى تأثير ذلك على حياة المجتمعات المحيطة بها.

وكان هناك أيضا عدم التزام بمعايير الشركة الذاتية لمعالجة المياه العادمة التي نتج عنها عدة حوادث تلويث في المناطق الملاصقة للمعامل. (خدمات الاخبار الهندية ٢٠٠٨) ولقد أكد مجلس المياه الجوفية على صحة ادعاءات المجتمعات المحلية بان معدلات المياه قد انخفضت. ولاحظت الوكالة الحكومية الهندية أيضا ان مستويات المياه قد هبطت الى ١٨ متر (٢٦ قدم) في السبع سنين الاولى من عمليات الشركة من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٦. وكانت النتيجة هي جفاف الابار ومضخات المياه التي تقع في جوار معامل وضع المياه والمشروبات في زجاجات، مما أدى الى أزمة بالغة للمزارعين الذين يعتمدون على هذه المياه الجوفية لتلبية احتياجاتهم. اذ يقوم أكثر من ٨٠٪ من سكان مهديغاني بنشاطات زراعية في منطقة مجاورة لمعمل الشركة للمشروبات. وتبقى المياه الجوفية المصدر الرئيسي للمياه لتلبية جميع احتياجات المجتمع المحلي. وتنظم مسيرات واحتجاجات بشكل مستمر، وترتفع وتيرة التوترات أيضا بشكل منتظم. (أ.سيريفاستافا ٢٠٠٨).

ولذلك فمن الواضح أن الفشل في أخذ التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الكاملة للممارسات غير المستدامة نحو المياه في عين الاعتبار ليقود عمليا الى النزاع والكراهية في المستقبل.

عدم المساواة الاجتماعية \ التهميش \ الفروقات الاقتصادية

في أوائل ١٩٠٠ حل ويليام مالهلاند مراقب قسم المياه في لوس انجيلوس مشكلة شح المياه في المدينة عبر ابتكار وحشي ولكنه فعال : أي عن طريق سرقة المياه - ولقد تم توثيق الاحداث في فيلم رومان بولانسكي - «المدينة الصينية» - (تشابيناتاون، ١٩٧٤) ، فجعل مالهلاند امكانية ازدهار مدينة لوس انجيلوس حقيقة عن طريق سلب مياه فلاحي منطقة وادي أوينز (على بعد ٢٠٠ ميل) . ومع أن هذه الانواع من النزاعات حول المياه يتم حلها في كاليفورنيا منذ ذلك الوقت عن طريق المحاكم، فان المنافسة على المياه في أكثر دول العالم النامي قد تكثفت وتقود مرارا الى النزاع العنيف. وتكمن المخاطر الاكبر في امكانية ظهور نوع جديد من ممارسات «مالهلاند» حيث ستحذف مصالح الفلاحين الصغار جانبا مع فرض مصالح المزارعين الكبار أو شركات التنجيم أو الصناعات (وهي مصالح لديها أصوات سياسية قوية) وفرض مطالبتها للمياه على أرض الواقع . وكما لاحظ برنامج الامم المتحدة الاثاثي «ان عدم المساواة في القوة قد يؤدي الى عدم المساواة في المقدرة على الوصول الى مصادر المياه . (٢٠٠٦ب، ص. ٢٧).

لقد أشبعنا قضايا الثراء والفقير نقاشا حتى الان، ولا يمكننا الا التأكيد مرة أخرى على دور عدم المساواة في القوة في اثاره النزاع حول المياه . «فالمياه تجري نحو القوة والمال» حسب قول مارك راينز في كتابه «صحراء كادياك» والذي ذكر فيه تفاصيل تاريخ تنمية المياه في غرب أمريكا - وان الفروقات الاجتماعية والاقتصادية هي التي توقد نيران سوء استعمال القوة التي قد تقود الى النزاع اما حول حدود حوض نهر دولي حيث يكون لدى بد معين القوة العسكرية والاقتصادية ، وبذلك اليد العليا على جاراتها أو في حالة النزاع ما بين مصالح شركات التنجيم ومصالح الفلاحين البسطاء .

المصالح المتنافسة على مستوى المجتمع المحلي

مع أن الكثير من المجتمعات المحلية لديها البيات فعالة جدا للتعامل مع النزاع، الا أنه من المهم للعاملين في مجال تنمية مصادر المياه، الذين يعملون في الاساس على المستوى المحلي اذ يعرفوا ان عدم الاستقرار هو الطابع الذي يشوب المجتمعات الفقيرة والمهمشة في العادة. وتعرف تولاني نديلو من « صندوق الوادي للمؤسسات غير الحكومية في جنوب افريقيا» على انواع النزاعات التالية على المستوى المجتمعي والتي نجدها على الاغلب في المشاريع المطبقة على المستوى الشعبي:-

- أطر سياسية تتنازع على القوة، وينتج عن ذلك مجتمعات غير مستقرة معرضة للعنف وحرب أهلية.
- عدم وجود موارد أساسية وانتشار البطالة.
- الفساد في مجال الوصول الى الفرص والموارد المالية
- التمييز في مجالات النوع الاجتماعي، والسن، والعرق والوضع القبلي الخ.
- التقصير في التخطيط والتنظيم.
- أمثلة قليلة من المؤسسات المحلية الفعالة والديمقراطية.

من يملك المياه ، يملك الثروة والقوة .

- عدم وجود رؤيا مشتركة
- تجربة محدودة في مهارات وعمليات ادارة النزاع .
- تاريخ من النزاعات التي لم تحسم بعد وما زالت تتقد .
- قليل من الاتصال ذو المعنى ما بين الابهاء والمراهقين والرجال والنساء والخييران

العوامل المؤسسية/ السياسية

تنشأ النزاعات ذات الصلة بالمياه -عداً عن ندرة المياه نفسها- بفعل طريقة إدارة المياه واستخداماتها، فتعتبر الهيكليات المؤسسية المجزأة وما ينتجم عن ذلك من قلة التعاون بين وضمن الدول من العوامل الرئيسية المساهمة في النزاعات المتعلقة بالمياه، وهذا من شأنه إضافة بعد سياسي بحاجة إلى معالجته في أي تحليل للمياه والنزاعات إلى جانب الأبعاد البيئية والهيدرولوجية والاجتماعية والاقتصادية (رافنبورغ-٢٠٠٤).

الحكم الفاسل/ غياب الشفافية

غالباً ما تعتبر السياسات العامة غير كافية لمعالجة المصالح المتنافسة حول مصادر المياه، وتفيد «المعايير» المطبقة هذا القطاع الذي تم تمرير تشريع من أجله سواء من حيث التنقيب أو الطاقة الكهربائية أو الري أو تزويد المياه من مصادر بلدية، ومع وجود الكثير على المحك فإن المسؤولين الحكوميين قليلي الأجور المكلفين بالإنفاذ (الهيئات المنظمة-الشرطة) أو التفسير (السلطة القضائية) للقوانين والتشريعات عادة ما يغيرون قراراتهم بفعل الفساد. يتضمن تقرير الفساد العالمي الصادر عن منظمة الشفافية العالمية عام ٢٠٠٨ والذي يركز على الفساد في قطاع المياه مرجعاً للمسوحات في شمال آسيا والذي خلص إلى «تأثير الفساد في إنشاء شبكات المياه قد يؤدي إلى رفع أسعارها بنسبة ٢٥-٤٥٪».

ومن ناحية فإنه غالباً ما تعين ميليشيات الأحزاب السياسية في مناصب إدارية على المؤسسات العامة بناء على علاقاتها بالأحزاب الحاكمة التي تتولى السلطة أكثر من مهاراتها الفنية، ومن ناحية أخرى فإنه كثيراً ما يتم الإضرار بخطط الخصخصة بفعل الفساد من البداية من خلال تخلي المسؤولين المنتخبين عن السلطة وهيكله هذه الامتيازات لإحباط الرقابة الحكومية من خلال بنود السرية المطلقة، وفي كلتا الحالتين فإن الإدارات العامة والخاصة وخدمات المياه البلدية غالباً تعاني من غياب المحاسبة، ويمكن أن تتفاقم النزاعات في ظل غياب الشفافية والمحاسبة والحوار.



بطاقة عضوية في حزب سياسي تصدر للفلاحين في السلفادور الذين يجبرون على الانخراط في الحزب الحاكم الذي يتولى السلطة كشرط للحصول على إعانات الجفاف.

«ينبغي التطلع إلى الاحتجاجات المنهجية والمتكررة على أنها دليل على فشل السياسات السابقة وعلى أنها إنذار مبكر يجب عدم تجاهله في أوقات الذروة لتطبيق مفاهيم تنمية معينة».

كين كونكا-٢٠٠٦-٢ ص ٢.

التوترات العابرة للحدود

كثيراً ما تمر الحدود الوطنية والإقليمية والمحلية على مجاري مائية مما يجعل المياه أحد أكثر مشاكل التوترات الحدودية شيوعاً، حيث يقع ما نسبته ٤٥٪ من يابسة الكرة الأرضية والتي تشمل ٤٠٪ من سكان العالم و ٦٠٪ من تدفق الأنهار العالمية ضمن ٢٦٣ حوضاً نهرياً عالمياً، والتي تغطي ١٤٥ دولة (وولف وآخرون-٢٠٠٦). يمكن أن تؤدي وجهات النظر المختلفة حول قضايا الحوكمة المتعلقة بالمياه من جانب الكيانات السياسية المجاورة إلى نزاع حول هذه القضايا مثل تحويل المياه وجودة المياه المتدنية وحقوق المياه المنتهكة وما شابه ذلك، وقد تعيق التوترات بين الدول التنمية المستدامة وتساهم على نحو غير مباشر في المزيد من الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي والهجرة.

السياسات الأجنبية العدائية الغلفة بإدعاءات «الأمن القومي»

يصف علماء السياسة من مدرسة «الواقعية السياسية» سلوك الدول على أنه تنافس مستمر على سلطات و ثروات نسبية أكبر، ويعتبر مبدأ «القوة تصنع الحق» والحد الأقصى من القوة قاعدة اليوم في النظام العالمي الذي يملك الحد الأدنى من الحركة العالمية، وكثيراً ما تقاوم الشعوب تحديات هذا السلوك من خلال وصفها بأنه تهديد لـ «الأمن القومي»، ولهذا فعندما يتم الاستيلاء على مصدر طبيعي سواء على هيئة هيدروكربونات أو مياه فإنه يمكن استغلال توظيف حجج الأمن القومي والمصلحة الوطنية من أجل إخماد المعارضة المحلية. استندت العديد من الحكومات بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة إلى «الأمن القومي» من أجل تبرير سياساتها التي تتراوح من الغزو/ الاحتلال العسكري الاستباقي إلى بناء الجدران على الحدود لقمع المعارضة الداخلية، وتبرر الدول بنفس الطريقة أحياناً السيطرة على مصادر المياه العابرة للحدود -سواء المياه السطحية أو في الطبقات الجوفية- في سياق استغلال «الأمن القومي» و«المصالح الوطنية»، وبين المربع ٤، ١ سيناريو مماثلاً لهذا.

المربع ٤، ١: جدار العزل الإسرائيلي ومصادر المياه الفلسطينية

تعتبر مصادرة موارد المياه الفلسطينية في حالة النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني الذي يبدو أنه مستعص على الحل من "الخصائص المحددة للاحتلال الإسرائيلي وعائقاً رئيسياً أمام الحل العادل للنزاع" (مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية-٢٠٠٣-ص ١)، ويؤكد استهلاك المياه اليومي النسبي للفلسطينيين والذي لا يتجاوز خمس استهلاك الإسرائيليين (مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية-٢٠٠٤) وتوسع استهلاك المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-٢٠٠٦-ص ٣٤) على الظلم الذي يواجهه الفلسطينيون.

تحتكر إسرائيل ٨٥٪ من مياه الأحواض الجبلية التي تقع وراء الضفة الغربية والتي توفر مصدراً لتلبية ٢٥٪ من استهلاك المياه في إسرائيل (مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية-٢٠٠٣-ص ١)، ويخدم الأمن القومي كذريعة لتلك الإجراءات ففي عام ١٩٩٠ صرحت وزارة الزراعة أن "التخلي عن المنحدرات الغربية لتلال يهودا والسامرة (غربي الضفة الغربية) سيخلق وضعاً يمكن فيه تحديد مصير موارد المياه القومية الإسرائيلية بفعل ممارسات أية سلطة عربية (تسيطر) على المناطق المخلاة بعد الانسحاب، ومن الصعوبة تخيل أي حل سياسي متوافق مع بقاء إسرائيل لا يتضمن سيطرة إسرائيلية كاملة ومستمرة على المياه وأنظمة تصريفها..." (مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية-٢٠٠٣-ص ٣٨).

وتم ترتيب السيطرة على "موارد المياه القومية" أكثر من خلال إنشاء جدار العزل، فقد صادقت الحكومة الإسرائيلية في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٢ على إنشاء جدار أمني يبلغ معدل ارتفاعه ٨ أمتار (٢٥ قدم) ومزود بأسلحة مكهربة وخنادق ودوريات أمنية على طول حدود الضفة الغربية التي تبلغ ٢٢٠ ميلاً (بينغون-٢٠٠٣-ص ٣) وتصير إسرائيل على أن الجدار يخدم مصالح السكان الأمنية.

ومع ذلك لم يبنى الجدار أو في أغلب الحالات قرب الخط الأخضر وهو خط الحدود الفعلي قبل عام ١٩٦٧ بين إسرائيل والضفة الغربية، فقد بني الجدار فعلاً في بعض الأماكن بعمق ٧ كيلومترات داخل الخط الأخضر، وتقع الأراضي المصادرة وبعضها من أخصب أراضي فلسطين بصورة غير مباشرة على الحوض الجوفي الغربي والذي يعتبر أكبر مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية (مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية-٢٠٠٣-ص ٣٧).

وبسبب الجدار فإن عدة قرى فلسطينية تفقد مصادر المياه الوحيدة المتوفرة لديها، فقد تم عزل ٧٢٪ من أراضي قرية جيوس بفعل الجدار إضافة لجميع آبار المياه الجوفية السبع، وتم إحاطة مدينة قلقيلية التي كانت تعرف يوماً بـ "السلة الغذائية" للضفة الغربية إحاطة شبه كاملة بالجدار مما أدى إلى مصادرة ٥٠٪ من أراضيها الزراعية وكذلك ١٩ بئراً من آبارها، وهذا يمثل ما نسبته ٣٠٪ من موارد المدينة المائية (مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية-٢٠٠٣-ص ٣٨).

أعلنت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري عام ٢٠٠٤ أن مسار الجدار الذي بني ٨٠٪ منه على أراضي فلسطينية محتلة والأنظمة المرتبطة به غير قانوني (منظمة أوكسفام-٢٠٠٧-ص ٥)، ومع ذلك فإن أعمال الإنشاء مستمرة مع اكتمال ثلثي الجدار فعلاً بحلول عام ٢٠٠٨ (كوبان-٢٠٠٨).

ثقافة الحصانة العسكرية / تاريخ من العنف



سد نيامبا يا مونغو الواقع على حوض نهر بنغاي ، الذي كان مسرحاً للنزاع المستمر حول تقسيم المياه في شمال تنزانيا.

وجد كولبير وآخرون (٢٠٠٠) في تحليل إحصائي أجري بناء على بيانات عالمية من نزاعات أهلية عنيفة وقعت بين ١٩٦٥ و١٩٩٩ أن خطر الحرب الأهلية ارتبط بصورة ممنهجة وبقوة بالاعتماد على صادرات السلع الرئيسية (كالمواد الخام مثل النفط والمعادن) وعلى متوسط دخل منخفض وغمو بطء وشتات كبير الحجم، ووجدت الدراسة أيضاً أن الدول التي مرت مؤخراً بنزاع عنيف تقع تحت خطر بالغ (٤٠٪ تقريباً) يتمثل في التحول إلى النزاعات المسلحة في العقد الأول من سلام يعقب العنف، وتعتبر عملية إعادة بناء الدول التي مرت بحروب أهلية تميزت بالعنف المسلح غير المقيّد بعقوبات بأنها بطيئة وغير مؤكدة (زارتمان-١٩٩٥).

وكثيراً ما تكون المياه النقطة الفاصلة التي تقود تاريخياً أحزاب المعارضة نحو العنف خصوصاً مع ندرة الموارد وارتفاع الطلب، ويرتبط هذا مجتمع التنمية الدولي نظراً للقيام بالعديد من المشاريع في أقاليم مزقتها الحروب وتنتشر فيها النزاعات حول العالم، ويعتبر دور المجتمع المدني المحلي مهماً في البناء، فالمشاريع المجتمعية ذات المنحى المائي تتيح لتلك الهيكليات القيادية المجتمعية المدنية - من القيادات القبلية إلى المنظمات غير الحكومية المحلية - المشاركة بصورة مباشرة في إعادة بناء بلدانهم.

مشاريع السدود

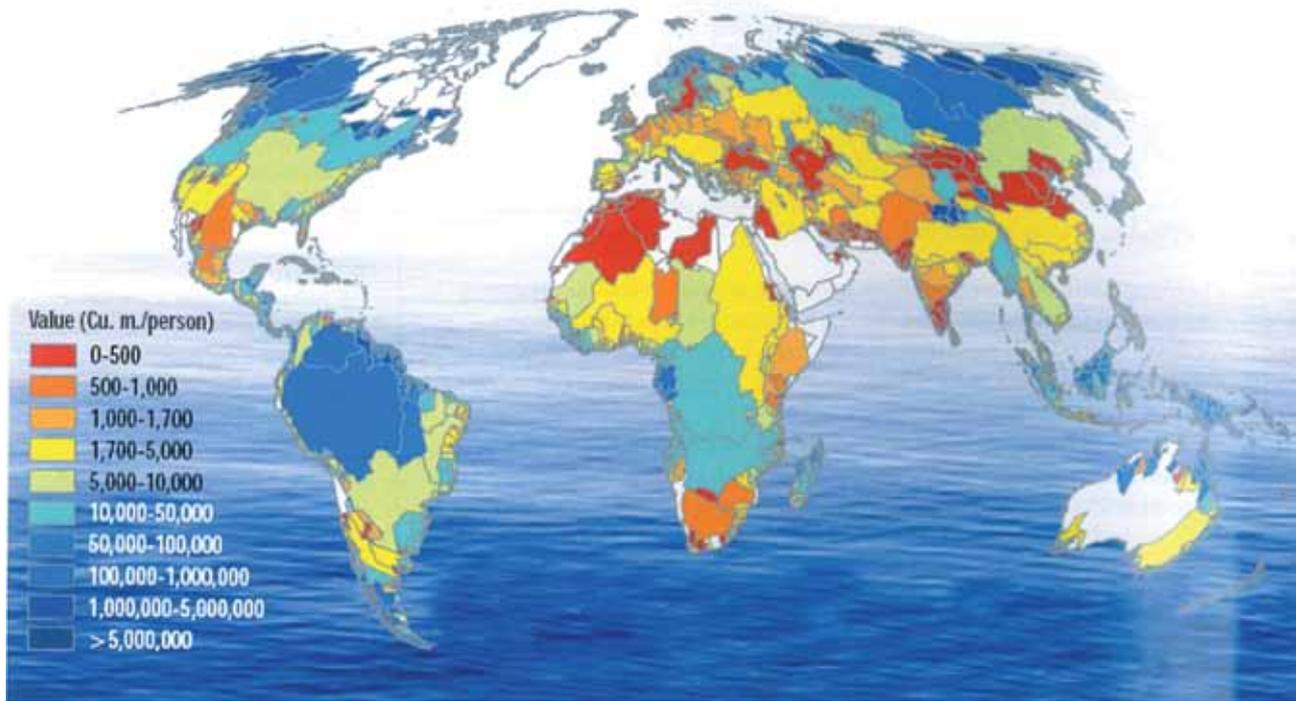
غالباً ما تؤدي النزاعات التي تتضمن السدود وتحويل المجاري المائية إلى توترات عالمية على طول الأحواض النهرية الرئيسية العابرة للحدود، من نهر النيل المحاط بعشر دول إفريقية إلى نهر دجلة والفرات الذي يشمل تركيا وسوريا والعراق إلى نهر السند الذي تتشاركه كل من الهند وباكستان.

أشار تقرير المفوضية الدولية للسدود (٢٠٠٠) إلى تشييد أكثر من ٤٥٠٠٠ سد كبير حول العالم لتلبية احتياجات الطاقة والمياه بما في ذلك الري والسيطرة على الفيضانات والإمدادات المحلية، ويعتمد أكثر من ثلث دول العالم على الطاقة الكهرومائية في أكثر من نصف احتياجاتها من الطاقة الكهربائية مع وجود سدود ضخمة تولد ١٩٪ من إجمالي الحاجة إلى الكهرباء، ويعتمد ري نحو ٣٠-٤٠٪ من ٢٧١ مليون هكتار عالمياً على السدود.

ورغم ذلك فإن السدود الموجهة للتنمية تسببت في ثمن اجتماعي وبيئي هائل، فقد تم تقسيم الأنهار وتهجير ما بين ٤٠ و ٨٠ مليون نسمة، وعانى ملايين الناس ممن يعيشون على المجاري المائية من السدود وخاصة أولئك الذين يعتمدون على العمل في السهول الطبيعية ومصائد الأسماك من الضرر الجسيم الذي لحق بمصادر رزقهم، وعلاوة على ذلك فقد سلط التقرير الضوء على اهتمامات الاستدامة التي تشمل تكاليف الاستثمار المطلوبة لضمان سلامة السدود مع الزمن والترسيب وفقدان المخزون الطويل الأمد الناتج عنه، وتشجيع وملوحة خمس الأراضي المروية بما فيها تلك التي ترونها السدود.

العوامل البيئية شح المياه

تتميز الكثير من انحاء العالم بالمناخ الجاف كما هو معرف في الرسم ١,٣ ومع وجود هذه الدرجة الكثيفة من شح المياه فان المصالح المتنافسة على مصادر المياه الموجودة ستؤدي حتما الى زيادة في التوتر، كما بالنسبة لعوامل أخرى متعلقة بالموضوع مثل ازدياد حرارة الكرة الارضية، وازدياد السكان ، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، والتي لديها وزنها أيضا.



الرسم ١,٣، الشح في المياه - المياه العذبة لكل فرد حسب الحوض
المصدر: قاعدة بيانات النزاعات العابرة للحدود حول المياه العذبة، قسم علوم الارض - جامعة ولاية أوريغون
www.transboundarywaters.orst.edu

ازدياد السكان والحاجات الانسانية الاساسية

في النصف الثاني من القرن العشرين وحده هبط منسوب المياه المتجددة لكل فرد بنسبة ٥٨٪ لان التعداد السكاني تضخم من ٢,٥ بليون شخص الى ٦ بليون ، ومن المتوقع أن يصل التعداد الى ٨,٧٪ في عام ٢٠٥٠ قبل أن يعتدل (٢٠٠٦ب، برنامج الامم المتحدة للتنمية. ويحصل هذا الازدياد السكاني على الاغلب في الدول التي يوجد فيها أزمة مياه في العالم النامي. والازدياد في الطلب مع الازدياد في عدد الجهات المنافسة على هذا المصدر النافذ، أي المياه العذبة، يزيد بدوره من احتمال التوترات ونشوب النزاعات. ويزود المربع ١٥ نظرة ثاقبة حول كيفية تأثير الازدياد العالي في تعداد السكان وازدياد شح المياه على احتمال نشوب النزاع في السنين القادمة.

المربع ١,٥ النمو السكاني والازمة المتعلقة بالمياه والنزاع

مقتطفات من س. بوستل وأ. وولف «النزاع بسبب الجفاف» (٢٠٠١)

تنتشر أزمة المياه مع ازدياد التعداد السكاني . وحتى ٢٠١٥ سيعيش ٣ بليون نسمة - وهم يشكلون ٤٠٪ من التعداد السكاني المتوقع - في بلاد تجده من الصعب أو المستحيل تأمين مياه كافية لتلبية احتياجات الزراعة أو الصناعة أو الاحتياجات المنزلية لمواطنيها. وسيترجم هذا الشح في المياه الى منافسة متزايدة على المياه ما بين المدن والمزارع وما بين الولايات المجاورة لبعضها البعض وأحيانا ما بين الدول أيضا.

وسوف يحصل أكبر عدم توازن ما بين السكان والموارد المائية الموجودة في آسيا، حيث يعتمد انتاج المحاصيل على الري بشكل كبير. ويعيش في اسيا اليوم تقريبا ٦٠٪ من سكان العالم ولكن لديها فقط ٣٦٪ من المياه العذبة المتجددة. فالصين والهند وايران وباكستان هي من الدول التي يوجد فيها خطر نضوب المياه الجوفية ، وسيهدد ذلك الاراضي المزروعة ، ومياه الانهر قليلة هناك أيضا، وهناك تراكم كبير للملوحة في التربة مما يجعلها غير خصيبة ، أو كل هذه العوامل بشكل مشترك. فنضوب المياه الجوفية وحده يضع ١٠ الى ٢٠٪ من انتاج الحبوب في كل من الصين والهند في خطر. ونسب المياه تهبط بشكل منتظم في سهول الصين الشمالية، وهي تنتج أكثر من نصف القمح في الصين وتقريبا ثلث حاجتها من الذره والوضع مشابه أيضا في شمال غرب البنجاب في الهند وهي السلة الغذائية هناك.

ومع فقدان الفلاحين لمقدرتهم على الوصول الى مياه الري ورؤيتهم لتدهور حالتهم ومعيشتهم، فقد لا يلجأون للعنف فقط بل يهاجرون أيضا عبر الحدود الى المدن المكتظة أصلا. وحصل ذلك بالفعل في باكستان حيث حفر التناقص في الانتاج الزراعي الريفين على الهجرة بأعداد هائلة الى المراكز الحضرية الكبيرة مما أدى الى عنف عرقي متجدد.

وتتأقلم البلاد بشكل عام مع أزمة المياه عن طريق استيراد الطعام بشكل أكبر طالما لديهم العملة الصعبة. فهناك حاجة لائف متر مكعب من المياه من أجل انتاج طون من الحبوب . ولذلك تستطيع البلاد التي لديها أزمة مياه أن تخصص كميات أكبر من موارد المياه لديها للمدن والصناعات اذا استوردت القمح والمواد الغذائية الاساسية الاخرى، لان الجدوى الاقتصادية لكل لتر من المياه أعلى بكثير في الصناعة منه في الزراعة. وبما أن التعداد السكاني سيزيد بليون شخص اضافي خلال الخمس عشرة عاما المقبل في البلاد التي لديها أزمة مياه ، ومع ازدياد عدد البلاد التي ستستورد القمح فان الطلب على الحبوب من مصادر دولية سيزداد. وبالنسبة للدول التي ليس لديها عملة صعبة كافية للاستيراد، وبالذات دول جنوب الصحراء الافريقية(وهي منطقة يوجد فيها زيادة في التعداد السكاني) فستترجم الاسعار المتصاعدة للحبوب عالميا الى زيادة في الجوع وطلب أكبر على المساعدات الانسانية وازدياد لاحتمالات النزاع.

وهناك امكانية أعلى لحدوث النزاعات بالذات في البلاد المثقلة بشح في مصادر المياه (شمال افريقيا والشرق الاوسط) أو ندرة تواجدها (أي البلاد التي لديها مصادر مياه أساسية كافية ولكن لا يوجد فيها البنية التحتية أو المؤسساتية لاستعمالها). وان هذه البلاد تتناضل من أجل الحصول على الامن الغذائي لمواطنيها . واستيراد المياه «افتراضيا» - عبر استيراد الطعام - هو خيار محدود للبلدان ذات الدخل المنخفض والتي لديها نقص كبير في الواد الغذائية لأنه لا يوجد لديها العملة الصعبة الكافية لشرائها. وحتى الدول الفقيرة التي تستطيع أن تدفع مقابل الاستيراد «الافتراضي» للماء هي أكثر عرضة لتهديد أمنها الغذائي في الاوقات التي ترتفع فيها اسعار الطعام كما حصل في أوائل عام ٢٠٠٨ ، مما أدى الى نزاعات داخلية. وان الجفاف المتعلق بالمناخ مثل الذي حصل في استراليا خلال الستة أعوام الماضية والذي سبب تدهور في انتاج الارز لديها ب ٩٨٪ (ك.برادشير ٢٠٠٨)، يمثل وجه اخر لكيفية تأثير موارد المياه على أزمة الواد الغذائية.

الكوارث الطبيعية

الفيضانات والاعاصير والتسونامي مدمرة وتنتج عنها اثار عنيفة على البشر . وفي كثير من الاحيان فان عواقب تلك الكوارث المتعلقة بالمياه يتخللها المنافسة الشديدة على المياه فتكون الاوضاع مشحونة بالتوتر. ولسوء الحظ فان اثار هذه الكوارث الطبيعية تتصاعد بسبب الكوارث الناتجة عن فعل الانسان نفسه والذي يكون قد سبق الكارثة الطبيعية. وكما هو مبين في المربع رقم ١ و٦ ، فان الممارسات المدمرة للبيئة مثل تدمير الشعب المرجانية وغابات المانجروف وقص الشجر من أجل الحصول على الخشب قد قلل من خطوط الدفاع ضد الكوارث الطبيعية.



مظاهر الدمار التي خلفها اعصار تسونامي في مدينة باندا أتشي عام ٢٠٠٥ حيث تظهر تظهر بعد الاعصار الذي ضرب المنطقة عام ٢٠٠٤، جثة رجل تطفو على بعد عشرين مترا من الشارع.

المربع 6, 1 التسونامي الاسيوي: الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية

تقدر الامم المتحدة أن 230000 شخصاً قد ماتوا في 26 كانون أول من عام 2004 في التسونامي الاسيوي (حسب بعثة الامم المتحدة الخاصة لاغاثة ضحايا التسونامي). ولكن العنف الذي طال شعوب اندونيسيا وسريلانكا وبنغلادش وتايلاند وبلدان اسوية أخرى كان ليس فقط بسبب الكارثة الطبيعية الهائلة بل أيضاً للأسف، بسبب كارثة سابقة من صنع يد الانسان وهي تدمير كواسر الامواج الطبيعية مثل الشعب المرجانية وغابات شجر المانجروف الساحلية والتلال الرملية - مما أوجع الأثار المدمرة للتسونامي (أ. براون، 2004).

بعد دراسة علمية مستفيضة استمرت لمدة عامين قام بها فريق من الباحثين في جامعتي توهوكو جاكوبين وتوهوكو في شمال اليابان، توصلوا الى الاستنتاج بان الحواجز الطبيعية مثل غابات المانجروف والشعب المرجانية كانت باستطاعتها أن تنقذ نصف الضحايا تقريبا الذين نفقوا بسبب الهزة الارضية والتسونامي عام 2004 في المنطقة التي أقاموا فيها الدراسة. وقدر فريق البحث أن منطقة المستنقعات التي تنمو فيها أشجار المانجروف في نقطة استطلاع في بندا اتشيه في اندونيسيا عام 2003 شكلت 12٪ فقط من كمية الغابات التي كان من المفروض أن تثبت بشكل طبيعي. وذلك لان غابات المانجروف في جنوب شرق اسيا تعرضت منذ الستينيات الى التدمير المنتظم من أجل فسح المجال لمشاريع تربية الجمبري التجارية والمشاريع السياحية المدعومة من المؤسسات الحكومية ومؤسسات الاقراض المتعددة القومية. وتم التقليل من شأن القوانين التي تحمي الطبيعة عبر المجموعات الضاغطة التي تدافع عن المصالح التجارية والسياحية.

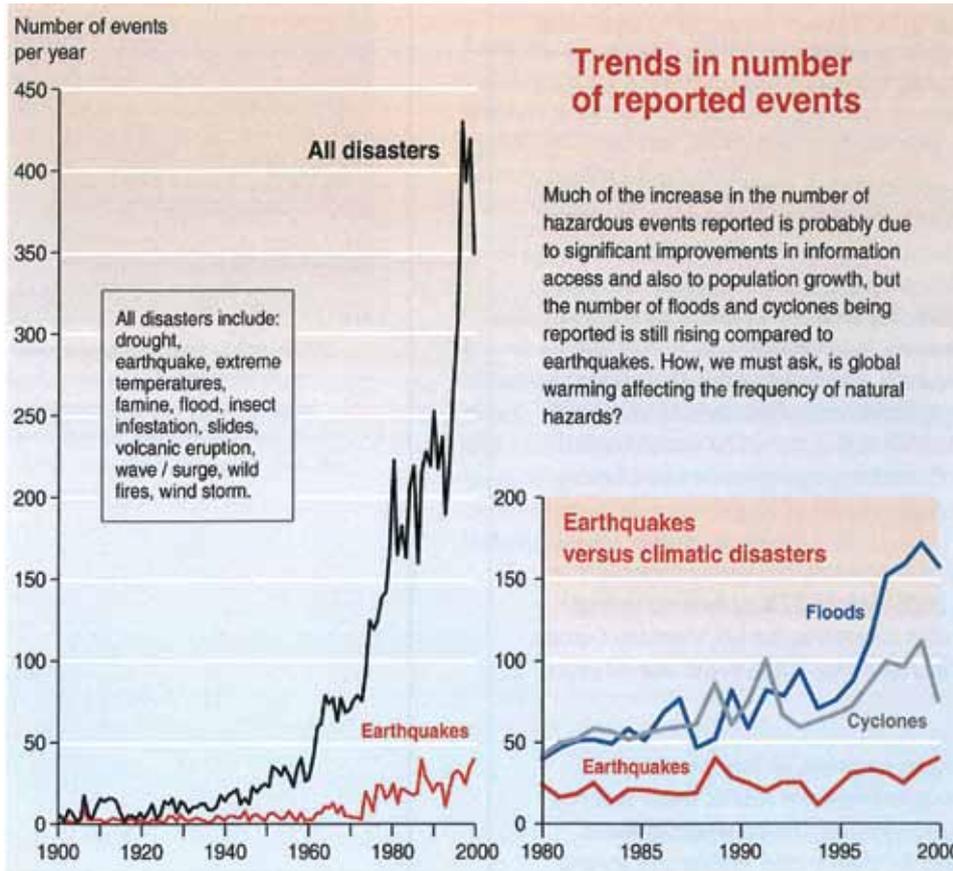
فتربية الجمبري وحدها تعتبر المسبب الرئيسي لضباب غابات المانجروف بنسبة تتراوح ما بين 1-2٪ كل عام (ي. يانو، 2008). ومع أن 72٪ من الجمبري المربي في المزارع يأتي من اسيا فان أكثره يؤكل في أمريكا وأوروبا الغربية واليابان حيث ازداد الاستهلاك بنسبة 300٪ في العشرة أعوام الماضية. (س. ستورثس وسي. بايلي، 2000).

وبما أن ثلاثة أرباع أصناف الاسماك في جنوب شرق اسيا تمضي جزءاً من دورة حياتها في مستنقعات المانجروف فان فقدان هذه المستنقعات قد نتج عنه محاصيل متدنية من الاسماك. وعدى عن ذلك كله فان العلف الصناعي والمبيدات والمضادات الحيوية والاسمدة الكيماوية المستعملة في مزارع الجمبري تنتج كميات هائلة من المواد الملوثة التي تدمر ما تبقى من الاسماك وتلحق الاذى بالشعب المرجانية. ولان اعداد الاسماك قد تدنت، لجأ الصيادون الى استعمال المتفجرات كالدynamite من أجل اخراج الاسماك من الشعب المرجانية. فلقد تم تدمير 70٪ من الشعب المرجانية في العالم و80٪ منها مهددة في ايندونيسيا (البرنامج البيئي في الامم المتحدة).

وهناك أسباب أخرى وراء تدمير البشر لهذه الشعب المرجانية عدا عن صيد الاسماك اذ يستخرج السكان المحليين المرجان لطحنه واستعماله كمكون رئيسي في دهان البيوت (سي. دريغوس، 2007). ويرى أيضاً الملاحون الشعب المرجانية كعائق أمام مقدرتهم على نقل احتياجات الاقتصاد الجنوب اسويوي المتنامية. (أ. براون، 2004).

هذه الخطوط الساحلية ذات الشعب المرجانية السليمة واشجار المنجروف وكتبان الرمال والغابات الساحلية الكثيفة التي تمت اكثر من تلك الاشجار التي اصابها الهرم نتيجة التلوث البيئي.

ويدل الرسم البياني في الرسة ١,٤ على زيادة مضطردة في عدد الكوارث على مرور القرن العشرين وازداد تعرض الارض للكوارث الطبيعية بالتماشي مع ازدياد التعداد السكاني والبنية التحتية، وذلك بسبب التزايد السكاني بالذات في المناطق الساحلية وهي المناطق التي لديها أكبر مجال للتعرض للفيضانات والاعاصير والامواج الكبيرة. ومما يجعل الامور أسوأ لأن الاراضي التي تبقى للنمو الحضري في كثير من المناطق المعرضة للفيضانات كالسهول أو المنحدرات الحادة المعرضة للانزلاقات الارضية.



أنماط الحوادث التي تم تدوينها

يبدو أن ازدياد عدد الحوادث الخطرة التي يتم تدوينها في تقارير هو بسبب التحسن الملحوظ في المقدرة على الوصول الى المعلومات وايضا بسبب ازدياد السكان. ولكن عدد الفيضانات والاعاصير التي تدون في تقارير قد زاد عددها بالمقارنة مع الهزات الارضية. ولذلك علينا أن نتساءل حول كيفية تأثير الاحتباس الحراري العالمي على ازدياد المخاطر الطبيعية.

الرسم ١,٤ جميع الكوارث

تتضمن :-

الجفاف، الهزات الارضية، درجات الحرارة القصوى، المجاعات، الفيضانات، الافات الحشرية، الانزلاقات، انفجار البراكين، الامواج العالية، النيران الحشرية، والعواصف.

الرسم ١,٤ قرن من الانماط للكوارث الطبيعية ١٩٠٠-٢٠٠٠

المصدر: ايمانويل بورناي، برنامج الامم المتحدة للبيئة، مركز أبحاث الكوارث

<http://maps.grida.no/go/graphic/trends-in-natural-disasters>

التغير المناخي الناتج عن تصرفات البشر

يسمى الانحباس الحراري ايضا «التغير المناخي الناتج عن تصرفات البشر» ، وهو سيغير الأنماط المائية على الارض التي تحدد تواجد المياه . فالكثير من مناطق العالم التي تعاني من أزمات مائية ستحصل على مياه أقل وسيكون من الصعب التكهن حول تدفق المياه وسيعتمد هذا التدفق على الاحداث المناخية القصوى . وسيستبب التغير المناخي في ارتفاع منسوب المياه في البحار، مما سيكون له الاثر الكارثي على كثير من المصادر العذبة للمياه . فمثلا سيتم ادخال الملوحة على نظام الدلتا في الانهر في بانجلادش وستدمر سبل معيشة الملايين من السكان المعتمدين على الزراعة . وفي شرق افريقيا، والساحل وجنوب افريقيا، فمن المتوقع أن يهبط منسوب الامطار وتتصاعد درجات الحرارة في الجو . وكنتيجة للتغير المناخي في المناطق التي أصبحت فيها المياه العذبة أكثر ندرة ، ستزداد التوترات حول قضية المياه . (برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠٠٦ ب).

ودعى الامين العام للامم المتحدة بان كي مون مستشهدا بتقرير لعام ٢٠٠٧ لد. سميث وج. فيفيكانانتا من مؤسسة «الاحطار الدولي» ، الحكومات والمجموعات المحلية أن تتخذ خطوات فورية للاستعداد للتأقلم مع ضغوط التغير المناخي . وستتضمن نتائج التغير المناخي ، وبالذات في الدول التي تعاني أصلا من الفقر وعدم الاستقرار والحكم الضعيف ازدياد في النزاع العنيف والذي سيضعف بدوره مقدرة الدول والمجتمعات على التأقلم مع أثار التغير المناخي . وتمثل المذابح المتتالية في دارفور ، كما هو مبين في المربع ١٧ ، شاهدا على ما قد يحدث في المستقبل مع تكثيف اثار الانحباس الحراري . ومن اجل تسليط الضوء على العلاقة ما بين التغير المناخي والسلام والعنف فان تقرير «الاحطار الدولي» مع أنه يؤكد ان كل النزاعات لا يوجد لها سبب وحيد، الا أنه يعرف ٤٦ بلد لديها ٢٧ بلليون من السكان على أنها تقع تحت خطر نشوب النزاع المسلح فيها بسبب نتائج التغير المناخي . وهناك ١٢ بلليون اخرين في ٥٦ بلد من المتوقع أن يكونوا في خطر عدم الاستقرار السياسي . (ص. ٢-٤) وتشير خارطة العالم الموجودة في الرسم ١٤ الى مدى الازمات الكامنة .

وان الفشل في مساعدة هذه المجتمعات التي تعاني حاليا من ضغوطات اجتماعية واقتصادية جسيمة، في التأقلم مع التغير المناخي ستأجج شكاويهم وسيزداد احتمال نشوب النزاعات العنيفة .

لا أحد يستطيع القول أن اعصار كاترينا كان بالتحديد ناجما عن التغير المناخي . لكننا يمكننا القول أن المناخ يمكن ان يحدث اضرارا اكثر من كاترينا . لان حدوث أي عاصفة عكس ان يحدث جفافا اكثر من اعصار كاترينا

الربع ١,٢ دارفور: النزاع السبب من قبل التغير المناخي وقلة الاراضي والمياه

مقتطفات من بان كي مون «المجرم المناخي في دارفور» (٢٠٠٧) والتقارير الذي كتبه د. سميث و ج. فيفيكاناندا «مناخ من النزاعات: العلاقة ما بين التغير المناخي والحرب والسلام» (٢٠٠٧).

نتحدث بشكل دائم وناقش قضية دارفور بلغة عسكرية وسياسية مقتضبة - ونصنفها على أنها نزاع عرقي ما بين ميليشيات عربية والثوار السود والفلاحين. ولكن اذا نظرنا الى جذور النزاع فسنجد أن هناك ديناميكية أكثر تعقيدا، فضمن هذه الاسباب المتنوعة اجتماعيا وسياسيا بدأ النزاع في دارفور كأزمة بيئية كان جزء من مسبباتها التغير المناخي ، على الاقل بشكل جزئي.

فقبل عقدين بدأت الامطار في جنوب السودان ان تتوقف عن السقوط. وحسب احصائيات الام المتحدة فلقد هبطت نسب هطول الامطار ٤٠٪ منذ أوائل الثمانينات من القرن العشرين. واعتبر العلماء تلك الظاهرة احدى المظاهر الغريبة والمصادفة في الطبيعة. ولكن الدراسة اللاحقة في الموضوع اثبت أنها ملازمة لارتفاع في الحرارة في المحيط الهندي والذي غير طبيعة الامطار الموسمية (المنسون). ويعني ذلك أن الجفاف في جنوب صحراء افريقيا يرجع سببه الى حد ما الى الانحسار الحراري، وهو من صنع يد الانسان.

وليس من سبيل الصدف ان يكون العنف في دارفور قد اشتعل خلال الجفاف. فحتى ذلك الوقت كان أصحاب المواشي البدو من العرب قد تعايشوا بشكل ودي مع الفلاحين المستقرين في الارض. وكان الفلاحون السود يرحبون بالبدو وهم يسرحون في الارض ويرعون جمالهم ويتشاركون الابار. ولكن عندما توقفت الامطار عن الهطول ، قام المزارعون بوضع الاسيجة حول اراضيهم خوفا من تدميرها من قبل المواشي المارة عبرها، ولاول مرة في ديارهم لم يكن هناك طعام أو مياه كافية للجميع. فاندلع القتال ومع مجيء عام ٢٠٠٣ تطور الى المأساة الشاملة التي نشهدها اليوم. (بان كي مون، ٢٠٠٧).

ولقد تسببت حملة التطهير العرقي حتى اليوم بموت ٢٠٠٠٠٠٠ وبتهجير أكثر من ٢ مليون عن ديارهم. ولقد شكلت الحملة نفسها عبئا أكبر على المصادر النادرة أصلا. وتعرف الميليشيات في دارفور على أنها تدمر القرى والغابات قصدا. وان فقدان الأشجار في هذه الحملات يقلل من الملاجئ المتوفرة للمواشي وكميات الخشب المستعملة كوقود من قبل المجتمعات المحلية ، ويهدد ذلك معيشتهم وينتج عنه تشتتهم بينما يزيد في ذات الوقت من سوء عملية التصحر التي تؤجج النزاع على مصادر المياه والاراضي (د. سميث و ج. فيفيكاناندا ٢٠٠٧ ص. ١٢٠).



مظهر لقرية ام ريفا التي دمرت وحرقت وسويت بالارض بعد أن هاجمتها وسرقتها قبائل الجنجاويد في السودان.

تدهور الأحواض المائية

يمكن إيجاد ضحايا تدهور الأحواض المائية في اتجاه مصبات الأنهار في كل أنحاء العالم، وحتى أكثر من أي وقت مضى كالأراضي الزراعية ورعي المواشي الذي يندفع أكثر إلى مناطق كانت مزروعة بالغابات في السابق، ومع فقدان النباتات الطبيعية فإن الجريان السطحي يزداد على نحو ملحوظ بمجرد اندفاع مياه الأمطار المترسبة في باطن الأرض إلى المنحدرات متسببة في حث متزايد وانجراف الممرات المائية والفيضانات الكثيفة (انظر المربع ٨، ١). يحد تدهور الأحواض المائية -بتأثيره السلبي على تجديد أحواض المياه الجوفية كإعادة تغذية المياه الجوفية- على نحو مباشر من توفر المياه لمستخدميها على المجاري المائية، وتعتبر مشاكل المنابع -المجاري المائية ضمن الأحواض المائية من المسببات المحتملة للنزاعات على المستويين المحلي والكلبي.

المربع ٨، ١: تدهور الأحواض المائية و"أسوأ كارثة بيئية" تضررت الأرجنتين

تعرض مدينة سانتا في الأرجنتينية والتي تقع قرب ملتقى نهري بارانا وسالادو وموطن حياة ما يقارب من مليون من سكان المدن للفيضانات على نحو متكرر، إلا أن الفيضانات ضربت المدينة في شهر مايو ٢٠٠٣ على نحو غير مسبوق مغرقة مساكن ٢٠٠٠٠٠ من سكانها، واعتبر كثيرون أنها "أسوأ كارثة بيئية في تاريخ الأرجنتين" والتي شملت عدداً ضخماً في الضحايا، لكن مجموعات حماية البيئة المحلية تشير إلى أنها ليست مجرد كارثة "طبيعية" وإلى تدهور الأحواض المائية في أعالي الأنهار، حيث أن "استنزاف التربة بسبب الاعتماد على زراعة حبوب الصويا والتحطيب الجائر على امتداد كامل الحوض" أدى لازدياد الجريان السطحي بصورة ملحوظة مسبباً مزيداً من الفيضانات الهائلة (بروتيجر-٢٠٠٣)



دماء أبقار من المسلخ البلدي في مدينة إل أتو في بوليفيا تصرف في نهر قريب على المسار المؤدي لبحيرة تيتيكاكا مما يؤدي لتلوثها بالمخلفات الصناعية والسكانية غير المعالجة.

تلوث المياه

تقسم وكالة حماية البيئة الأمريكية مصادر تلوث المياه إلى فئتين هما مصادر محددة ومصادر غير محددة، فالفئة الأولى تتمثل في مواقع ثابتة كمحطات معالجة المياه العادمة، أما المصادر غير المحددة فهي أكثر انتشاراً وتشمل الجريان من أنشطة الزراعة والتعدين ومن الطرق المعبدة، ويقع الضرر على المصالح الموجودة عند مصبات الأنهار من خلال طرح المياه السكانية والتجارية والصناعية غير المعالجة أو المعالجة بطريقة كافية في المنابع، ومن خلال مكبات النفايات رديئة الإنشاء و/أو سيئة الموقع وكذلك ومن خلال التخلص غير المنظم من المخلفات الصناعية في الممرات المائية. ونجد كمثال على المصادر المحددة أن أكثر من ٩٠٪ من المياه السطحية في السلفادور ملوثة وأنه يتم معالجة ٣٪ فقط من المياه العادمة من المدن قبل طرحها في الممرات المائية (منظمة فورو ناسيونال دي أوغا-٢٠٠٨)، وكذلك فإن مصادر مياه المدن التي تأتي من المصبات المعتمدة على المياه السطحية عرضة للتأثيرات المدمرة لجريان المواد الكيميائية من التجمعات الريفية (كالمخضبات ومبيدات الأعشاب والمبيدات الحشرية)، ويكون الضرر بعيد المدى في بعض الأحيان حيث يشمل الخضراوات ومحاصيل أخرى تزرع عند المصبات والموجهة للأسواق والمروية بمياه سطحية ملوثة،

إضافة للأسمك الفاسدة بفعل المعادن الثقيلة ومخلفات الأدوية التي تنتهي في أسواق الغذاء الحضرية. وسواء كان تلوث المياه السطحية بسبب نقص الموارد أو غياب الإرادة السياسية فإنه يرقى إلى مستوى الأزمة في الدول النامية، مؤدية بالتأكيد إلى نزاعات تقع ضمن منظور هذا التقرير. «أفضل شخصياً أن يعود الإعصار ميتش ثانية على وحش التعدين هذا، فقد دام إعصار ميتش ثمانية أيام لكن المنجم موجود منذ ثماني سنوات ويدمر حياتنا وصحة أطفالنا». رودلفو أرتيغا: عامل مناجم سابق في منجم ذهب فالي دي سيريا المفتوح والذي أصبح مدافعاً رئيسياً عن حقوق المجتمع ضد انتهاكات المناجم بعد أن رزق بطفل ذي عيوب خلقية بفعل مستويات الرصاص العالية في الدم.

الصناعات الاستخراجية والمياه

سواء كانت عمليات التعدين تتضمن تعاونيات صغيرة الحجم أو شركات تديرها الدولة أو شركات عالمية ذات رأس مال ضخمة فإن المحفزات الاقتصادية لمعالجة واحتواء التلوث الكيميائي والمعدني على نحو ملائم والذي ينجم عن أعمال التعدين ببساطة غير موجودة، حيث يسود منطق «ما هو بعيد عن العين بعيد عن العقل»، ويكون إنفاذ القانون ضعيفاً أو معدوماً حيث توجد تشريعات لتصحيح هذا الخطأ التسويقي، وإضافة لذلك تجذب التجمعات الملاصقة للمناجم الكبيرة الحجم أن مصادر مياهها التقليدية تنضب بفعل الطلب الهائل على المياه لغايات التعدين. يعاني المزارعون وصيادو الأسماك وسكان التجمعات الذين يعتمدون على مياه المصبات القادمة من المناجم من التبعات الصحية والاقتصادية الناجمة عن تلوث الممرات المائية، ويصبح عمال المناجم -المعرضين ضد سكان المصبات الذين يستخدمون مياهاً ملوثة بفعل أنشطتهم- قلقين من إمكانية فقدان أعمالهم بسبب تطبيق أية تدابير مضادة للتلوث، وقد ينتهي المطاف بالفقراء المنقسمين بالتصادم مع أنفسهم، ومن جهة أخرى فقد استمرت أعمال شركات التعدين العالمية في إحراز أرباح لمساهمتها في السنوات الأخيرة.

ومن أجل استيعاب الأسباب الجذرية لجزء كبير من النزاع الناجم عن أعمال التعدين فإنه يلزم أولاً قراءة سريعة لاثنتين من التهديدات الرئيسية التي تتسبب بها صناعات التعدين على البيئة وهما استخراج المياه غير الدائم وتلوث المياه.

يحدث استخراج المياه غير الدائم بسبب أعمال التعدين التي تتطلب كميات كبيرة من المياه لاستخراج المعادن الثمينة من الصخور الجرداء، وقد تكن المعادن صلبة كالألماس والذهب والفضة والحديد والرمل والحصى أو سائلة كالنفط الخام أو غازية كالغاز الطبيعي. يلزم الماء في جميع العمليات بما فيها قلع الحجارة (تحطيم وفحص وغسل وطفو المعادن المستخرجة)، وفي إعادة ضخ الماء المستخرج لاسترجاع المعادن الإضافية في عمليات استخراج السوائل / الغازات، وحيث أن التعدين عملية تستهلك المياه بصورة مكثفة فإن مصادر المياه المحلية عرضة للإفراط في الاستهلاك وتدمير مصادر رزق التجمعات القريبة والنظام البيئي في المناطق القاحلة.

أما تلوث المياه فإنه يحدث أساساً على هيئة تلوث بالسيانيد أو الزئبق وتصريف حوامض المناجم و / أو تملح التربة الزائدة.

شخصياً أتمنى أن يعود إعصار ميتش مره أخرى ويضرب هذا المنجم الوحش. فإعصار ميتش دام ثمانية أيام وانتهى ، لكن هذا المنجم ما زال جاثماً ويؤدي بحياة الكثيرين من الناس ، كما يؤدي صحة أطفالنا.

وتلوث أعمال التعدين الممرات المائية وتدمر المواطن البيئية وتشكل تهديداً حقيقياً لصحة الإنسان والحيوان. ينجم تلوث السيانيد عن تسرب أو انسكاب السيانيد المستخدم في تعرية المعادن كالذهب أو الفضة أو النحاس أو النيكل أو الكوبالت أو الموليبدونوم عن المعدن الخام، وحيث أن التنقية بالسيانيد بدأت في السبعينات فقد تم سكب ملايين الغالونات من السيانيد تاركاً أثراً مدمراً على البيئة الطبيعية والبشرية.

أدى معدل تركيز السيانيد في الميكر وغرام لكل لتر (جزء في المليون) إلى قتل الأسماك والحياة البحرية عموماً، ونفقت الطيور والكائنات الثديية بفعل تركيز السيانيد بمعدل ميلغرام في اللتر (جزء في المليون)، ويحدث تسمم السيانيد من خلال الاستنشاق أو الابتلاع أو التلامس على الجلد أو العين، وتكفي ملعقة صغيرة واحدة من محلول ٢٪ لقتل إنسان (مركز ويسكونسون للمصادر البيئية-٢٠٠٤).

وفي حين أن استخدام السيانيد يقتصر على أعمال التعدين كبيرة الحجم ذات رأس المال الكبير عموماً فإن أكثر الملوثات شيوعاً في التعدين الأصغر حجماً والحرفي والتعاوني هو الزئبق، ورغم أنه أقل كلفة وأقل فعالية في عمليات التنقية فإن الزئبق متوفر على نطاق أوسع من السيانيد، حيث يستنشق عمال المناجم والقرويون المجاورون أبخرة الزئبق خلال عملية استخراج الذهب، ويقول الخبراء الصحيون أن ميثيل الزئبق على وجه الخصوص مادة مضرّة بالأجنة والرضع والأطفال وتسبب إعاقة نمو الجهاز العصبي والذي قد يؤدي إلى التخلف العقلي، ويتغلغل تلوث الزئبق في المياه السطحية إلى السلسلة الغذائية من خلال تلوث الأسماك (أندرو-٢٠٠٦).

يمثل تصريف أحماض التعدين تهديداً جدياً على قدم المساواة إنما على فترة زمنية أطول بكثير مثلما يبين الاقتباس التالي المأخوذ من مقابلة مع بينويه غودين رئيس قطاع الملوثات البيئية في وايتهورس بكندا (٢٠٠٥):

يحدث تصريف أحماض التعدين عندما تنفتحت مركبات الكبريتيد مثل كبريتيد الحديد في منجم وتنتشر في البيئة خلال عمليات التعدين، وتبدأ مركبات الكبريتيد الملامسة للأكسجين والماء بالتأكسد منتجة حمض الكبريتيك والمعادن الذائبة.

ومع انجراف الأحماض بعيداً عن الصخور التي نشأت فيها فإنها تعمل على تحلل المعادن منها على طول طريقها وتحملها إلى نظام المياه الطبيعية، ويمكن أي يذوب أي معدن تقريباً وينجرف إلى الممرات المائية، ومن المعادن التي يحتمل إيجادها في أنظمة تصريف أحماض المناجم نجد الزنك والرصاص والنيكل والزرنيخ و/ أو النحاس.

تجعل أحماض المناجم المياه أكثر حمضية مما يعني أن المعادن تبقى كمحاليل وتطفو عند المصبات وتنتقل مسافة عدة كيلومترات بعيداً عن مصدرها، وتبقى المعادن في حالتها المتحللة حتى تمر المياه عبر الصخور القلوية التي يمكنها تقليص درجة حموضة المياه بصورة كافية لترسيبها خارج المحلول.

«إذا كان التاريخ يحمل درساً فهو أنه حيثما يوجد ذهب فإنه يوجد نزاع، وكلما زاد الذهب زادت النزاعات... وعندما ترى شركة تعدين فرصة ثراء جديدة فإن المزارعين ومربي المواشي يرون الجبال والأحواض المائية المقدسة التي تعينهم على الحياة في المرتفعات».

بيريز وبيرجمان-٢٠٠٥

ويمكن أن تسبب المعادن الذائبة أضراراً كبيرة لسكان المجاري المائية، وهي تقتل الأسماك بالأساس حيث تتعلق أيونات المعادن بخياشيم الأسماك وتتداخل مع جهازها التنفسي، كما تسبب أضراراً في الكبد وتضعف الأسماك إلى حد أنها تصبح أقل ملائمة للنمو والتوالد، وإلى جانب الأسماك يمكن أن تتأثر اللاقاريات والطحالب وكافة جوانب الحياة المائية. يمكن أن تعرض المعادن الذائبة ذات التركيز الأكبر أرواح حيوانات وبشر أكثر والذين يأكلون ويشربون للخطر.

وبمجرد حدوث التلوث بأحماض المناجم يمكن أن ينتقل التلوث لمئات السنين ما لم يتم إيقاف التسرب أو وضع خطة معالجة / احتواء كافية، وتعتبر كلتا العمليتان مكلفتان ومن غير المحتمل أن تقعا حيثما تكون موارد الدولة وتدابير إنفاذ القوانين والتعليمات غير كافية.

يحدث تملح التربة عند ضخ المياه الجوفية المالحة المترسبة إلى المنجم خارجاً إلى السبخات الضحلة، وتكون المياه المالحة شديدة التركيز في السبخات عرضة للفيضان خلال الأمطار الغزيرة، وبمجرد دخولها الممرات المائية الطبيعية المجاورة خلال الفيضانات فإنها تعرقل الأنظمة البيئية الطبيعية وتدمر مصادر رزق الأسر الريفية التي تعيش عند المصببات، حيث تصبح الحقول والمراعي قاحلة في نهاية المطاف (كاثبيرت-اتصالات شخصية مع المؤلفين- ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨).

ضخت الصناعات التعدينية في الولايات المتحدة عام ٢٠٠١، ٨ مليون رطل من الملوثات السامة، ويمثل التعدين ٤٥٪ من جميع الانسكابات الكيميائية في الولايات المتحدة كونها الملوث الأكبر في أية صناعة ذلك العام بحسب تقرير حصر الانسكابات السامة الصادرة عن وكالة حماية البيئة الأمريكية (ماتسون-٢٠٠٥)، ويمكن على نحو مماثل - إن لم يكن أسوأ- توقع حدوث مستويات من التلوث عندما تعمل شركات التعدين في الدول الأقل تنظيمياً، ويبين المربع ٩، عينة من تاريخ بيرو الطويل مع التعدين والنزاعات الناجمة عنه.

يستذكر ماركو آرانسا من قادة المدافعين البيروفيين في مواجهة الانتهاكات: «عندما بدأ منجم ياناكوتشا (المفتوح لاستخراج الذهب) التابع لـ (شركة نيومونت للتعدين) أعماله، لم نكن نسمع سوى كيف أن الجميع سعداء وأن المنجم سيوفر فرص عمل ويحسن الطرقات، ولم يفكر أحد كثيراً في الصدمات الحتمية».

بيريز وبيرغمان-٢٠٠٥

المربع ٩، ١: بيرو: التعدين + التلوث = العنف

"كان نزاعنا من قبل على الأراضي أما الآن فهو على الماء!" هكذا صرخ زعيم الفلاحين فيليكس لانوس خلال إغلاق طريق شمالي دائرة كاجاماراكا في البيرو وهي موطن منجم ياناكوتشا أكبر مناجم الذهب في أمريكا اللاتينية، وهو عبارة عن منجم ذهب مفتوح مساحته ٢٥١ كيلومتراً مربعاً يقع على بعد ١٨ كيلومتراً من مدينة كاجاماراكا. قامت شركة نيومونت للتعدين الأمريكية بتسوية خمسة جبال حتى الآن وعينها على هدف سادس وهو جبل كويليش، وتم تعديل هذه الخطة عام ٢٠٠٤ بعد أسبوعين من الاحتجاجات وإغلاق الطرق في كاجاماراكا، حيث هدد التوسع في المنجم مصدر مياه التجمعات السكانية، وأجبرت الثورة الشعبية وزير الطاقة والمعادن في النهاية على سحب ترخيص الشركة للتنقيب في جبل كويليش (سالازار-٢٠٠٧).

تبين أن مستويات تركيز الألمنيوم والرصاص فوق الحدود المسموح بها عالمياً يف مياه شرب الحيوانات في الأحواض المائية التي تقع وراء عمليات التنقيب، وكذلك انخفض حجم مياه الأنهار مقارنة مع السنوات السابقة، ويشير خوسيه دي إيتشاف من منظمة كوبراسيون غير الحكومية بعدما لاحظ أن نقص المياه أحد أكبر عوامل هذه النزاعات: "أصبح التعدين أكبر منافس على مصدر أخذ في النضوب". يدعي نشطاء البيئة المحليون وتبين ان عمليات التدقيق البيئية المستقلة أن عمليات التعدين التي تستهلك كميات كبيرة من محاليل السيانيد المخفف قد لوثت مصادر المياه (سالازار-٢٠٠٧).

أعلن مكتب الصحة البيئية البيروفي أن شركات التعدين لوثت ٣٠٪ من الأنهار الساحلية في البيرو وجميعها تنبع من جبال الأنديز حيث توجد الصناعات الاستخراجية، ووفقاً لمكتب المظالم فقد تم التبليغ عن ٨٩ حالة تلوث مياه في البلاد في الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٧ وتسجيل ٣٥ حالة نزاعات اجتماعية في البيرو، ١٦ منها مرتبط بالمياه والتعدين (سالازار-٢٠٠٧)، كما تم اغتيال قادة المجتمع والنشطاء البيئيين وتلقى آخرون تهديدات بالقتل بمن فيهم كاهن كاثوليكي محلي (أوكسفام أمريكا-٢٠٠٧)، وتقع عمليات قتل وتهديد النشطاء الذين يتحدثون أعمال التعدين التي لا يمكن تحملها على نحو متكرر في جميع أنحاء العالم.

الفصل الثاني: أسس التعاون في مجال المياه



«الماء هو الحياة! ولأن وقد أصبح لدينا كهرباء في منازلنا فنحن نأمل أن يبقى أطفالنا بدلاً من الرحيل عن المدينة»، هكذا قال هذا المسن من مدينة إيتشورا في بوليفيا، حيث ساهمت كل عائلة بالعمل وبنصف الدخل الشهري (١٥ دولاراً) من أجل توفير مواد البناء والتي كانت مقرونة بمخصصات البلدية التي تم رصدها والتبرعات الدولية لبناء نظام مياه شرب يغذى من الينابيع ويجري بقوة الجاذبية ومزود ب ٤٥ صنوبراً منزلياً.

لا تعد المياه مصدر انقسام وحسب بل عاملاً يربط الناس ببعضهم، وتوفر الاحتياجات المشتركة للمياه فرصاً لصياغة التعاون السلمي بين فئات المجتمع، وفي الواقع فإن التقرير سيبين أن حالات التعاون في مجال المياه على المستويين الداخلي والخارجي تفوق عدد حالات النزاع على المياه.

بالرغم من غلبة النزاعات على المياه في أنحاء العالم فإن احتمال أن تجمع المياه الجيران معاً لتحقيق نتائج ذات منفعة مشتركة هائلة، ويهدف هذا الفصل إلى تزويد القارئ على التنمية بالمبادئ الضرورية لإحلال السلام وتأمين المياه، وبعض من تلك المبادئ مدون في اتفاقيات دولية تدافع عن دور المياه كقوى إيجابية في التعايش السلمي.

تعمل جمعية العمل الكاثوليكي على الاستفادة من جذورها الكاثوليكية الموجهة للسلام لتوفير أساس اجتماعي وأخلاقي للقرارات المتعلقة بالاستخدام المنصف للمياه، وتساهم بالمثل العديد من التقاليد الدينية في الوقت الحالي مساهمة هامة في توجيه القارئ على التنمية تجاه تعزيز مزيد من العلاقات المستدامة الثابتة التي تركز على المياه، سواء بين الناس وبين البشر والعالم الطبيعي. يساهم سكان العالم الأصليون على نحو هام في هذه النقلة، ويتم الآن الاستفادة من مفاهيمهم وسلوكهم كمنهجيات مجربة على امتداد الوقت في تعزيز التعاون المائي.

وهناك صوت آخر مستثنى تاريخياً أخذ الآن في المشاركة في عملية صنع القرار المتعلق بالمياه وهو صوت العنصر النسائي، حيث لا يوجد جزء آخر من المجتمع يتحمل الأعباء اليومية في جمع واستخدام المياه ومستثنى باستمرار في نفس الوقت من صنع القرارات ذات الصلة بالمياه. إن القارئ على التنمية ليسوا بحاجة إلى الالتفات لصوت النساء وحسب في عملية تعزيز السلام من خلال المياه بل إلى إيجاد طرق خلاقية لجلب القيادات النسائية إلى طاولة صنع القرار.

يقدم الجزء الأخير من هذا الفصل مقدمة إلى بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بالمياه بما فيها التوصيات المتناسقة مؤخراً حول كيفية تطبيق المفهوم المعترف به بازدياد عن «حق الإنسان في المياه»، كما يتطرق إلى القانون الدولي الإنساني الذي يهدف لتنظيم القضايا المتعلقة بالمياه خلال أوقات الحرب بما فيها ميثاف جنيف.

بادئ خدمات الإغاثة الكاثوليكية في بناء السلام والتنمية الانسانية

يتمحور بناء السلام حول التغلب على عدم التوافق الذي يؤدي إلى حدوث النزاعات، ويمكن أن يساعد العمل البناء لمؤسسات التنمية الدولية - مثلما سنرى - أطراف النزاعات على المضي قدماً في التفاهات التي تعود عليهم بمنفعة متبادلة.

ومن المفيد أن نذكر أطراف النزاعات أن:

- التسوية ممكنة جداً عندما يؤمن كلا الطرفين بأن لديهم ما يخسروه أكثر مما يربحوه جراء استمرار النزاع.
 - النزاعات تضمحل أو تنتهي عندما يفرض أحد الأطراف إرادته أو عندما يتوصل الطرفان إلى اتفاقية.
- قامت خدمات الإغاثة الكاثوليكية كمنظمة ملتزمة بدمج تعزيز السلام العادل والدائم في برامجها التنموية بتحديد ما تؤمن أنها المبادئ الرئيسية لصنع السلام:
- التجاوب مع الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة بما فيها العلاقات والهيكلية غير العادلة إضافة إلى معالجة آثارها وأعراضها.
 - الاستناد إلى التزام طويل الأمد.
 - استخدام منهجية شاملة تركز على الجذور في حين تعمل على المشاركة الاستراتيجية لعوامل متوسطة المدى والمستويات القيادية العليا.
 - تطلب تحليل معمق ومشارك.
 - توفير منهجية للتوصل إلى علاقات صحيحة لدمجها في كافة البرامج.
 - تضمن الدفاع الاستراتيجي على المستويات المحلية والوطنية والعالمية للتحويل من الهيكليات والأنظمة الجائرة.
 - البناء على منهجيات أصلية غير عنيفة للتحويل عن النزاعات والتسويات.
 - موجهة من خلال الاحتياجات التي يحددها المجتمع وتشمل أكبر عدد ممكن من المساهمين.
 - تتم من خلال شركاء يمثلون تنوع أماكن العمل ويشاركون في نفس القيم.
 - تعزيز والمساهمة في مجتمع مدني نابض بالحياة من شأنه تعزيز السلام.

«أصبحت قضية المشقة الهائلة التي يتكبدها مستخدمو المياه الفقراء بسبب قلة المياه أو تلوثها من قضايا الحق في الحياة».

المجلس البابوي للعدل والسلام - ٢٠٠٣

الموضوعات الرئيسية الثلاث المتعلقة ببناء السلام الكاثوليكي:

- لا سلام دون عدل.

- لا سلام دون مصالحة.

- لا سلام دون تنمية بشرية متكاملة.

خدمات الإغاثة الكاثوليكية - ٢٠٠٠

التنمية البشرية المتكاملة

يعتبر الإطار العام للتنمية البشرية المتكاملة التي تقدمها خدمات الإغاثة الكاثوليكية نموذجاً مفيداً لتوجيه عملية إدارة النزاعات المتعلقة بالمياه (هينريغ ولبغ وميلر-٢٠٠٩).

وتشير خدمات الإغاثة الكاثوليكية إلى أن مفهوم التنمية البشرية المتكاملة يعد من المفاهيم المركزية في التعليم المجتمعي الكاثوليكي، حيث تعرفه على أنه «التنمية التي تعزز كل ما هو جيد في الإنسان، سواء كان ثقافياً أم اقتصادياً أم سياسياً أم اجتماعياً أم روحانياً». إن هذا التأكيد على التمام والتكامل هو معنى عبارة «متكامل»، وتعمل التنمية البشرية المتكاملة على «تمكين الناس من حماية وتوسيع خياراتهم لتحسين حياتهم وتلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية وتحرير أنفسهم من الاضطهاد واستيعاب إمكاناتهم الإنسانية الكاملة» خدمات الإغاثة الكاثوليكية-٢٠٠٤-٥٢، أما المجالات الخمسة الرئيسية للتنمية البشرية المتكاملة فهي:

النتائج (المرغوبة والفعليّة): وهي الأهداف والتطلعات التي تقود الناس في القرارات التي يتخذونها فيما يتعلق بعائلاتهم ومصادر رزقهم ومجتمعاتهم.

الاستراتيجيات: وهي المبادرات المتنوعة التي يطبقها الناس من أجل تحقيق نتائجهم المرغوبة.

الأصول: وهي الموارد البشرية والروحية والمادية والاجتماعية والطبيعية والسياسية و/أو المالية التي يستمددها الناس لإخراج الاستراتيجيات إلى حيز الوجود.

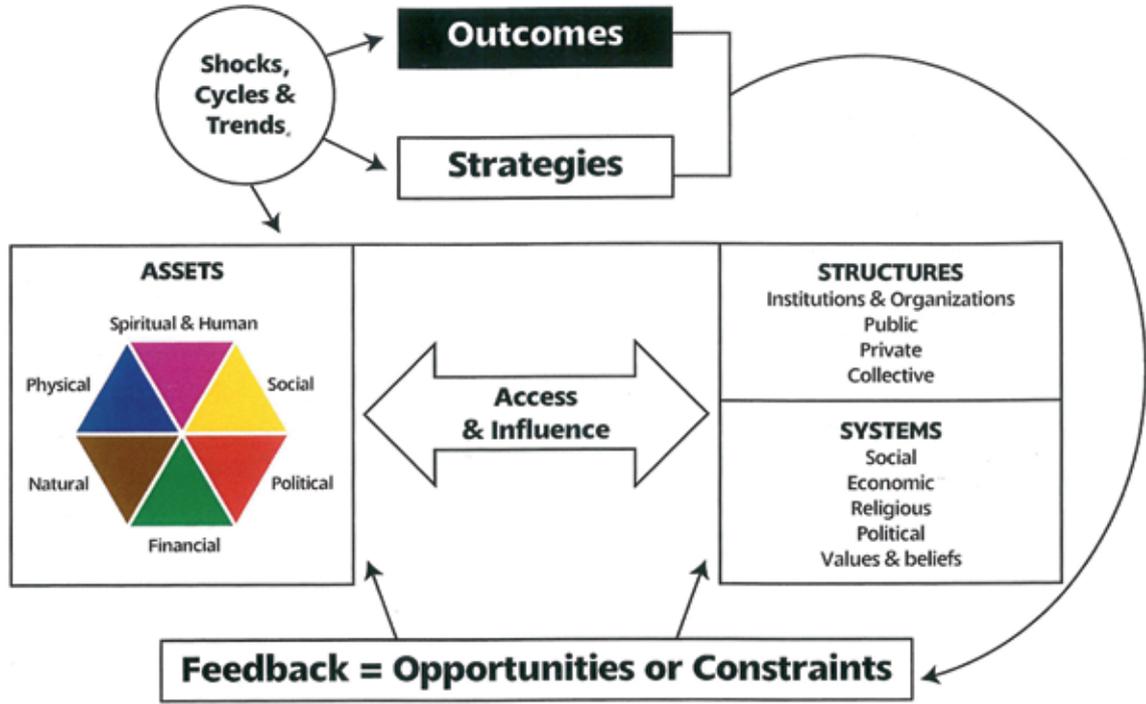
البيكليات والأنظمة: وهي القوى القانونية والتسويقية والسياسية و/أو الاجتماعية-الثقافية التي تنظم وتحكم سلوك الأشخاص والمجتمعات.

الهدمات والدوائر والاتجاهات: والمعروفة أيضاً بسياق الضعف وهي المخاطر والفرص الخارجية للأحداث الكبيرة الحجم (كالزلازل) أو التغير الذي يطرأ ببطء بمرور الوقت والذي يؤثر على مجالات أخرى في الإطار العام المتصور.

ويبين الشكل ٢,١ الإطار العام المتصور للتنمية البشرية المتكاملة لخدمات الإغاثة الكاثوليكية.



الجلال والشكر لك ايها الرب على المياه المفيدة
والثمينه والنتيجه . "صلاة المخلوقات ، مار
فرانسيس اسيسي"



الشكل ١، ٢: الإطار العام المتصور للتنمية البشرية المتكاملة لخدمات الإغاثة الكاثوليكية

ومع تمييز أن الإطار العام المتصور للتنمية البشرية المتكاملة يمكن أن يبدو مربكاً في البدء فإن خدمات الإغاثة الكاثوليكية تركز منهجيتها في ثلاثة أسئلة رئيسية باستخدام لوحة من المفاهيم الرئيسية المبينة أدناه:

١. ماهي النتائج المرجوة والفعالية؟
٢. ماهي الاستراتيجيات التي يستخدمونها للتوصل إلى تلك النتائج؟
٣. كيف تساعد الأصول والهيكليات والأنظمة في مجتمعاتهم والصدمات والدوائر والاتجاهات في بيئتهم على إعاقة الاستراتيجيات التي يستخدموها لتحقيق نتائجهم المرجوة؟

يمكن رقابة وتقييم عمل القائمين على التنمية لتعزيز التغيير في كل من مجالات التنمية البشرية المتكاملة الخمس المذكورة أعلاه إذا تم استخدام الإطار العام المتصور للتنمية البشرية المتكاملة قبل وخلال وبعد المشروع، ولا يمكن المبالغة في أهمية دائرة التعليقات (الرقابة والتقييم).

بادئ التعليم الكاثوليكي وتطبيقاتها في مجال المياه

قام الكاردينال ريناتو مارتينو رئيس المجلس البابوي للعدل والسلام في شهر يوليو ٢٠٠٨ بإيصال رسالة البابا بِنديكت السادس عشر إلى المجتمع الدولي حول المياه والتنمية المستدامة في إسبانيا:

«الماء حق عالمي غير قابل للتصرف لكل الناس وهبة حيوية ولا غنى عنها من الله، ويجب توجيه استخدامه بالمنطق والتضامن مع الأخذ في الاعتبار احتياجات النمو والديمومة للناس الذين يعيشون في الفقر» (غلاتز-٢٠٠٨).

وتستند هذه الرسالة إلى خطاب ألقى في وقت سابق في منتدى المياه العالمي الثالث في كيوتو عام ٢٠٠٣، وتحدث المجلس البابوي للعدل والسلام هناك حول تطبيق الفكر الاجتماعي الكاثوليكي على قضية المياه الحساسة:

- **الحق في المياه:** الوصول إلى مصادر مياه نظيفة وكافية حق من حقوق الإنسان.
- **الشفافية والصالح العام:** هنالك مخاطر متصلة مرتبطة باعتبار المياه كأى سلعة أخرى تباع في الأسواق.
- **تكملة الإنشاء:** المسيحيون مدعوون لتعزيز وحماية البيئة ليس من أجل فائدة المجتمعات وحسب بل من أجل تكامل الإنشاء ككل.
- **مبدأ الحماية:** تعتبر الحماية ضد الأذى أفضل المنهجيات لحماية البيئة واستراتيجيات مساندة الفقراء.
- **مبدأ الامتياز:** ينبغي اتخاذ قرارات من أجل تجنب إمكانية وقوع أضرار بيئية جسيمة أو يتعذر إصلاحها حتى حينما تكون المعرفة العلمية غير كافية أو غير حاسمة.
- **مبدأ تفريم التسبب بالتلوث:** على كل من يتسبب بأضرار دفع تعويضات للضحايا وإصلاح الأضرار البيئية التي تسببوا بها.
- **الغضب البناء:** يجب أن تستحث المعرفة بالتدهور البيئي واستبعاد الوصول للمياه والمخاطر المتأصلة في تسويقها لمصلحة أصحاب الامتيازات الغضب العادل ضمن أتباع المسيح.

«يدعونا المسيح الذي أعلن نفسه مصدر ماء الحياة الذي ينبع من الحياة الأبدية إلى التصرف بالماء بعدل ومساواة من أجل إرواء عطش الجميع».

المؤتمر الأسقفي البوليفي-٢٠٠٣-البند ١١٠.

منظور الشعوب الأصلية للمياه

طراً تحول في السنوات الأخيرة على هذا المنظور من بين الهيئات العالمية الرئيسية المختصة بالمياه، ويتضمن هذا التحول فتح المجال أمام الأصوات الأصلية للمساهمة في البحث عن منهجيات حوكمة مياه فاعلة، ويبل منظور الشعوب الأصلية إلى وضع المياه والمصادر الطبيعية الأخرى ضمن الإطار العام الروحي الذي يكافح من أجل انسجام أكبر مع الخالق وجميع الخلق وضمن الطبيعة البشرية. إلا أن العديد من زعماء الشعوب الأصليين لا يزالون يتطلعون إلى ضمهم في المداولات الجارية بصفة أكبر من مجرد التصرف من باب المجاملة بدلاً من الإقرار بحكمة الناس الذين يحكمون على نحو مستدام استخدام المياه لآلاف السنين.

وتبين مبادرة مياه الشعوب الأصلية (٢٠٠٣) هذا الإحباط:

- تسيء المجتمعات الغربية فهم استيعاب الشعوب الأصلية الثقافي والروحي للمياه أو تهمله ببساطة.
- إن الشعوب الأصلية غير مشمولة في سياسات المياه وعمليات التخطيط على نحو مجد.
- نادراً ما تعترف السلطات الحكومية التي تدير مناطق الشعوب الأصلية بالوصول المؤلف والحق في المياه.
- تتعرض التكوينات المائية التي تعتبر ضرورية للرفاه الثقافي والمادي للشعوب الأصلية للتلوث على يد قوى خارجية خارجة عن إرادتها.

يقدم المربع ١، ٢ خلاصة عن موقع المياه في الرؤية الكونية لشعوب جبال الأنديز كمثال واحد فقط عن القيم التي تعتنقها الشعوب الأصلية والتي يمكن أن تساعد في إيصال مزيد من ممارسات حوكمة المياه الحديثة العادلة والمنصفة، وبهذا تكون أقل عرضة للنزاعات.

«إن الماء والبشر كائنات حية تتعايش سوية في الباخا-أماريا في الكون المقدس، ولا بد من وجود علاقة موضوعية متكاملة بين البشر والماء لإنعاش الحياة في الخير الوفير».

كاليكستو كويسبي هونكا-٢٠٠٦

المربع ٢,١: المياه والرؤية الكونية لشعوب جبال الأنديز

مقتطفات من تقرير كونديسان-رؤية شعوب الأنديز للمياه (٢٠٠٣)-ص ٣-٤

يعتبر الماء بالنسبة لشعوب الأنديز أكثر من مجرد مصدر للطاقة.

الماء ككائن حي

يعتبر الماء من الكائنات الحية ومصدر للحياة والحركة على كوكب الأرض، فهذا يتحدث مع الماء وهذا يعامله بمودة وذاك ينميه....

الماء كأساس للتبادك والتكامل بدلاً من التخاصم

يسمح الماء بالتكامل بين الكائنات الحية وتفصيل الطبيعة والمجتمعات الإنسانية، وهو دم الكرة الأرضية وعالم شعوب الأنديز.... وهو ينظم الحياة والأشخاص ويقدم الاختلافات كعامل تكامل لا تخاصم ويسهل حل النزاعات على أساس الاتفاقات المجتمعية.

الماء كحتم عالمي ومتممعي

يعتبر الماء "مملوكاً وغير مملوك لأحد"، فهو ينتمي للأرض والكائنات الحية بما فيها البشر، وهو يتوزع بعدل بناء على الاحتياجات والعادات والأنماط المجتمعية وتوفره بصورة دورية.

الماء كتعبير عن المرونة والتكيف

يتصرف الماء بناء على الأنظمة البيئية والظروف والفرص ودون اتباع معايير صارمة.... ويشير استخدامه المستدام إلى جيل وتطبيق المعرفة والمهارات المكتسبة على مدار قرون، إضافة إلى إنشاء بنية تحتية هيدروليكية تتيح الحصاد وتوزيع المياه على أساس إدارة مجتمعية فاعلة.

يوجد لدى الشعوب الأصلية الكثير لتساهم به في الأنظمة التقنية والاجتماعية لإدارة المياه ، وهي تقدم منهجيات مختبرة زمنياً لتحويل النزاعات التي تنشأ عن التنافس على المصالح المائية، وبين المربع ٢,٢ ما توصل إليه آرون وولف -أحد أبرز خبراء العالم في مجال النزاعات على المياه - عندما بحث في منهجيات حل النزاعات على المياه بين الشعوب الأصلية التي استوطنت تاريخياً المناطق القاحلة.

«ينبغي صياغة آليات الاستغلال العادل بحيث تتجاوب مع احتياجات الطبيعة والتجمعات البشرية، واضعة حقوق المعيشة والسيادة الغذائية والتنمية المحلية على رأس الأولويات».

تقرير كونديسان-٢٠٠٣-ص ٥

المربع ٢,٢: البربر والبدو والدروس المستفادة عن تحويل النزاعات من الشعوب الأصلية التي تسكن المناطق القاحلة

مقتطفات من تقرير آرون وولف: "منهجيات الشعوب الأصلية في مفاوضات النزاعات على المياه والتبعات على المياه الدولية" (٢٠٠٠)

واجهت الشعوب الأصلية التي تسكن المناطق القاحلة كالبربر في جبال أطلس بشمال أفريقيا والبدو في صحراء النقب جنوبي إسرائيل النزاعات الناجمة عن ندرة المياه وتقلبات المياه لقرون، وتتضمن الدروس المستفادة من منهجيات الشعوب الأصلية لتحويل النزاعات على المياه والتي تنطبق على المشاكل المعاصرة:

١. تخصيص الوقت وليس الماء، فإدارة مياه البربر تحدد الماء في وحدات زمنية بدلاً من وحدات كمية، وتتيح هذه المنهجية وجود تقلب في التزويد بالنسبة للإدارات المحلية وتوفير وسائل لتسويق المياه دون بنية للتخزين.
٢. تفضيل قطاعات طلب مختلفة، فالبربر والبدو يفضلون الطلب بصورة مختلفة إلا أن كلاً منهم يقدم تدرجاً للأهمية، وهذا يتيح اقتطاع استخدامات ذات أهمية أقل عبر الوادي خلال فترات الجريان المنخفض بدلاً من قرى بأكملها عند المصببات ويحمي الاستثمارات في البنى التحتية، وتعطى أولوية أعلى لمياه الشرب للاستهلاك الآدمي متبوعة بمياه شرب الحيوانات، وكلا الاستخدامين مصان ولا يمكن إهمالهما لأي سبب من الأسباب وفي أي وقت، أما الأفضلية التالية فهي لمياه الري التي تتدفق عبر أنظمة القنوات وتأتي بعدها مياه الطواحين.
٣. حماية المصببات وحقوق الأقليات: لا يسمح البربر إلا ببنى تحويل تقليدية عند أكوام الصخور، أما استخدام المواد الحديثة لمآخذ القنوات كالضخ الصناعي أو الإسمنت فهو ببساطة ممنوع في القوانين المحلية، وتسمح هذه البنى التقليدية غير الكافية باستمرار التدفق نحو المصب، في حين تخاطب مفاهيم المساواة عند البدو مسائل الشرف والكبرياء والخطأ والصواب.
٤. الحلول البديلة للنزاعات: لكل فئة آليات معقدة لحل النزاعات يمكن أن تستفيد منها الإدارات الدولية المعاصرة، وتتضمن التقنيات ممارسة "الرؤية المشتركة" والاعتراف بسلطات المياه المحددة، ففي كل قرية للبربر مثلاً يوجد علم أو نائب منتخب لإدارة خطط الري وحل النزاعات الداخلية، ويتم اختيار هذه السلطة في وادي بوغميز ومغون عموماً من خلال قدرتها على حل النزاعات بإنصاف والتناوب من نسب عائلة إلى آخر.
٥. "الصلحة": يتبع كلاً من البربر والبدو العادات الإسلامية للاحتفاء الديني بالتسامح والذي يتألف من مفاوضات إصلاح ذات بين خاصة كثيراً ما يتم التوسط فيها بين الأطراف المتضررة، وتكون متبوعة بإعلان تسامح عام وعادة ما يكون فيها وليمة احتفالية، وبمجرد إتمام الصلح فإنه لا يتم التطرق إلى الخلاف كما لو أنه لم يكن.

«لا توجد قضية تنمية واحدة ليست من قضايا حقوق المرأة»، بهذه الكلمات تلخص جيسكا وودروف من منظمة أكش آيد (بيكيث-٢٠٠٧)، ولا يشكل تحويل النزاعات على المياه أي استثناء، وتبين دراسة بيكيث أن المرأة على وجه الخصوص تواجه عنفاً مركباً متنامياً بلا انقطاع يجردنا جميعاً - من المعرفة والطاقة القيمة:

«تشكل المرأة نصف سكان العالم إلا أنها تشكل ٧٠٪ من مليار إنسان يعيشون في فقر مدقع، وتعمل النساء ثلثي ساعات العمل عالمياً لكنها لا تجني سوى عشر دخل العالم. تنتج المرأة نصف غذاء العالم لكنها لا تملك إلا أقل من ٢ بالمئة من الأرض، وعندما لا تزال ٤٣ مليون فتاة في العالم غير قادرات على الذهاب للمدرسة لأنهن لا يستحقن هذا الاستثمار أو لأنهن مشغولات بجمع الماء أو الحطب أو أعمال منزلية روتينية أخرى، فمن المحزن أنه ليس من المستغرب أن ثلثي البالغين الأميين في العالم (٨٠٠ مليون نسمة) من النساء.»

يجب دمج العنف الموجه للفتيات والنساء في جهود التنمية المائية لنموذج بناء السلام، وفي حين تعاني المرأة تحت نير الاضطهاد القائم على النوع الاجتماعي فإنها ليست مجرد ضحية، بل نجدها أيضاً في مقدمة تعزيز مزيد من البنيات الاجتماعية والاقتصادية التي تقود تحررهن وفي بنيات المجتمعات المهمشة.

«بفضل القانون الهندوراسي الجديد الذي يتطلب مشاركة ٣٠٪ على الأقل من العنصر النسائي في المواقع القيادية العامة فإن مجلس إدارة هيئة المياه العامة الذي كان جميعه من الذكور أصبح ثلثه الآن يتألف من العنصر النسائي، وذلك يعود لتعديل بسيط في القوانين مما يتيح لزوجات المستخدمين المسجلين رسمياً أحقية المشاركة في الإدارة».

ماريا لويزا فينتورا - رئيسة مؤسسة جيسوس دي أوتورو للماء

المربع ٣,٢: اتخاذ القرارات المتعلقة بالمياه: المشاركة النسائية المتزايدة والمساواة والفعالية الاجتماعية المتزايدة

مقتطفات من تقرير (المساواة بين الجنسين ونوعية المياه) - فيلق السلام - هندوراس - ٢٠٠٤

تعتبر المسؤوليات المنزلية النموذجية بالنسبة للنسوة في الأرياف ذات استخدام كثيف للمياه أكثر بكثير من الرجال الريفيين وتصل حتى ٧٠ مرة أكثر، إلا أن يتم استثناء النساء باستمرار من عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمياه التي تؤثر على حياتهن وحياة أطفالهن، ويفاقم هذا التهميش لصوت النساء في الأمور المتعلقة بالمياه بالعنف المنهج.

ويشدد العديد من القائمين على التنمية المائية لبناء السلام - مع علمهم بالحاجة إلى التقرب من أية ثقافة باحترام - على المساواة بين الجنسين في برامجهم، لكن ما ذا يعني مفهوم "المساواة بين الجنسين" بالضبط؟ ما الذي لا يعنيه أولاً:

- ليس الأعداد المتساوية من الرجال والنساء والأولاد والبنات في الأعمال فقط.
- ليس الاهتمام باحتياجات الرجال والنساء بنفس الطريقة.
- ليس أن الرجال والنساء متشابهان.

بل ما يعنيه هو:

- عدم اعتماد حقوق ومسؤوليات وفرص أي شخص على كونه رجلاً أو امرأة.
- أما من حيث اتخاذ القرارات المتعلقة بالمياه فإن فوائد المشاركة المتزايدة للمرأة تتضمن:
- الانتباه المتزايد إلى احتياجات المرأة والأولاد والبنات.
- مزيد من الرقابة الاجتماعية الشفافة على مصادر المياه والمنافع العادلة المتأتية عنها.
- استغلال معرفة وخبرات وحكمة النساء الكبيرة.
- مجتمع مسالم أكثر يستند إلى العدالة الاجتماعية.

«إن للنساء دوراً هاماً في تعزيز التوجه الجديد نحو استخدام مصادر المياه والذي لا يعتمد على المعرفة الفنية فحسب بل على القيم الثقافية والأخلاقية، ويساهم هذا التوجه الجديد في بناء عالم أكثر عدلاً وسلاماً...»
أورلي وبريليت - ٢٠٠٤ - ص ٣٢

توصي نبالا ماهاراج وآخرون (١٩٩٩) عند التطرق إلى الأسباب الجذرية للعنف المنهج ضد المرأة من خلال برامج المياه ذات الإطلاع بين الجنسين بتطبيق الاستراتيجيات التالية على مستوى المشاريع / المستوى المحلي / المستوى المجتمعي:

- استشارات معمقة تراعي الفوارق بين الجنسين تتيح مشاركة كل من المرأة والرجل في القرارات المتعلقة بموقع منشآت وتكنولوجيا وأسعار المياه.



نسوة وفتيات يبحثن عن الماء في مخيم
الحصاحيصا للمهجرين قرب زالنجي في
السودان-٢٠٠٥

- العناية بضممان مشاركة متوازنة من الجنسين في الإدارة على المستويات المجتمعية .
 - بناء القدرات بحيث تصبح المرأة قادرة على أداء الوظائف الإدارية، وهذا يشمل تنمية مهارات الإدارة المالية واتخاذ القرارات والمشاركة المجتمعية والقيادة وبناء الثقة والاتصالات.
 - التدريب على النوع الاجتماعي لكل من الرجل والمرأة على المستويات المحلية بحيث يستوعب ويدعم الرجال التغيرات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي، وهذا أيضاً يتطلب تدريب مدربين من كلا الجنسين .
 - بناء القدرات من أجل إعداد الرجال والنساء لتولي الوظائف الفنية .
 - استراتيجيات لضمان مشاركة الرجل والمرأة في فوائد التغيرات على إدارة تزويد المياه .
 - المطابقة بين الجنسين في البحوث والتخطيط، حيث فشلت أحدث التحقيقات حول المستخدمين واحتياجاتهم في جمع المعطيات المميزة على طول مسارات النوع الاجتماعي، وهذا يؤدي إلى تقييم خاطئ لمستويات الاحتياجات وأنماطها (ص ٣١-٣٣).
- تطرح الأوضاع الطارئة التي تتضمن المهجرين داخلياً أو اللاجئين نتيجة للكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة مخاطر معينة لأغلب الأجزاء الضعيفة في المجتمع وخاصة النساء والأطفال، ونجد في القسم الأخير من هذا التقرير (تطبيقات أساليب بناء السلام على سيناريوهات النزاع) عينة من أعمال المياه والصرف الصحي القائمة على النوع الاجتماعي التي أوصت بها اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات استجابة للكوارث الطبيعية وبفعل الإنسان.

إعلان الأمم المتحدة حول المياه كحق إنساني

أعلن أن الوصول للمياه حق أساسي من حقوق الإنسان في شهر نوفمبر ٢٠٠٢ مع تبني لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعليق العام رقم ١٥، ونتيجة لذلك تشير منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) إلى:

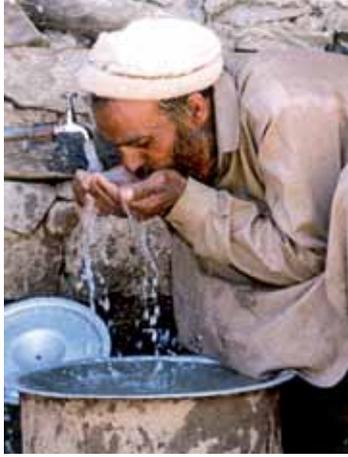
«إن (ما يقارب) ١٦٠ بلداً من البلدان التي صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ملتزمة الآن بالضمان التدريجي بأن يصل كل فرد إلى مياه شرب آمنة ونظيفة على نحو منصف وبدون تمييز» (ص ٣).

يجب أن يقود الوصول الأكبر إلى هذا العنصر الضروري للحياة إلى الحد من النزاعات، لكن ما الذي يعنيه مفهوم «الحق في المياه» بالضبط؟ يعد الجدول ٢,١ مفيداً في هذا الصدد ومهماً لتعزيز برامج التنمية المتعلقة بالمياه.

| المفهوم الخاطئ | التوضيح |
|--|---|
| يتمتع الحق باستخدام المياه بلا قيود | يمنح الحق للجميع حق التمتع بمياه كافية للاستخدامات الشخصية والمنزلية (١٥٠ لتراً تقريباً للفرد كل يوم كحد أدنى) ويجب أن يتحقق بطريقة مستدامة للأجيال الحالية والقادمة، ويجب أن تكون خدمات المياه والصرف الصحي بأسعار معقولة للجميع |
| يمنح الحق لكل فرد حق وصول الماء للمنزل | يجب أن تكون منشآت المياه والصرف الصحي ضمن أو قرب المنازل مباشرة، ويمكن أن تتضمن الآبار والحفر الامتصاصية |
| يمنح الحق للناس الحق في الوصول لمصادر المياه في دول أخرى | لا يمكن للناس المطالبة بالمياه من دول أخرى، إلا أن قانون العرفي الدولي بشأن استخدام المجاري المائية العابرة للحدود ينص على وجوب مشاطرة تلك المجاري بطريقة منصفة ومعقولة مع إعطاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية الحيوية |
| تنتهك دولة ما هذا الحق إذا لم يكن الوصول إلى المياه والصرف الصحي متاحاً للجميع | يتطلب الحق من الدول اتخاذ خطوات لإحقاق هذا الحق بالتدرج بناء على الحد الأقصى من الموارد المتاحة |

«إن حق الإنسان في الحصول على المياه لا غنى عنه لقيادة الحياة بكرامة.... ويجب أن يكون الماء ومنشآته وخدماته في متناول الجميع».

نصت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية-٢٠٠٢



دوريامان (٤٥ سنة) يشرب من نظام مياه جديد في قرية كوند في باكستان والذي أنشأ عام ٢٠٠٦ بمساعدة من خدمات الإغاثة الكاثوليكية في وادي سيران قرب مانسهررا شمالي غرب المقاطعة الحدودية الباكستانية. واعتادت عائلته على الحصول على الماء من نبع يبعد مسيرة أربعين دقيقة عن منزله، وأصبح هذا النبع طينياً وغير صالح للشرب بعد الهزة الأرضية التي ضربت قريته في أكتوبر ٢٠٠٥، وعملت خدمات الإغاثة الكاثوليكية مع القرية من أجل تخطيط وبناء نظام مائي يجلب الآن مياه شرب نظيفة إلى القرية مباشرة.

أما فيما يتعلق بالالتزامات المفروضة على الدول الأعضاء فقد نصت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على -بالنسبة لكافة الحقوق الإنسانية التي تعترف الأمم المتحدة بها- أن على الدول التزامات باحترام وحماية وتلبية حق الإنسان في المياه، ويطبق مركز التهجير وحقوق الإسكان في دليله حول الحق في المياه والصرف الصحي (٢٠٠٧-١٥) هذه الاشتراطات على الحق في المياه:

«يتطلب الالتزام بالحماية من الدول الأعضاء الامتناع عن التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تمتع الإنسان بالحق في المياه.

أمثلة:

- الامتناع عن التدخل التعسفي في الترتيبات العرفية أو التقليدية لتخصيص المياه.
- تقليل أو تلوين مصادر المياه بصورة غير قانونية.

يتطلب الالتزام بالحماية من الدول الأعضاء منع أطراف ثالثة (بمن فيهم الأفراد والمجموعات والشركات وكيانات أخرى تقع ضمن سلطتها) من التدخل في التمتع بهذا الحق أمثلة:

- تبني تشريعات وتدابير أخرى فاعلة لمنع أطراف ثالثة من إنكار الوصول العادل إلى المياه أو تلوين أو التقييد عن مصادر المياه بصورة غير عادلة

يتطلب الالتزام بالتلبية من الدول الأعضاء تسهيل وتعزيز وتوفير هذا الحق الإنساني في المياه وخاصة عندما يكون الأفراد أو المجموعات غير قادرين لأسباب خارجة عن إرادتهم على تحقيق هذا الحق بأنفسهم بالوسائل الموجودة تحت تصرفهم. أمثلة:

- التسهيل من خلال اتخاذ التدابير الإيجابية لمساعدة الأفراد والمجتمعات على التمتع بالحق في الحصول على المياه.
- التعزيز من خلال ضمان وجود تثقيف كاف فيما يتعلق بالاستخدام النظيف للمياه.
- الحماية من خلال تطبيق تدابير حراسة مصادر المياه ودمج منهجيات تقليص الفاقد».

يفرض العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحد الأدنى من الالتزامات الأساسية على الدول الأعضاء لضمان تحقيق المستويات الأساسية من حق الإنسان في الحصول على المياه على الأقل متلما يبين المربع ٢،٤.

المربع ٤،٢: الحصول على الماء كحق من حقوق الإنسان: الحد الأدنى من الالتزامات الأساسية للدول الأعضاء وفقاً لتعليق الأمم المتحدة العام رقم ١٥:

مقتطفات من التعليق العام رقم ١٥ للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية-الحق في المياه (البنديان ١١ و١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية-فقرة ٣٧) (٢٠٠٢)

١. ضمان الوصول إلى الحد الأدنى من كميات المياه الأساسية الكافية والأمنة للاستخدام الشخصي والمنزلي للحيلولة دون الأمراض.
٢. ضمان الحق في الوصول إلى المياه ومنشآتها وخدماتها على أساس غير تمييزي وخاصة للفئات المهمشة أو المحرومة.
٣. ضمان الوصول المادي إلى منشآت وخدمات المياه التي توفر مياهاً كافية ونظيفة ومنظمة ذات عدد كاف من المآخذ لتجنب أوقات الانتظار المكلفة وعلى مسافة معقولة من المنازل.
٤. ضمان عدم تهديد الأمن الشخصي عند الوصول المادي إلى مصادر المياه.
٥. ضمان التوزيع العادل من كافة منشآت وخدمات المياه المتوفرة.
٦. تبني وتطبيق استراتيجية مياه وطنية وتخطيط الأعمال التي تنطبق على السكان ككل، ومنها استراتيجية وخطة العمل التي ينبغي وضعها ومراجعتها بصورة دورية على أساس عملية تشاركية شفافة، وينبغي أن تتضمن متهجيات كالحق في مؤشرات المياه والتي يمكن الرقابة على العمليات عن كثب من خلالها. يجب أن تولي عملية صياغة الاستراتيجية وخطة العمل وكذلك محتوياتهما انتباهاً إلى جميع الفئات المحرومة والمهمشة.
٧. الرقابة على مدى تحقيق أو عدم تحقيق الحق في المياه.
٨. تبني برامج مياه موجهة منخفضة الكلفة نسبياً لحماية الفئات الضعيفة والمهمشة.
٩. اتخاذ تدابير لمنع ومعالجة والسيطرة على الأمراض المرتبطة بالمياه، وخاصة ضمان خدمات صرف صحي كافية.

ينص تعليق الأمم المتحدة رقم ١٥ على توفير الإرشاد لتحديد الأولويات في تخصيص المياه ضمن التنافس على الاستخدامات:

«يعتبر الماء ضرورياً لمجموعة من الأغراض المختلفة بجانب الاستخدامات الشخصية والمنزلية من أجل تحقيق العديد من الحقوق التي نص عليها العهد، فعلى سبيل المثال يعد الماء ضرورياً لإنتاج الغذاء (الحق في الحصول على غذاء كاف) وضمان نظافة البيئة (الحق في الصحة)، كما أن الماء ضروري لتأمين مصادر الرزق (الحق في الحصول على عمل) والتمتع بممارسات ثقافية معنية (الحق في المشاركة في الحياة الثقافية)، ورغم ذلك يجب إعطاء الأولوية في تخصيص المياه إلى الحق في الحصول على المياه للاستخدامات الشخصية والمنزلية، كما يجب منح الأولوية لمصادر المياه الضرورية لمنع المجاعات والأمراض إضافة للمياه الضرورية لتلبية الالتزامات الأساسية لكل حق من الحقوق التي نص عليها العهد» (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية-٢٠٠٢-فقرة ٦).

كما يشير تعليق الأمم المتحدة رقم ١٥ إلى خطة تطبيق القمة العالمية حول التنمية المستدامة حيث تلزم الدول بـ:

«تنمية الإدارة المتكاملة لموارد المياه وخطط كفاية المياه من أجل تحسين كفاءة استخدام مصادر المياه وتعزيز تخصيصها ضمن التنافس على الاستخدام بحيث تمنح أولوية لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية وموازنة متطلبات الحفاظ على أو إحياء الأنظمة البيئية ووظائفها، وخاصة في البيئات الهشة ذات الاحتياجات المنزلية والصناعية والزراعية، وهذا يشمل حماية نوعية مياه الشرب». (القمة العالمية حول التنمية المستدامة-٢٠٠٢-فقرة ٢٦)

إلا أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل المضي قدماً في الحقوق الإنسانية والمدنية من خلال معاهدات الأمم المتحدة تصطدم بامتناع الدول عن المصادقة على المعاهدات، فحينما كانت الولايات المتحدة تقود صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ فإنها ترددت في المصادقة على العديد من معاهدات الأمم المتحدة في السنوات التي تلت ذلك، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي دخل حيز التنفيذ منذ ٣ يناير ١٩٧٦ وصادقت عليه ١٥٩ دولة، إلا أن الولايات المتحدة ليست من بينها.

الأهداف التنموية للألفية

اتفقت دول العالم ومؤسسات التنمية الرئيسية في سبتمبر ٢٠٠٠ على الأهداف التنموية للألفية، وتؤسس هذه الأهداف خطة عمل من أجل تعبئة الشراكة العالمية للتلبية الفاعلة لمزيد من احتياجات الدول الفقيرة من خلال سلسلة أهداف محددة زمنياً تنتهي في ٢٠١٥، أما الأهداف التنموية الثمانية للألفية:

١. القضاء على الفقر المدقع والمجاعات.
٢. تحقيق التعليم الأساسي عالمياً.
٣. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
٤. الحد من معدل وفيات الأطفال.
٥. تطوير صحة الأم.
٦. محاربة أمراض الإيدز والملاريا وأمراض أخرى.
٧. ضمان الاستدامة البيئية.
٨. تطوير شراكة عالمية للتنمية.

يمكن القول أن الهدف الثالث الذي يندرج ضمن هدف «ضمان الاستدامة البيئية» هو الأكثر قرباً من بؤرة هذا التقرير حيث أنه يسعى إلى تخفيف العنف المنهج من خلال برامج المياه والصرف الصحي:

«بحلول (بين ١٩٩٠ و) عام ٢٠١٥ سيكون نصف السكان دون مياه شرب نظيفة ومستمرة وخدمات صرف صحي أساسية».

تبين ان المعطيات الأخيرة حول النمو العالمي باتجاه تلبية هذا الهدف التنموي للألفية من أجل مياه شرب وصرف صحي أن نمواً محدوداً قد تحقق في كلا القطاعين ولو أن هذا أقل فيما يتعلق بالصرف الصحي (منظمة الصحة العالمية / اليونيسف-٢٠٠٨)، وتتضمن النتائج الأساسية للتقرير ما يلي:

- تزايد الوصول إلى خدمات الصرف الصحي في العالم النامي من نسبة تغطية ٤١٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٥٣٪ في عام ٢٠٠٦ (ص ٦)، وعند هذا المعدل لن يكون العالم على مسار تلبية الهدف التنموي المتمثل في الصرف الصحي عام ٢٠١٥ حيث أن ٢,٥ مليار نسمة لا تزال تفتقر إلى الوصول إلى خدمات صرف صحي محسنة (تمديدات أنابيب وخزانات صرف صحي وحفر امتصاصية وغيرها) بمن فيهم ١,٢ ملياراً ليس لديهم مرافق صرف صحي بالمرّة (ص ٢)، وتم تحديد منطقتي جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى وجنوبي آسيا على أنها مناطق ذات اهتمام خاص.
- تشير الاتجاهات الحالية فيما يتعلق بتزويد مياه الشرب إلى أن العالم على طريق تلبية الهدف التنموي للألفية (ص ٢٤)، وتبين معطيات من عام ٢٠٠٦ أن ٨٧٪ من سكان العالم يستخدمون مياه شرب من مصادر محسنة، مما يعني زيادة ٦,١ مليار نسمة منذ عام ١٩٩٠، وانخفض عدد السكان الذين يعيشون بدون مياه شرب محسنة للمرة الأولى دون مليار نسمة إلى ٨٨٤ مليوناً (ص ٢٣)، وفي حين استمرت تغطية منطقة جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى بمياه الشرب المحسنة في الاقتصار على المستوى الذي تحقق في مناطق أخرى من العالم فإن الوصول قد ازداد من ٤٩٪ عام ١٩٩٠ إلى ٥٨٪ عام ٢٠٠٦، وهذا يفسر الـ ٢٠٧ مليوناً الإضافية في أفريقيا والذين يستخدمون مياه شرب آمنة خلال تلك الفترة.

خلال النزاعات المسلحة

وضع القانون الدولي الإنساني لتنظيم وإدارة الأعمال القتالية في حالات النزاعات العنيفة بين الدول ولضمان حماية ضحايا الحرب، ويهدف هذا القانون الدولي الإنساني الذي يستند إلى قوانين متنوعة تتضمن أحكام محكمة لاهاي ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف ١٩٤٩ إلى حماية الناس غير المشاركين أو الذين لم يعودوا مشاركين في الأعمال القتالية ولحصر منهجيات وأساليب الحروب، ويحرم القانون الدولي الإنساني -من بين أشياء أخرى- الاستخدام المميت بصورة مباشرة أو غير مباشرة للماء كسلاح وهدف عسكري في أوقات الحروب (بويسون وتيغنينو وبوتروتش-٢٠٠٣).

تم تبني إضافة بروتوكولين إضافيين إلى معاهدات جنيف عام ١٩٧٧ في أعقاب التأثير البيئي المدمر للأسلحة الكيميائية ومبيدات الأشجار التي استخدمتها الولايات المتحدة في حرب فيتنام، ومعهما أضحى هناك حماية قانونية إضافية للمياه في أوقات النزاعات الدولية المسلحة (اليونسكو-٢٠٠٣):

• البروتوكول ١ (البند ٥٤): يحرم مهاجمة وتدمير وإزالة «العناصر التي لا غنى عنها من أجل البقاء للسكان المدنيين مثل «منشآت ومرافق مياه الشرب وتمديدات الري «مهما كانت الدوافع».

• البروتوكول ١ (البند ٥٦): يحرم مهاجمة «الأعمال والمنشآت التي تحتوي على قوى خطيرة وبالذات السدود والخنادق والمحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية».

لا يزال الانتهاك المستمر للبروتوكول ١ لمعاهدة جنيف يتمثل في استهداف الحملات العسكرية لأنظمة الطاقة الكهربائية مما يؤدي إلى انقطاع تزويد سكان المدن بالمياه، حيث تصبح مضخات المياه ومرافق المعالجة غير قادرة على العمل، ويشير بويسون وآخرون أن هناك موضوعاً آخر مثيراً للجدل يتضمن تأثير استخدام اليورانيوم المنضب على صحة الإنسان والبيئة في اختراق الدروع وخاصة تأثير غبار اليورانيوم المنضب على المياه، والذي تستشهد به منظمة الصحة العالمية كأحد مخاوفها (٢٠٠١-ص ٨).

وعلى الرغم من مصادقة أكثر من ١٥٩ على البروتوكول ١ فقد عارضت دول قوية سياسياً كالولايات المتحدة المصادقة عليه مانعة التطبيق الواسع لتلك القوانين حتى الآن، ولا يزال هذا البروتوكول ذي وزن أخلاقي كبير خلال الحروب ويخدم كوسيلة من وسائل المطالبة بمزيد من السلوك الإنساني في أوقات النزاعات المسلحة بين الدول.

وعلاوة على ذلك يجادل بويسون وآخرون بأنه منذ المباشرة بتطبيق معاهدات حقوق الإنسان بصورة مشتركة خلال النزاعات المسلحة فإن التعليق العام رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢ حول الحق في الحصول على المياه الذي تبنته لجنة الأمم المتحدة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتقاطع مع القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بتأسيس منهجية كلية لضمان حماية المياه في أوقات الحرب، ويؤكد التعليق العام رقم

«تشبه التجمعات غير المقاتلة في أوقات الحروب الدلاء المثقوبة، حيث يتم استنزاف مواردها -القدرات البشرية- ونسيجها الاجتماعي وقيمها الثقافية، وكثيراً ما تكون النتيجة الاستهداف المتعمد من جانب المجموعات المسلحة».

ويزيلز وأغر-٢٠٠٨

١٥ على التزام الدول بالامتناع عن «تحميد الوصول إلى أو تدمير خدمات المياه وبنيتها التحتية على سبيل المثال كإجراء عقابي خلال النزاعات المسلحة انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني» (لجنة الأمم المتحدة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية-٢٠٠٢-فقرة ٢١).

خلاف الاحتلال العسكري

تعتبر قواعد محكمة لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة مصدران أساسيان للقانون الدولي من المصادر المتعلقة بالاحتلال العسكري، فالبند ٥٥ من قواعد محكمة لاهاي ينص على أنه ليس بمقدور قوة الاحتلال الإدعاء بملكية الممتلكات العامة، ويمكنها استخدام هذه الممتلكات وفقاً لمبدأ «الانتفاع» لكن يجب عليها حماية «الأموال العامة»، ولهذا يضع الاستغلال المفرط لمصادر المياه حيث تتحول المصادر المتجددة إلى غير متجددة (كالاستخراج الزائد للمياه الجوفية الذي يؤدي إلى تدهور دائم للأحواض المائية) حدوداً لانتفاع قوة الاحتلال العسكرية.

ويشير بويسون وآخرون (٢٠٠٣) إلى أن هذا البند يحد من استخدام المحتل لمصادر المياه لأغراض الاحتلال نفسها، حيث يمنع استغلال المياه لتعزيز اقتصاد قوة الاحتلال أو ضخها إلى بلده، ويعد الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستخراج مصادرها من المائية إلى إسرائيل على النحو المبين في المربع ٤، ١ انتهاكاً واضحاً للبند ٥٥.

ويلخص بويسون وآخرون صلاحيات قواعد محكمة لاهاي على النحو التالي:

«يمكن أن توفر قواعد محكمة لاهاي إطاراً عاماً قانونياً مفصلاً ودقيقاً يمكن بناء عليه دراسة مسؤولية قوة الاحتلال فيما يخص مصادر المياه العذبة في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال» (ص ٤)

ويمكن تفسير البند ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة من خلال ربط المياه بمفهوم الملكية لتوفير دعم قانوني إضافي لمواجهة الآثار السلبية للاحتلال العسكري على مصادر المياه المحلية، حيث ينص البند ٥٣ على أنه:

«يحظر تدمير الممتلكات العقارية أو الشخصية التي تعود للأفراد بصورة فردية أو جماعية أو إلى الدولة أو إلى سلطات عامة أخرى أو إلى منظمات اجتماعية أو تعاونية على يد قوة الاحتلال، إذا كان هذا التدمير ضرورة مطلقة للعمليات العسكرية».

الجزء الثاني

تطبيق مبادئ بناء السلام في
مجال الممارسات المتعلقة بالمياه

تجلب التنمية المشتركة منافع مشتركة، وهنا نشاهد أفراداً من قرية بوكارا
باتشاني في بوليفيا في رحلتهم الطويلة إلى نبع وهم يحملون الأنابيب
البلاستيكية التي ستجلب عما قريب الماء النظيف إلى منازلهم



الفصل الثالث: وضع تنمية مصادر المياه ضمن إطار نموذج بناء السلام

كان اهتمام القائمين على التنمية المائية ينصب تقليدياً على البنية التحتية المادية (الأنابيب والخزانات)، في حين لا يزال هناك بالتأكيد حاجة هائلة إلى تطبيق التحسينات المادية المتعلقة بالمياه في أنحاء العالم، ونشأت الحاجة إلى إنشاء «بنية تحتية اجتماعية» قادرة على التعامل مع النزاعات المتعلقة بالمياه كاهتمام بالغ، ويزيد التشديد على تعزيز البنية التحتية المائية الاجتماعية إلى حد كبير لاستدامة طويلة الأمد لأية مبادرة متعلقة بمصادر المياه، ويدون كين هاكيت رئيس خدمات الإغاثة الكاثوليكية (٢٠٠٠):

«يرى عدد كبير من المنظمات التطوعية الخاصة أن نماذجها التقليدية لنقل المساعدات عبر الكميات المتصلة من الإغاثة إلى إعادة التأهيل وصولاً إلى التنمية على أنها غير كافية بوضوح، فهي تدرك أنها إن لم تشارك على نحو مقصود في العملية التي تدمج إعادة التأهيل وتعزيز العدالة في برامجها، ولا شئاً باق يمكن أن يتحقق» (ص ٢٧٢-٢٧٣)

ومن المهم أن يستوعب القائمون على المنظمات غير الحكومية ديناميكيات ومخاطر النزاعات المتعلقة بالمياه في المجتمعات والأقاليم التي ينوون العمل فيها، ويزيد وضع إطار لجهود التنمية المائية ضمن نموذج بناء السلام حساسية النزاعات من جانب القائمين على التنمية ويسهل تحويل النزاعات ومنع العنف عن الأطراف محل النزاع، إلا أن نظرة نحو الداخل قد تكون مفيدة للقائمين قبل التركيز الداخلي على المهمة الأكثر إلحاحاً وهي دمج مبادئ بناء السلام.

«إذا كان المسبب الأساسي للفقر والتخلف في أي منطقة هو النزاعات، إذن ستؤدي الاستثمارات الهادفة بصورة كلية لتعزيز إغاثة الفقر وتنمية البنية التحتية إلى حلول أكثر بقليل من مجرد حلول إغاثية. تحتاج المؤسسات المانحة إلى تبني استراتيجية أوسع تجمع وتدمج حل النزاعات والمساعدات التنموية».

لويبار-٢٠٠٥-ص ١٣

الالتزامات الأخلاقية

من المهم التشديد على الأخلاقيات عند دمج بناء السلام في البرامج المتعلقة بالمياه مثلما يكتب نيك سميث (٢٠٠٢):

«يعتبر عدم معرفة ما يؤسس أفضل الممارسات عجزاً في حين تعتبر معرفة أفضل الممارسات مع عدم معرفة كيفية تحقيقها قلة خبرة، كما يعتبر عدم اتباع أفضل الممارسات على نحو متعمد عندما يعرف المرء كيفية تحقيقها غير أخلاقي».

يشير كل من شاين تشيرش ومارك روجرز (٢٠٠٦-ص ١٩٠) إلى أن الالتزامات الأخلاقية التي يحتاج إليها القائمون على وضع مراحل مشاريع المياه الموجهة لبناء السلام تتضمن:

١. إشراك أطراف النزاعات في تحديد التغيرات التي تلبى اهتماماتهم الخاصة.
٢. دراسة أية نتائج سلبية ممكنة قد تطرأ نتيجة للمشروع والقيام بكل شيء ممكن للتخلص منها.
٣. وضع مشاريع من شأنها زيادة فرص التغيير الإيجابي إلى أقصى حد.
٤. وضع مؤشرات دقيقة للقياس اللاحق لنجاح المشروع النسبي.

وفي حين تسعى مدونات سلوك كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر / الاتحاد الدولي للصليب الأحمر / المنظمات غير الحكومية (١٩٩٤) لحماية معايير سلوك المنظمات غير الحكومية خلال برامج التجاوب مع الكوارث فإن نفس المعايير تنطبق على المنهجيات والسلوكيات الإرشادية المدمجة في الاستعداد للكوارث والتحول من إغاثة الكوارث والتنمية المستدامة طويلة الأمد بدرجة كبيرة جداً، وتتضمن المبادئ الأساسية المفصلة في مدونة السلوك ما يلي:

١. تأتي الضرورات الإنسانية في المقدمة.
٢. تقديم المساعدات بصرف النظر عن عرق أو عقيدة أو جنسية المتلقي ودون تمييز مقابل من أي نوع، ويتم احتساب أولويات المساعدة على أساس الاحتياجات وحسب.
٣. لا تستخدم المساعدات لتأييد وجهة نظر سياسي أو ديني معين.
٤. السعي لثلاث عمل كأدوات لسياسات الحكومات الخارجية.
٥. احترام الثقافات والعادات.
٦. محاولة صياغة رد على الكوارث على مستوى القدرات المحلية.

«إضافة إلى إيصال البضائع والخدمات فإن المساعدات تقدم رسائل، ويقوم محتوى وأسلوب وشكل المساعدات بنقل القيم والتي يمكن كذلك أن تعزز وتطيل وتفاقم النزاعات أو تعزز وتدعم قدرات السلام».

أندرسون-١٩٩٩-ص ٥٥

تطبيق السلام الذي نسعى للترويج له

ينبغي على القائمين على المنظمات غير الحكومية أن يجروا اختبارات ذاتية مستمرة كأعضاء في الإغاثة الدولية والحقل التنموي، وهذا يعود إلى التدخلات غير الملائمة على المستويات المجتمعية والتي يمكن أن تقود إلى النزاعات بالرغم من أفضل الأهداف، ويجب على المنظمات غير الحكومية تبعاً لروح التواضع و«ممنوعات» «ضيوف» على دول أجنبية أن تستمر في إيلاء الانتباه إلى احتمال وجود تأثير سلبي للجهود على المجتمعات التي ترغب في خدمتها، ويمكن للمرء أن يتخذ خطوات لتعزيز بناء السلام وتحويل النزاعات المتعلقة بالمياه من خلال وضع البرامج والالتزام بتواضع أولاً بالمبدأ الذي تؤيده ماري أندرسون وهو «لا تؤذي» (١٩٩٦-١٩٩٩).

وجدت خدمات الإغاثة الكاثوليكية أنه من الضروري إيلاء الانتباه أولاً ل«الرمزة» الشخصية ورزم المنظمات الأخرى على أساس الخبرة العامة المرتبطة بالمياه والتنمية في الأوضاع المعاكسة التي تتضمن نزاعات فعلية أو محتملة، و«إفراغها» على نحو مثالي قبل محاولة «وضعها موضع التنفيذ» في منازل الآخرين، وتشير الدروس المستفادة من هذه الخبرات إلى قائمة التدقيق التالية:

- هل نتخذ مع شركائنا خطوات لتجنب رفع آمال وتوقعات غير ضرورية؟
- هل سمحنا لأنفسنا بالانحياز إلى فصيل واحد في المجتمع؟
- هل تم صياغة منظورنا بالسلوك تجاه الفلاحين القرويين وشبه المدنيين الساكنين في المدن والفئات المهنية أو بين فئة المهجرين التي تعيش في مناطق الامتياز لهذه المسألة؟
- هل المساعدات التي نتلقاها بعيدة عن الأجندات السياسية التي تعزز فئة أو منطقة أو مذهب سياسي على آخر؟
- هل نضع مكاسبنا التنظيمية أو الشخصية فوق أفضل اهتمامات مجتمعنا؟
- ما مدى حسن التعامل مع نزاعاتنا الداخلية؟ وما مدى تعاون ومشاركة بنيتنا التنظيمية؟
- كيف ترتبط مع المنظمات غير الحكومية الأخرى في هذا المجال؟ وكيف نتجنب التنافس الذي يستثير النزاعات من أجل تعزيز جدول أعمال التنمية الشاملة مع عوامل متنوعة؟
- ما مدى حسن معرفتنا بمجتمع معين والمنطقة المحيطة قبل الدخول إليها؟ هل لدينا معرفة بالاحتياجات ذات الأولوية والزملاء المحليين والتوترات وتواريخ النزاعات التي توفر لنا البصيرة اللازمة للتخطيط والتطبيق الناجح للمشاريع؟

«علينا أن نكون التغيير الذي نود أن نراه
في العالم»
غاندي

- ما مدى استعدادنا لإتاحة المجال للقيادات المحلية لاتخاذ القرارات ضمن منظمنا ومع شركائنا ومع المجتمعات المستفيدة؟

يمكن أن يؤدي التطبيق الرديء لمشاريع التنمية المجتمعية وخاصة تلك التي تتضمن البنية التحتية للمياه والضرورية للغاية لرفاه المجتمع إلى استياء شديد ونزاع دائم بين أفراد المجتمع، وإذا كانت مواد البناء غير كافية أو كان هناك صيانة مفاجئة ومكلفة أو أعمال غير ملائمة تقنياً فإن الإحباط العام يمكن أن يتضخم ليصبح نزاعاً مفتوحاً. يمكن أن تؤدي الميزانيات غير الكافية وتأجيل تطبيق المشاريع إلى استعادة أفراد المجتمع لأعمال العصيان المدني العامة.

إن صياغة الأدوار والاحترام المتبادل والاعتراف بالمستفيدين كشركاء أساسيين في الحقوق والمسؤوليات في أي مشروع تنموي مجتمعي هي الأدوات الرئيسية لمنع النزاعات الجوهرية في نظر القائمين على التنمية، وتشير ماري أندرسون من خلال البناء على الدروس المستفادة من تجاربهم السابقة إلى أن: «يُمكن عمال الإغاثة ضمان ألا تتفاقم أو تطول الإغاثة المستقبلية وأن تعزز الروابط وتدعم قدرات السلام المحلية» (١٩٩٩-ص ٦٧).

«يجب علينا اعتناق العلاقات مع المجتمعات المستفيدة والتميز بروح المصاحبة والإصغاء العميق والقدرة على نقد الذات».
ويزيلز وأغر-٢٠٠٨

بناء السلام: توسيع المدارك واحتراف التغيير

«كان نظام المساعدات التنموية على علم بتفكك الشعب الرواندي حيث كانت هناك مضايقات أو تهديدات أو قتل بحق قبائل التوتسي التي تعمل مع وكالات الغوث أو المنظمات غير الحكومية الشريكة، كما ناقشت هذه المسائل وتأسفت عليها بالتأكيد، لكن فيما يبدو هناك شعور بأنها كانت خارج صلاحياتها أو قدرتها على التدخل بحيث كل ما تمكنت من فعله هو الاستمرار في العمل كالمعتاد، ولهذا استمرت المساعدات في الإخفاق محاولة تشغيل مشاريعها بصورة عادية مع حكومة متعثرة حتى يوم بداية الإبادة الجماعية» (أوفين-١٩٩٨-ص ٦٥)

كيف سيدو تطبيق برامج بناء السلام وتحويل النزاعات على برامج تنمية خدمات المياه والصرف الصحي النموذجية؟ ما الذي يعنيه هذا بالنسبة للقائمين على المنظمات غير الحكومية المعتادين على تنفيذ التخطيط والتصميم «الأساسي» وتطبيق مراحل مشروع تنمية مصادر المياه المعينة على نحو مهني؟ الإجابة على هذه الأسئلة بسيطة نسبياً: فهي لا تتضمن في البداية أكثر من توسيع المنظور. ويشير كل من شاين تشيرش ومارك روجرز (٢٠٠٦) إلى:

«إن بناء السلام على وشك أن يتغير، ونحن كبنية سلام بحاجة لأن نكون متنبهين كفاية لنرى التغيير ساعة حصوله وأن نولي انتباهاً كافياً لاستيعاب كيفية حصول التغيير، وأن نكون مبدعين كفاية لإحداث التغيير واستراتيجيين كفاية لإحداث التغيير حين يمكن أن يحدث فرقا...» (ص ٢٣)

ويجمل المؤلفان من أجل إحداث تأثير حقيقي على النزاعات أنه:

«يجب ترجمة التغيير الفردي / الشخصي إلى مستوى اجتماعي / سياسي، وحتى ذلك الحين فإن العمل مع مزيد من الأشخاص غير كاف إن لم يصل إلى السكان الرئيسيين، في حين أن العمل مع السكان الرئيسيين غير كاف إن لم يصل إلى مزيد من السكان» (ص ٣٩-٤٠)

يجب أن يطرح القائمون على التنمية سؤالاً رئيسياً باستمرار وأن تتم الإجابة عليه في السعي إلى متابعة مبادئ بناء السلام: كيف تعزز سلوكياتنا ومحفزاتنا وأعمالنا اليومية عمليات التغيير ضمن السكان المنتفعين بحيث يمكن أن تتطور لتواجه تحدي نزاعات فعلية أو محتملة على المياه؟

إذا أخذ القائمون على التنمية وقتهم في مستهل مشاريع المياه والصرف الصحي للحوار مع المستفيدين بشأن احتمالات كل خطوة من خطوات المشروع للحيلولة دون و / أو تحويل النزاعات فإن توجهات بناء السلام سوف تتسخ، ويمكن للمشاركين رفع استراتيجيات تعزز التغيير أخلاقياً وتدعم أهداف بناء السلام لكل مهمة اجتماعية أو فنية رئيسية مرتبطة بمشاريع المياه / الصرف الصحي، وتجهل نتائج هذه العملية في بداية المشروع من بقاء التركيز على أهداف بناء السلام أكثر جدوى وذلك من خلال وضع مجموعة من المؤشرات يمكن للقائمين على التنمية في مقابلها «التحقق» دورياً للمساعدة في البقاء على المسار.

لنأخذ على سبيل المثال الفرص المتاحة لتفصيل «عمليات التغيير» و / أو الالتزامات الأخلاقية لكل خطوة رئيسية من خطوات التخطيط وتنفيذ وتقييم مشروع نموذجي لتزويد المياه كما يبين الجدول ٣، ١.

«إذهب مع الناس، عش معهم، تعلم منهم، أحبهم، إبدأ بما يعرفون، إبدأ بما هو موجود لديهم، ولكن من بين أفضل الزعماء، وعندما يستكمل العمل تكون المهمة قد تمت وسيقول الناس: لقد قمنا بهذا بأنفسنا».

لا وتسو

الجدول ٢,١: تخطيط وتنفيذ مشروع تزويد مياه موجه لبناء السلام

| المهمة | «عملية التغيير» لبناء السلام و/ أو الالتزام الأخلاقي |
|--|---|
| مرحلة «مفهوم الملاحظة» قبل المشروع | |
| ١- توجيه المجتمع دعوة لمؤسسات التمويل والتنفيذ للمشاركة في مشروع تزويد المياه | ١- ينبغي إشراك الأشخاص الذين يقاسون «العنف الممنهج» بفعل الفقر والتهميش في تحديد التغيير الذي سيلبي اهتماماتهم الخاصة |
| ٢- زيارة أولية إلى المجتمع ومخاطبة الحكومة المحلية لتحديد جدوى المشروع الفنية والمالية والاجتماعية مع إبقاء تطلعات المجتمع في حدها الأدنى | ٢- يعد تحليل معمق وتشاركي في السياق الاجتماعي خطوة أولى ضرورية نحو بناء السلام، ويجب أن تتضمن بحثاً في كل من التوترات والنزاعات داخل المجتمع وبين المجتمعات |
| ٣- مقابلات مع أفراد المجتمع وخاصة النساء والأطفال لتقييم الوضع الحالي وتحديد النتائج المرغوبة من أي مشروع محتمل | ٣- يعزز إيجاد مجال في اتخاذ القرارات لأولئك الصامتين تاريخياً مزيداً من البرامج الشاملة والفاعلة |
| مراحل تصميم وتقديم مقترح المشروع | |
| ٤- اتفاقية خطية وموقعة بين كل المستفيدين تضمن الموافقة على الاستفادة من مصادر المياه لمشروع تزويد المياه | ٤- يعد التوثيق السليم للاتفاقيات التي تم التوصل إليها خطوة أساسية للحيلولة دون وقوع نزاعات في المستقبل |
| ٥- إجراء تحليل لجودة المياه على مصدر المياه المقترح | ٥- يجب دراسة التشعبات السلبية المحتملة للمشروع واتخاذ التدابير الوقائية الملائمة |
| ٦- التزامات خطية موقعة تفصل مساهمات المجتمع وكل عائلة مستفيدة في المشروع | ٦- تقود الاحتياجات المحددة مجتمعياً بناء السلام وتتضمن أكبر عدد ممكن من المستفيدين |
| ٧- توضيح التوقعات من مهندس التصميم لدمج مشاركة المجتمع في تصميم نظام المياه (مثل اختيار مصدر/ مصادر المياه وتوجيه خطوط المياه خلال عملية المسح وتحديد الأسر بالاسم على المخططات) | ٧- ينشأ السلام وتعزيز المساواة من عملية تحطيم العزلة والاستقطاب والفصل والإجحاف والأنماط بين / ضمن الفئات |
| ٨- مراجعة صارمة لحسابات وكميات وميزانية التصميم لتلبية متطلبات «معيار الرعاية» المتوقع ممارستها من خبراء متمرسين في قطاع المياه وبالتالي زيادة احتمال إنجاح مشروع المياه | ٨- يجب تطوير المشاريع التي تعظم فرص التغيير الإيجابي في العلاقات الاجتماعية |

| «عملية التغيير» لبناء السلام و / أو الالتزام الأخلاقي | المهمة |
|--|---|
| ٩- يجب التشديد على دعم المؤسسات المدنية والاجتماعية المستقرة والجديرة بالثقة التي تعزز الديمقراطية والمساواة الاجتماعية والعدالة والتخصيص العادل للموارد | ٩- التزام حكومة محلية خطي وموقع يفصل مساهمات النقدية والعينية لعمال ومعدات و / أو مواد المشروع |
| ١٠- يخفف الوصول إلى المعلومات قابلية التلاعب ويعزز مزيداً من المسائلة ويحد من احتمال وقوع نزاعات في المستقبل | ١٠- توفير نسخة من مقترح تصميم المشروع لكل شريك محلي بمن فيهم مصلحة مياه الشرب والحكومة المحلية ومؤسسة / مؤسسات التنفيذ، والقيام بنفس الشيء مع تقرير المشروع النهائي لدى الانتهاء من المشروع |
| مرحلة تنفيذ المشروع والرقابة عليه | |
| ١١- عندما يصوغ القادة التعاون ويدعمون السلام فيما بينهم فإن الآخرين في العادة يصغون ويحدون حذوهم | ١١- اجتماع إطلاق أشغال المشروع مع تنسيق المسؤوليات والتخطيط بين قادة كافة الأطراف المشاركة |
| ١٢- يمكن أن تسهل أطراف ثالثة محايدة الحوار وجهود التعاون التي تشجع على الفئات المعرضة للنزاعات على استبعاد انعدام الثقة بالإنجازات المشتركة | ١٢- الاستخدام الاستراتيجي للتمويل الخارجي كقوة تأثير من أجل: <ul style="list-style-type: none"> • العمل ك«مكافأة» على التغلب على التوتر بين الشركاء المحليين وكباعت على التوصل إلى اتفاقيات استخدام مياه مصممة محلياً وقابلة للتطبيق والضرورية عند بدء المشروع . • ضمان تحقيق مساهمات المشروع المحلية الموعودة من الحكومة بشفافية. • ضمان تأدية الأسر المستفيدة لالتزاماتها |
| ١٣- يدعم تعزيز والمساهمة في مجتمع مدني نشط السلام ويساعد على التوصل إلى علاقات جيدة | ١٣- تحديد وأداء اليمين للأعضاء الجدد في مصلحة مياه الشرب في المجالس التي يقودها المجتمع |
| ١٤- يدعم تعزيز قدرات القيادات المحلية الاستدامة ويزيد قدرة المجتمع على حل منازعات المياه المستقبلية التي تنشأ في بيئة متقلبة | ١٤- عقد ورشات عمل وتدريب في مكان العمل لأعضاء مصلحة مياه الشرب وتشمل: <ul style="list-style-type: none"> • تشغيل وإدارة المهارات من خلال مساعدة البنائين والسباكين. • المهارات الإدارية من خلال توجيه مساهمات العمل اليديوي إلى المشروع (كتنظيم الأسر لمهمة حفر الخنادق). • المهارات الحسابية من خلال تدوين أية مساهمات مالية من الأسر إلى المشروع. |

| «عملية التغيير» لبناء السلام و / أو الالتزام الأخلاقي | المهمة |
|---|--|
| مرحلة تنفيذ المشروع والرقابة عليه | |
| <p>١٥- يمكن أن يعد التدريب الملائم الذي يبني على حكمة المجتمع الشعوب المهمشة داخلياً بما في ذلك الشباب والنساء لمنع أو تحويل النزاعات الآن وفي المستقبل</p> | <p>١٥- عقد ورشات عمل على مستوى قاعدة جماهيرية عريضة حول الصحة / النظافة وتنظيف / صيانة نظام المياه وتعريف مصلحة مياه الشرب إلى النظام الأساسي وأهمية جمع التعرّف شهرياً عن الأشغال والصيانة وعمليات الاستبدال المستمرة ونفقات حماية مصادر المياه</p> |
| <p>١٦- تعتبر المنهجيات الأصلية غير العنيفة والمصالحة الطريق إلى العلاقات الجيدة</p> | <p>١٦- تنفيذ وجدولة المشروع وتنظيم المجتمع والبناء على الممارسات والمعتقدات التقليدية المحلية والهيكل التنظيمية</p> |
| <p>١٧- يسهل التخطيط الدوري للنزاعات المستقبلية المحتملة التدابير الوقائية في الوقت المناسب</p> | <p>١٧- المراجعات المناسبة لأخر التعديلات على التقرير الشهري الذي تعده المنظمة غير الحكومية المنفذة، إلى جانب زيارات ميدانية دورية من جانب ممثلي المنظمات غير الحكومية المسؤولة عن التمويل</p> |
| مرحلة تقييم وإتمام المشروع | |
| <p>١٨- يجب دمج المبدأ الوقائي الذي ينص على تجنب احتمال وقوع الأذى في كافة مراحل التنمية المائية الموجهة نحو السلام</p> | <p>١٨- مرحلة المشروع الأخيرة بمشاركة جميع الشركاء بمن فيها التحليل الجراثومي للمياه من نقاط توزيع مختلفة، ويوقع كل من يقر بنجاح إنجاز المشروع على الوثيقة الرسمية بمجرد التطرق إلى جميع المواضيع</p> |
| <p>١٩- يوفر الاحتفال بالمعالم الشعبية التي تم إنجازها فرص التفكير في التغلب على النزاعات وتحديد أهداف جديدة</p> | <p>١٩- يكون ممثلو مؤسسات التنفيذ والتمويل حاضرين عند تدشين مشروع تزويد المياه المنظم والموجه من المجتمع</p> |
| <p>٢٠- يزداد مستوى الثقة والتعايش السلمي الناجم عنها بين وضمن المجتمعات من خلال مبادرات التعاون التي تزيد مقدار التفاعل البناء والأمن بينها</p> | <p>٢٠- عملية المتابعة والتدريب المستمرين لمصلحة مياه الشرب من أجل تسهيل الإدارة والتشغيل والصيانة الفاعلة لأنظمة المياه في المستقبل</p> |

يرجى الرجوع إلى تقرير خدمات الإغاثة الكاثوليكية بعنوان «أدلة تنمية مشاريع المياه والصرف الصحي الريفية صغيرة الحجم في منطقة شمال إفريقيا» (وارنر وأبات-٢٠٠٥) لقائمة خطوات أكثر شمولاً للنظر في تنمية وتنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي.

الفصل الرابع: تطبيق أساليب بناء السلام وتحويل النزاعات على برامج المياه والصرف الصحي

قد يفكر القارئ عند هذه النقطة: «أنا أتفق مع مفهوم تعزيز بناء السلام، وتعتبر خلفية المسببات وإيضاحات واستقاطات النزاع على المياه مفيدة، وتعتبر تصريحات رؤساء المؤسسات العالمية التي تعزز على نحو متزايد حق الإنسان في المياه مشجعة، لكن كيف نحقق أفكار تحويل النزاعات النبيلة إلى واقع مشاريع المياه والصرف الصحي الملموس على الأرض؟»

يهدف هذا الفصل إلى الرد على هذه التساؤلات، ويتضمن ثلاثة أجزاء لمساعدة القائمين على هذا المسعى:

١. كيفية تنظيم جدول أعمال شامل للتنمية في قطاع المياه مع التركيز على بناء السلام المتمم بأمثلة ملموسة على الأعمال التي يطالب بها قادة المدافعين عن حقوق المياه في يومنا هذا.
٢. ما هي الأدوات والمنهجيات المحددة المستخدمة من أجل حل المنازعات وتحويل النزاعات المرتبطة بالمياه، ويمكن للعديد من تلك التقنيات المتشابهة أن تعزز الحيلولة دون وقوع هذه النزاعات.
٣. ما هي الخطوات الموصى بها لتحويل النزاعات لاستخدامها في التعامل مع مجموعة من سيناريوهات نزاعات المياه النموذجية، والتي توفر قائمة «ماذا ينبغي فعله» بحيث يستفيد منها القائمون على التنمية من أجل تأسيس ردهم الخاصة والمحددة لكل وضع منفرد مع المشاركة الكاملة للقيادات المحلية.

«يجب على جهة الغوث مراجعة الخيارات على الدوام من خلال منظورها بمجرد تبني فكرة الفواصل/التوترات والقدرات/الموصلات، وهي ستصبح الطبيعة الثانية التي تفكر في التأثيرات الجانبية غير المتعمدة لقرارات البرامج في سياق النزاعات.... وإضافة لذلك فإنه سيصبح من الطبيعي تحقيق صلاحيات الهيئة وأغراض برامجها بحيث لا تؤدي لتفاقم التوترات بين المجموعات وإنما دعم وتعزيز الروابط بين الناس مع بناء مجتمع عادل ومسالم»
أندرسون-١٩٩٩-ص ٧٤

منظور بناء السلام لإرشاد أجندة تنمية موارد المياه

يعتبر «النهوض ببناء السلام المحتمل من خلال الثقة بالشراكات المحلية والمشاريع التعاونية أولوية قصوى في إرشاد برامج المياه والصرف الصحي في المناطق التي يحتمل وقوع نزاعات فعلية فيها» (لوبار- ٢٠٠٥-ص ٦) ويمكن تعزيز بناء السلام بالتركيز على:

- السبب الأساسي / العدالة.
- بناء العلاقات.
- التطوير المؤسسي.
- التكنولوجيا المناسبة / المنطلق التنموي.

يبين المربعات من ١، ٤، ٤، ٤ أمثلة على جهود بناء السلام الناجحة في مجال المياه والتي تقع ضمن منظور كل من تلك المحتويات.

السبب الأساسي / العدالة

«يمكن تحقيق السلام بالتطرق إلى المواضيع الأساسية المتمثلة في الظلم والاضطهاد / الاستغلال وتهديد الهوية والأمن وشعور الناس بالمهانة / الإيذاء» (وودرو-٢٠٠٢)

- تطبيق مفاهيم «حق الإنسان في الحصول على المياه» و«الماء كوسيلة لإنهاء الفقر» بتمكين الوصول إلى وتوفير مرافق مياه وصرف صحي متنقلة (رايت ووارنر-٢٠٠٨).
- التعامل مع مشاريع المياه التنموية على أنها وسائل للحد من الفقر وتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية وزيادة الأمن الإنساني وليس على أنها نهاية في حد ذاتها (كونكا-٢٠٠٢-ص ٢).
- وضع المساواة الاجتماعية واهتمامات الفقراء في مركز الإدارة المتكاملة لموارد المياه (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-٢٠٠٦-ص ٢).
- دعم المؤسسات الشعبية وشبكات المجتمع المدني في جهودها الدفاعية لتعزيز الإدراك والتطبيق العملي لحقوق الإنسان في المياه سواء على المستويين المحلي أو العالمي.
- تثقيف الطلبة وقطاعات أوسع من المجتمع حول الحق في المياه والصرف الصحي (مركز حقوق الإسكان والمهجرين وآخرون-٢٠٠٧-ص ٤٨).

«يجب أن يكون لدينا ميثاق أزرق علمي وأن يتضمن:
المحافظة على المياه:
حق الكرة الأرضية والأجناس الأخرى في المياه.
العدالة في المياه:
التضامن بين نصفي الكرة الأرضية الشمالي والجنوبي وترويج الماء للجميع والسيطرة المحلية على المياه
ديمقراطية المياه:
الاعتراف بالمياه كحق إنساني أساسي للجميع»
بارلو-٢٠٠٧

- تثقيف الرأي العام حول الفرص الضائعة بفعل الإنفاق العسكري الزائد من أجل الضغط على صناعات السياسات لتعديل أولويات الإنفاق من الميزانية باتجاه بناء السلام، بما في ذلك تنمية البنية التحتية للمياه والصرف الصحي.
- مساعدة الزعماء الدينيين مثل تجمع الأساقفة وتجمعات المؤسسات الدينية وهيئات العدل والسلام الأبرشية في صياغة وثائق تفكير / إرشاد تتعلق بالسياسات الحكومية العادلة لتوزيع المياه.
- تعزيز استيعاب المطالبات العالمية التي تقود حملات الضغط المحلية ونزاعات المياه الناجمة - من القريديس التجاري وتربية سمك السلمون إلى مشاريع الطاقة الكهرومائية العملاقة - عن طريق دعم هذه الإجراءات مثل إعطاء شهادات المنتج وحملات توعية المستهلك والمسائلة «من المهد إلى اللحد» (كونكا-٢٠٠٦-ص ٣).
- حملات الدفاع لوضع نهاية لممارسات مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف التي تتضمن فرض خصخصة المياه على الدول النامية أو «استرداد كامل التكاليف» كشرط لقروض جديدة وتجديد القروض، وبالمثل فإن الدفاع من أجل استثناء خصخصة المياه وبنود التحرير من أية اتفاقيات تجارية ثنائية أو متعددة الأطراف (إعلان كيوتو حول مياه الشعوب الأصلية-٢٠٠٣-فقرة ٢٥-ص ٢٦).

«يمتد احترام حياة الإنسان واحترام كرامته ليشمل بقية الخلق».
البابا يوحنا بولس الثاني - ١٩٩٠-فقرة ١٦

المربع ١، ٤: "السبب الأساسي/العدالة"

أمثلة من الميدان:

- توفر منظمة أوكسفام أمريكا آخر التحديثات التي تخدم كرابط حيوي بين المدافعين البيروفيين على الأرض والعدل العالمي ومقومات السلام في قرية كاهاماركا في البيرو حيث يوجد منجم لشركة نيومونت ياناكوتشا الأمريكية والذي يلوث مصادر مياه المصبات ويتسبب في نزاعات وضحايا، وهذا جزء من هدفها المعلن "لضمان احترام صناعات النفط والغاز وصناعات التعدين لحقوق أفراد المجتمع المتأثرين بمشاريع الصناعات الاستخراجية، وتساهم تلك المشاريع في الحد من الفقر على المدى الطويل" (أوكسفام أمريكا-٢٠٠٧).
- في أعقاب تدمير القوات الإسرائيلية بئر في قطاع غزة يزودان مدينة رفح الفلسطينية بما يقارب من نصف احتياجاتها من مياه الشرب، قامت منظمة إنقاذ الطفل-القدس بالعمل مع السلطات البلدية المحلية بتطوير دراسة حالة شملت عام ٢٠٠٣ تقرير "متعطشون للعدالة" الذي وضعه مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وقدم التقرير لينظر في الاجتماع الـ٣٠ للجنة الأمم المتحدة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تضطلع منظمة كاريتاس السلفادور شريكة خدمات الإغاثة الكاثوليكية بدور قيادي في "منتدى المياه" في السلفادور، وهو منتدى مياه دائم يتألف من أكثر من ١٠٠ منظمة ومؤسسة، ويتمثل هدف المنتدى المعلن في التأثير على السياسات العامة لتحقيق حوكمة مسؤولة وعادلة وكافية وتشاركية لمصادر المياه، وقد اتخذ المؤتمر موقفاً علنياً من خصخصة خدمات المياه والممارسات التي لا يمكن تحملها -من التمدد العمراني العشوائي إلى تشييد السدود العملاقة والتنقيب عن المعادن- وقدم في عام ٢٠٠٧ مشروع قانون المياه العامة إلى السلطة التشريعية في السلفادور.
- يتم فصل الأطفال في المدرسة على يد طائفة الداليت المحظورة في ولاية تاميل نادو حيث تعتبر طائفة الداليت وشعوب القبائل أفقر فقراء الهند، وليس بمقدور نساء الداليت استخراج المياه من نفس البئر كالأخرين ويتعين على الرجال استخدام حاويات شرب منفصلة بناء على الطائفة، وتدعم هيئة تروكاير للتنمية في الخارج والتابعة للكنيسة الكاثوليكية مجموعة المساعدة الذاتية في قبيلة الداليت وهي جمعية تنمية تعليمية واقتصادية شعبية، فهم يعلمون ويستفيدون من القانون الذي يواجه هذا التمييز ويدير الاتحادات الائتمانية والبرامج المدرة الدخل (خدمات الإغاثة الكاثوليكية-١٩٩٨-ص ١٦).

«بناء العلاقات»

«ينشأ السلام من خلال اختراق العزلة والخصخصة والانقسام والإجحاف والأنماط بين / ضمن المجموعات، وتبنى العلاقات القوية في البداية على القواسم المشتركة التي تمكن الناس لاحقاً من استكشاف الفوراق بشيء من الاحترام» (وودرو-٢٠٠٢).

- زيادة وضمان مستوى الثقة بين المجتمعات عبر مشاريع التنمية المائية التعاونية متعددة الأطراف عن طريق تسهيل فرص التواصل البناء والأمن بينها، وتحل «الموصلات» المتحقة حديثاً والتي تربط الناس بالسلام عبر خطوط النزاع محل مصادر النزاع السابقة (كاريتاس الدولية-٢٠٠٢).
- توفير دوافع ملائمة للأطراف المنخرطة تاريخياً في نزاعات للالتقاء وحل خلافاتهم كشرط مسبق لفرصة المشاركة في مشاريع التنمية المائية ذات المنفعة المتبادلة.
- اتخاذ المبادرة للتوسط بصورة رسمية أو غير رسمية بين الأطراف المختلفة (ديلو- ١٩٩٨-ص٧٣).
- إطلاق المشاريع التي تتطلب من القادة مواجهة الفصائل للعمل معاً (ديلو-١٩٩٨-ص٧٣).
- مساعدة المستفيدين (كالمجتمعات ومنظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية على امتداد حوض مائي معين يقع بين بلدين) على توحيد القوى وإيصال المشاكل وتحديد الحلول المشتركة (مركز البحوث الزراعية الاستوائية والتعليم العالمي-٢٠٠٧).
- إيجاد صوت مسكوني جماعي أو بين الأديان في الجدل المحلي والعالمي العام حول قضايا المياه والصفير الصحي، مع إدراك أنه غالباً ما يستمع ويدعم الآخرون أيضاً السلام عندما يصوغ زعماء الأديان التعاون ويدعمون السلام (خدمات الإغاثة الكاثوليكية-٢٠٠٨-ص١٢٤).

«من الواضح أن الطبيعة لا تعرف أي حدود، ويتطلب ترابط الموارد الطبيعية إدارة عابرة للحدود على صعيد الأقاليم من أجل حل المسائل الطارئة مثل شح المياه وتلوث مصادر المياه، وهنا يوجد احتمال بناء السلام البيئي للمساهمة في عملية بناء السلام في منطقة نزاع طويل».

هاراري-٢٠٠٨-ص٢٣

المربع ٤,٢: "بناء العلاقات"

مشروع جيران المياه الطيبين في منطقة الشرق الأوسط
مقتطفات من تقرير هاراري وروزمان بعنوان "بناء السلام البيئي بين النظرية والممارسة"

قامت منظمة أصدقاء من أجل الأرض-الشرق الأوسط بتأسيس مشروع جيران المياه الطيبين عام ٢٠٠١ لزيادة الوعي حول مشاكل المياه المشتركة بين الفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين، وتستند منهجية مشروع جيران المياه الطيبين إلى تحديد المجتمعات العابرة للحدود والاستفادة من اعتمادها المتبادل على مصادر المياه المشتركة كأساس لإجراء حوار وتعاون حول الإدارة المستدامة للمياه، ويوجد مؤشرات واضحة تؤكد أن مشروع جيران المياه الطيبين أحدث تطوراً حقيقياً ضمن قطاع المياه من خلال بناء الثقة والاستيعاب الذي قاد إلى حل مشترك للمشاكل وبناء السلام بين المجتمعات في وسط النزاعات.

يشارك سبعون تجمعاً إسرائيلياً وفلسطينياً وأردنياً في المشروع، وكل منها في شراكة مع التجمع المجاور في الجهة الأخرى من الحدود / التقسيم السياسي لحل قضايا المياه المشتركة، ويعمل مشروع جيران المياه الطيبين على المستوى المحلي مع أفراد المجتمعات لتحسين وضعها المائي من خلال أنشطة التثقيف وزيادة الوعي ومشاريع التنمية الحضرية، أما على المستوى الإقليمي فإن المشروع يعمل على تشجيع الإدارة المستدامة للمياه من خلال تبادل المعلومات ومشاريع التعاون، ويتضمن المشاركون في البرنامج الشباب والبالغين والاختصاصيين البيئيين ورؤساء البلديات؟

وتشمل النتائج الملموسة لهذه المبادرة في سياق العنف الذي يبدو مستعصياً فيما يلي:

- تبادل المعلومات وجمع الأفراد من التجمعات المتجاورة.
- تشكيل مجلس أمناء للمتطوعين الشباب.
- تحويل الأبنية العامة كالمدارس في كل تجمع إلى مرفق مائي مثالي.
- رفع عرائض عامة تتعلق بمشاكل المياه المشتركة عبر الحدود والتي بحاجة للحل من جانب كل زوج من التجمعات المتجاورة.
- إنشاء حدائق بيئية في كل تجمع.
- تنظيم ورشات عمل حول قضايا الاستخدام الأمثل للمياه.
- تكوين سلسلة من "مذكرات التفاهم" من جانب رؤساء البلديات

«التطوير المؤسسي»

يتم تأمين السلام بإنشاء مؤسسات اجتماعية ثابتة / جذرية بالثقة تؤدي مزيداً من الديمقراطية والمساواة والعدل والتخصيص العادل للموارد، ويؤدي وضع آليات أفضل للرقابة الاجتماعية على حوكمة المياه إلى مسائل شفافيتها أكبر والحد من النزاعات وإدارة موارد مائية أكثر فعالية (وودرو-٢٠٠٢).

- وضع استراتيجيات متكاملة لإدارة الموارد المائية تحدد المستويات الوطنية لاستخدام المياه ضمن حدود الاستدامة البيئية وتوفر إطاراً عاماً مترابطاً لتخطيط كافة المصادر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-٢٠٠٦-٢٨).
- دعم عمل الحكومات والمجتمعات من خلال توفير المعلومات التي تسهل التنظيم المجتمعي وتقييم المجتمعات مع جهودها للدفاع والرقابة الاجتماعية (مركز حقوق الإسكان والمهجرين وآخرون-٢٠٠٧-٤٧).
- دعم تطوير وفتح منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية والمنظمات المجتمعية (مركز حقوق الإسكان والمهجرين وآخرون-٢٠٠٧-٤٩).
- بناء القدرات والمعرفة المجتمعية والحكومية حول قضايا المياه والصرف الصحي بما في ذلك الحقوق والمسؤوليات والإدارة والمعلومات الفنية (مركز حقوق الإسكان والمهجرين وآخرون-٢٠٠٧-٤٨).
- الرقابة على أعمال المياه والصرف الصحي من جانب الحكومات وأطراف ثالثة (مركز حقوق الإسكان والمهجرين وآخرون-٢٠٠٧-٤٨).
- الوفاء بالوعود وبالتالي إلهام مزيد من التنمية على قاعدة «النجاح يولد النجاح» (ديلو-١٩٩٨-٧٣).
- تأسيس وتطوير المعطيات المشتركة وأنظمة المعلومات ومؤسسات إدارة مصادر المياه والأطر العامة القانونية بين الدول والتي تساعد على دعم جهود الحد من مخاطر النزاعات (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية-٢٠٠٥-١).

يرجى الرجوع إلى المربع ٤,٣ لأمثلة على البنية التنظيمية الناشئة عن سنوات من الخبرة في التطوير المؤسسي الناجح.

«يعتبر دعم المنظمات المحلية التي تعزز المشاركة والتعددية جزءاً من عملية ضمان سلام دائم... من خلال التعزيز الفعال للمنظمات غير الحكومية المحلية في المجتمع المدني، ويمكن تكوين دائرة جماهيرية تحمل الحكومة مسؤولية تبني سياسات تقلل من شأن النزاعات».

هاكيت-٢٠٠٠-٢٧٨

المربع ٤,٢: "التطوير المؤسسي"

الحكومة المجتمعية الناجحة للمياه تساوي إيقافاً ناجحاً للنزاعات

تشكل الهيكلية التنظيمية التي تؤسس المشاركة الديمقراطية وقيادة المجتمع المدني بيئة حيث تنقلص فيها احتمالية وقوع نزاع متعلق بالمياه و"تحويل" النزاعات التي تقع بفعالية، لتأخذ مصلحة خدمات مياه جابو التي تخدم أكثر من ١٠٠٠٠ شخص في جيسوس دي أوتورو في السلفادور (فيالوس-٢٠٠٨) حيث تم وضع هيكلية إدارية بناءً على عملية اتخاذ القرارات المشتركة المؤسسية على النحو التالي:

مجالس القطاع

(تنقسم المدينة إلى ١٠ قطاعات جغرافية يبلغ سكان كل منها نحو ١٠٠٠ نسمة)
يلتقي كافة مستخدمي كل قطاع في نفس اليوم مرة كل شهرين، ويؤدي الامتناع عن الحضور إلى غرامة يحددها المجتمع تضاف إلى فاتورة مياه الشهر التالي

الهيكلية "البنية" الأساسية

مجلس الإدارة العام
(١١ عضواً - عضو على الأقل من كل قطاع إضافة
لممثلين اثنين من الحكومة المحلية)
تعقد الاجتماعات بصفة شهرية
المستوى التشغيلي

مجلس الرقابة والانضباط
(١٠ أعضاء وممثل واحد من كل قطاع)
يقدم الرقابة الاجتماعية من مجلس الإدارة العام
المستوى التشغيلي

تجمع مجالس مدراء القطاعات

(٥٠ عضواً ينتخب ٥ منهم من كل قطاع ويلتقون بصفة نصف سنوية)
ينتخبون مجلس الإدارة من جملة مسؤوليات أخرى

المستوى التنفيذي

كل المناصب القيادية المجتمعية أعلاه غير مدفوعة الاجر وتنتخب ديمقراطياً ولفترة مدتها ثلاث سنوات مع حدود لهذه الفترة، ويعمل طاقم إداري / فني صغير مدفوع الأجر بدوام كامل ويرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة العام، وقد وقع نحو ٣٠ من ملاك الأراضي - أكثر من ٨٠٪ من منطقة تغذية مصدر المياه - على عقود مزودي "خدمات بيئية"، ويتلقى كل مالك أرض دفعة "تخفيزية" قيمتها ١٠٠ دولار تقريباً كل عام وممولة من المستخدمين من خلال فواتيرهم مياههم الشهرية وعند التحقق السنوي من متدربي الجامعة من تطبيق تدابير الحفاظ على التربة وإعادة التشجير وحماية المياه كما هو متفق عليه أعلاه.

«التكنولوجيا المناسبة/ المنطلق التنموي»

يمكن أن تطور التقنيات المستدامة ومنهجيات التنمية الملائمة في السياق الذي تطبق فيه مصادر الرزق تقود إلى الحد من النزاعات.



مزارعة من ليسوتو تروي حديقة صغيرة إنما غنية بالمغذيات ومثمرة للغاية وتنتج الطعام اللازم لإطعام أسرتها

- يتفاهم نزع فتيل التوترات مع شح المياه من خلال ازدياد انتاجية مخرجات استخدام المياه لكل وحدة من المياه عبر الري بالتنقيط وأساليب زراعية أخرى تزيد من نسبة «المحاصيل لكل قطرة» (بوستل وولف-٢٠٠١-ص ٧-٨).
- الاستفادة من منهجيات «المسار اللين» لمطابقة نوعية المياه مع استخداماته كأنظمة المياه الرمادية للري ولطابقة مستوى البنية التحتية مع مستوى الاحتياجات كالتخزين اللامركزي لمياه الأمطار للاستخدامات المنزلية أو الري صغير الحجم بعكس الكبير الحجم والذي كثيراً ما يكون مرافق مركزية عانت من النزاعات (غلايك وولف-٢٠٠٢-ص ١).
- إعادة تقويم التجاوب مع الاحترار العالمي مع التشديد بصورة أكبر على استراتيجيات التكيف في سياسات إدارة المياه وجهود المساعدة من أجل مساعدة الشعوب المهمشة على مواجهة التبعات السلبية للتغيرات المناخية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-٢٠٠٦-ص ٢٨).
- الاعتراف بالأنظمة التقليدية والأصلية لإدارة المياه والتي تم تطويرها والتأكد منها على مدار مئات السنين، ولهذا السبب يجب استيعابها وتأمينها وصيانتها والترويج لها بصورة أفضل كبداية مثبته للمنهجيات المستدامة في مجال حوكمة المياه.
- التواصل على نطاق واسع مع الأبحاث حول طرق تطبيق الحق في المياه والصرف الصحي بما فيها الدروس التي يستفيد منها القائمون على الأرض، ويتمثل هذا الهدف في مشاركة النتائج مع المستفيدين وكذلك مع المؤسسات النظرية (مركز حقوق الإسكان والمهجرين وآخرون-٢٠٠٧-ص ٤٨).

ويبين المربع ٤،٤ مثلاً على تطبيق التكنولوجيا المناسبة / المنطلق التنموي.

المربع ٤,٤: "التكنولوجيا المناسبة/المنطلق التنموي"

الاستقلال المحلي الذي يحل محل النزاعات المحلية المدفوعة بالفساد

تقلص منهجية التنمية المجتمعية التي تطبقها المنظمة البوليفية غير الحكومية "سوما جايا" من احتمال حدوث نزاع من خلال إقامة علاقات مستمرة ولو لفترات متقطعة مع المجتمعات الصغيرة ومخاطبة المسؤولين الحكوميين المحليين في مناطق اختصاص خمس بلديات في سهول جبال الأنديز، وتحدد منظمة "سوما جايا" قوتها في قدرتها على أن تكون مستقلة في تحديد فيما إذا كانت ستستمر في تطبيق المشاريع المجتمعية المستقبلية أم لا ضمن منطقة اختصاص بلدية معينة بناء على أداء مسؤولي الحكومة المحلية، وهذا مكرس لتطبيق مشاريع المياه الملائمة تقنياً (كأنظمة تزويد المياه عن طريق الجاذبية الأرضية ومخضات المياه المحلية المصنوعة يدوياً).

إن منظمة "سوما جايا" قادرة على تحديد فيما إذا ستستمر في العمل في منطقة اختصاص بلدية معينة أو تعليق بدء مشاريع مياه جديدة مؤقتاً من خلال اكتساب الثقة في شركاء التمويل الأجنبي، وقد تكون هناك حاجة إلى تأجيل غير محدد المدة حتى تستأنف البلدية أفضل ممارسات الشفافية والمساءلة، وإذا كان مسؤولو الحكومة المحلية "غير قادرين" كأن يكونوا غير راغبين في الاستمرار في تطبيق أفضل الممارسات، كما أن منظمة "سوما جايا" تقدم لهم "وقتاً للنضوج"، وفي هذه الأثناء يكون سكان القرى المحيطة والذين ينكرون تطبيق مشاريع المياه التي تقودها منظمة "سوما جايا" عادة راغبين تماماً في مساعدة أولئك المسؤولين المنتخبين في عملية "الإنضاج"، وتكون حكومة محلية أكثر فعالية وشفافية إلى جانب مشاركة المواطنين المتزايدة في العمليات الديمقراطية المحلية هي النتيجة، كما تقلص النزاعات الناجمة عن ممارسات تنمية الفساد.

يرى فرد من الإيمارا (براوليو روخاس) مثله مثل القرويين الذين يساعدهم في دوره كمدير منظمة "سوما جايا" جهود المنظمات غير الحكومية على أنها تخدم هدفين أساسيين وهما تلبية الاحتياجات الحيوية للأسر الأصلية الريفية لوصول المياه النظيفة إلى منازلهم، وتعزيز الحكم الرشيد على مستوى مصلحة مياه الشرب المحلية والحكم المحلي. وهو يبتسم عندما يوضح فوائد هذه المنهجية في تقليص النزاعات في التنمية المائية كونه قد واجه حصته العادلة من المسؤولين صعبى المراس:

- يمكننا اختيار الحكومات المحلية الأكثر استعداداً للعمل وعلى الأرجح لاستكمال التزامهم المتفق عليها بأسلوب ملائم، والأكثر رغبة في القيام بالأمرين دون التورط في ممارسات الفساد.
- ليس علينا إيقاف كل شيء مع شركاء الحكومة المحلية المتعددين إذا أصبحت عملية أحدهم مشلولة بسبب المحاربة السياسية أو تجميد أرضة البلديات بسبب وجود مخالفات، ويمكننا منح مزيد من الوقت والجهد لأولئك المهتمين بالعمل ومكافأة الإدارات العامة المحلية الفاعلة ذات الكفاءة.
- يمكننا إيقاف الإجراءات الناجحة التي تتخذها بلدية معينة بالعمل مع البلديات المتعددة كأمثلة إيجابية لما يمكن للآخرين تحقيقه "التطلع إلى ما تقوم به بلدية كالاماركا في تجنيد الأموال من مصادر مختلفة ضمن ميزانيتها.... ولا توفر بلدية كومانشي المعدات الثقيلة لنقل مواد البناء وحسب بل الوعود أيضاً!"

أدوات وتقنيات تحويل النزاعات المتعلقة بالمياه

يقدم مارك م. روجرز في هذا الجزء قائمة بادوات وتقنيات تسوية النزاعات وبناء السلام ذات الصلة التي يمكن أن تساعد في تحويل النزاع حول المياه. ومن المهم ان يجهز القائمون على تنمية المياه بهذه الادوات والتقنيات وذلك لان الظروف غير المتوقعة يمكن أن تؤدي إلى نزاع حول المياه على الرغم من وضع خطط أفضل ، والاستثمار في منع نشوب النزاعات .

على عكس العديد من أنواع أخرى من النزاع ، فان النزاع حول المياه يتيح فرصا قليلة لإنشاء أكبر فطيرة ، وفي هذه الحالة فان إضافة جديدة للمياه في معادلة النزاع فان السيناريوهات الشائعة ستكون صفرا ، وعلى حد سواء فان الاستراتيجيات قد لا تكون قابلة للحياة. ودون أن يكون هناك خيار في توفير المزيد من المياه ، فان الحلول تميل إلى التركيز أكثر على استخدام المياه ، مثل التقاسم العادل للمزيد من الموارد المتاحة، وتحسين كفاءة العرض والطلب ، الحفاظ و / أو تحويل مياه قصيرة الأجل من مناطق أخرى. وعلى الرغم من هذا القيد وعلى رغم القائمة الكاملة من قائمة تحويل النزاع الا ان الادوات والتقنيات ذات الصلة بتسوية النزاعات وبناء السلام يمكن أن تساعد في معالجة النزاع على المياه .

ويعد العديد من أصحاب المصلحة المعنيين تخطيط الحوار بشأن السياسات وتحويل النزاع من الأوجه المتعددة للعمليات التي تعتمد على أدوات وتقنيات مشابهة. ويسفر عدد قليل من هذه التقنيات المستخدمة لوحدها عن التغييرات المطلوبة. وبدلا من ذلك فانه غالبا ما تكون الحاجة ماسة لسلسلة من المبادرات وفقا لاحتياجات الشعب والوقائع في هذا السياق . وتعتبر العديد من التقنيات التي غطت هنا تقنيات أيضا لمنع نشوب النزاعات ، ويمكن أن تكون لها قيمة في أي مرحلة من مراحل النزاع . وبصفة عامة هناك ثلاثة مراحل ، وإن كان نادرا ما يمكن ان تنفصل عن بعضها في أي من مراحل التخطيط لأصحاب المصلحة المتعددين ، بناء السلام ، أو مبادرة قرار النزاع ، وهذه المراحل هي :

١ . الإعداد والأساس

٢ . التخطيط والتفاوض

٣ . التنفيذ والرصد

وللمناصرة دور تلعبه في كثير من الحالات ، ويمكن أن تؤثر في مختلف المراحل أو اللحظات .

إن حسن إدارة المياه تعني بالتحديد ضبط الصراع .

المياه والنزاع

وللمزيد من التفاصيل عن هذه المراحل :

١. الاعداد والاساس^٢ :

- تحليل النزاعات
- تحديد وإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين
- تحسين الاتصالات وبناء الثقة
- تلبية الاحتياجات التاريخية للمصالحة
- تصميم للعملية

٢. التخطيط والتفاوض :

- تحديد خطة العمل للقضايا
- تحديد المصالح
- جمع المعلومات
- تطوير واستكشاف الخيارات
- إشراك وإعلام الدوائر
- الاتفاق التفاوضي

٣. التنفيذ والرصد :

- المناصرة لكسب التأييد الخارجي
- وضع التفاصيل
- رصد الاتفاقات
- إعادة التفاوض حسب الحاجة

ويعتبر مربع (٤،٥) مثال على كيفية تأدية هذا النهج الشامل لإعادة بناء التماسك الاجتماعي بين المجموعات المتقاسمة بسبب النزاع وكيف يمكن أن يؤدي كذلك إلى استعادة المجتمع المحلي للموارد المائية المشتركة.

^٢ مقتبس من فيشر وشاول (٢٠٠١).

مربع (٤,٥): مدرسة بناء السلام: استعادة التماسك الاجتماعي لحماية المياه

أدارت مؤسسة خدمات الاغاثة الكاثوليكية في السلفادور ومنذ عام ٢٠٠٣ مدرسة بناء السلام سنويا ، والتي تهدف إلى تعزيز قدرة منظمي المجتمع من ذوي الخبرة ليكونوا بمثابة حافظ على تعزيز وبلورة مبادرات التحول الاجتماعي في مجتمعاتهم الخاصة. ومع ما يقرب من ثلاثين مشاركا في كل عام ، فإن المشاركة في ورشات العمل لثلاث ايام والتي تعطى خلال فترة تسعة أشهر ، تعالج مجموعة متنوعة من مواضيع بناء السلام ، بدءا من عدم العنف الى حقوق الإنسان ، ومن الوساطة بين النزاع الى المناصرة السياسية.

ولعل أكبر دليل على فعالية هذا البرنامج هو إنجازات الطلاب أنفسهم. خذ على سبيل المثال ، ديميتريا بورتيو :

تشعر بالقلق إزاء التلوث الشديد لنهر جالابا والذي يمر بحيها واحياء الآخرين ، ولقد نظمت في البداية حملة لجمع القمامة على طول النهر. وبعد أقل من أسبوعين بقي الامر كما كان سابقا لاستمرار كب النفايات في هذا المكان ، الا انها ادركت الحاجة لنهج شامل ودائم ، فقادت الجهود للتغلب على المؤسسية، والانقسامات السياسية والجغرافية لبناء التماسك الاجتماعي اللازم للحفاظ على سيطرة فعالة على نوعية الموارد المائية. وكجزء من برنامج مدرسة بناء السلام ، وضعت خطة لمرافقة ، وتدريب ، وتنشيط هيئات المجتمع المدني والهيئات الحكومية القائمة لتنحية الانقسامات الشخصية والعقائدية جانبا في مرحلة الاستقطاب للمجتمع المدني في فترة ما بعد الحرب من أجل اتخاذ موقف موحد في الدفاع عن المياه . وبالحد الأدنى من التمويل الخارجي فقد شملت جهودهم ما يلي:

- تسهيل اللقاءات لإنشاء شبكة بين المؤسسات الحديثة لأصحاب المصلحة الرئيسيين ، بما في ذلك قادة المجتمعات المحليين ، المهنيين الصحيين ، والمسؤولين الحكوميين وتكون مخصصة لتنظيف مياه نهر جالابا .
- التنسيق مع ١٤ من المدارس لتشجيع الطلاب لقيادة دعوة ومناصرة الجهود والخدمة المباشرة والتي تهدف إلى تعزيز صحة النظام الإيكولوجي للنهر.
- الاستفادة من وسائل الإعلام لتعزيز الوعي البيئي بين عامة السكان.

واستمرت ديميتريا وعلى مدار عدة سنوات في مساعدة مجتمعها على تحقيق تغيير كبير في مواقفهم ليس فقط فيما يتعلق بقضايا حماية مستجمعات المياه ، ولكن أيضا من حيث ما يمكن تحقيقه عندما يعمل الناس معا من أجل قضية مشتركة. وهذه بضعة أمثلة ملموسة لهذا التغيير وتتضمن :

- لم تعد المستشفى تكب نفاياتها الطبية في النهر.
- وانشأت البلديات نقاط لجمع النفايات الصلبة.

ليست العملية خطية كما اقترح أنفا ، بل ان أنشطة متعددة وحتى مراحل في كثير من الأحيان قد يتم تشغيلها في نفس الوقت. هناك فن جدولة وتسلسل ، ودمج، وتكرار، زيادة ، وخلق التآزر بين هذه المهام والأدوات والتقنيات المختلفة. دائما ، ومع ذلك ، هناك نقطة انطلاق مشتركة - تقييم النزاع - . وفيما يلي وصف لتفاصيل المراحل.

الاعداد والاساس

تحليل النزاعات

من ثروة من المؤلفات حول تقييم النزاع ، هناك عاملان بالتحديد في تكرار وتعزيز ميزة خاصة^٣ أولا : التقييمات المتصلة بالنزاع حول المياه تحتاج إلى أن تأخذ في عين الاعتبار مجموعة كاملة من الجذور المحتملة والأسباب المباشرة. وكما هو الحال مع العديد من أنواع النزاع ، فإن النزاعات ذات الصلة المرتبطة بالمياه نادرا ما توجد في معزل عن النزاعات الأخرى. ويمكن استخدام المياه لأغراض سياسية وذلك تعبيراً عن السلطة ، كما ويمكن أن يتم استغلالها بدافع الجشع . ان اي تحليل شامل للنزاعات يجب ان يكشف عن اتصالات بين النزاعات المتعلقة بالمياه وغيرها من النزاعات المتزامنة.

ثانياً : على الرغم من عرض القضية والتي قد يبدو أنها تقتصر على بعد واحد ، مثل العدالة الاجتماعية ، الا انه يجب ان يتم التحقيق في مسائل اخرى غيرها مثل الكفاءة البيئية والاقتصادية كجزء من عملية التقييم. قد تظهر قلة قليلة من النزاعات والتي يتم تصنيفها بدقة في هذا النص. نتوقع أن يكون هناك عناصر من هذه المخاوف الثلاثة : العدالة الاجتماعية ، والبيئية / الاهتمامات البيئية ، والكفاءة الاقتصادية. وينبغي على تقييم النزاع ان يزن أهمية كل عامل من العوامل المعنية. وحيثما توفرت الدراسات للأثر البيئي ، المسوحات الهيدرولوجية ، التقييمات والبيانات فانه ينبغي لها أيضا أن تؤخذ بعين الاعتبار في تقييم النزاع .

الملحق (أ) ، «موجز خطوط التحقيق لتقييم المخاطر ذات الصلة من النزاع حول المياه» ، يحتوي على قائمة من الأسئلة الإضافية في الاعتبار عند تقييم النزاعات المتعلقة بالمياه .

تحميد وإشراك جميع أصحاب المصلحة

نظرا للحاجة العالمية للمياه ، فان تحليل شامل وكامل لأصحاب المصلحة المعنيين هو أمر ضروري. ان اطار النزاعات على المياه في كثير من الأحيان يتأثر حسب الأطراف الرئيسية ، مثل المناطق الحضرية والريفية ، والصناعة / الزراعة والمزارع الصغيرة والصناعات الزراعية. ونادرا ما يتأثر اثنين فقط من الفئات المتضررة من النزاعات على المياه أو حلول لهذه النزاعات. قد تثير الحلول نزاعات جديدة بين أصحاب مصالح آخرين. وينبغي على المحللين في النزاعات المتعلقة بالمياه النظر في جميع الجهات المعنية بالمياه، وليس فقط أصحاب المصلحة الذين في متناول اليد.

مربع (٤ و٦) يتناقض مع مبادرتين من مبادرات برمجة المياه. الاولى ، استنادا إلى تقييم شامل للنزاع ، ادى إلى انخفاض الاشتباك وزيادة التعاون. والاخرى خالية من هذه الأسس ، أدت إلى زيادة التوتر الذي يجد له ارضية معدة مسبقا .

^٣ جرد شامل ووصف للمصادر المنشورة لأطر واساليب تقييم النزاع متوفر في منتدى أفريقيا للسلام .
(٢٠٠٤) و Paffenholz و Reychler (٢٠٠٧).

مثلما يشكل تغير المناخ واندلاع الحروب بين الشعوب عامل هدم في بناء المجتمعات ، فإن التفاهم والسلام بين الامم يشكلان عامل استقرار وتقدم في حياة الامم .



اطفال في أفغانستان يواجهون ظروف بيئية صعبة وسنوات طويلة من الصراع المير.

مربع (٦، ٤): مشاريع المياه فيما بعد حرب أنغولا

مقتطفات من T Paffenholz و L. Reyhler (٢٠٠٧).

عند تقييم فعالية بناء السلام لبرامج إعادة تأهيل المياه فيما بعد الحرب في أنغولا نجد نتيجتين مختلفتين تماما: الوكالة الأولى خططت لبرنامجها باستخدام معايير التنمية فقط وانشاء مراكز توزيع المياه في تلك المناطق المشار إليها بواسطة دراسة جدوى المياه. وأدى ذلك إلى توترات خطيرة بين قريتين تقعان في المنطقة. قرية واحدة كاملة من اللاجئين العائدين الذين ينتمون إلى احد اطراف النزاع السابق - حزب الاتحاد الوطني، في حين أن معظم سكان القرية الأخرى تابعة للحزب الحاكم - حركة تحرير أنغولا. وفي حين ان النقطة الجديدة للمياه كانت أقرب إلى قرية حركة تحرير أنغولا، فقد رأى القرويون التابعون لحزب الاتحاد الوطني في ذلك دليلا على أن الحكومة وحركة تحرير أنغولا تحتكر موارد المعونة لمؤيديهم وان وكالات الاغاثة كانت تعمل جنبا إلى جنب معها.

في حين اجرت وكالة المساعدات لبرنامج المياه الثاني دراسة جدوى للمياه بالإضافة إلى تحليل المشاركة في النزاع والسلام. لقد وجهوا دعوة لأصحاب المصالح المتعارضة لاتخاذ قرار مشترك حول اين ينبغي وضع نقاط المياه (مع الأخذ في الاعتبار كلا من دراسة جدوى التطوير و تحليل النزاع / السلام)، وأنشئت أيضا لجان مشتركة لإدارة المياه. وهكذا، فإن هذا البرنامج لم يتسبب بضرر لحالة النزاع، كما ساهم أيضا في بناء السلام المحلي من خلال اللجان المشتركة.

على الرغم من أن المياه يمكن أن يكون قوة توحيد كبيرة، عامل للاستقطاب، والخوف، والجهل، والتحيز والتأمر والتباعد بين الناس. وفي ظروف معينة فان أصحاب المصلحة الأساسيين لا تستفيد من الفرص للحوار والتفاوض حتى يجلبوا معا عن طريق عقد الاجتماعات أو عن طريق الشخصيات العامة التي يحترمها جميع الأطراف، مثل الزعماء الدينيين، وزراء سابقين، القضاة، السفراء، أو حتى المشاهير. ويمكن تسهيل اجتماعات مباشرة في هذه العملية؛ جمع الأطراف معا من أجل عملية تيسير من المهنيين، أو أن تكون جزءا من فريق مختلط.

عقد اللقاء هو خطوة أولية في عملية أكبر. وعلى الرغم من أن أكبر عملية ليست في حاجة لتخطيط في وقت مبكر ليتم تعيينها في مجملها، والمنظمون ليسوا بحاجة لاستباق الخطوات التالية المحتملة. وفي حال اجتمع الناس فانه من الضروري ان يكونوا قادرين على التعبير عن الخيارات المتاحة للحوار والتفاوض.

تحسين الاتصالات وبناء الثقة

تحسين الحوار

يعني الحوار الشيء الكثير بالنسبة لكثير من الناس. والمعنى التقليدي لكلمة «حوار» يشير إلى إجراء مناقشة مع الغرض الحصري لتعزيز التفاهم المتبادل. ليس هناك خطوة مسبقة لاحقة. ولكن الحوار في كثير من الأحيان يشير الى التخطيط، التفاوض وعمليات تعاون اخرى. وبالرجوع الى ارضية الحوار فان الحاجة

عندما تعرف المصلحة العامة بانها متعلقة بالناس الذين يواجهون المشاكل ومن ثم يتم دعمهم من قبل المنظمات الدولية فالاعمال التي تلي ذلك ستحاكي التوترات الهيكلية والثقافية في المجتمع.

"هاكيت، ٢٠٠٠، ص. ٢٨٠"



في أعقاب الحرب الاهلية في أنغولا، يشترك القادة التقليديون في دورة حل النزاعات كجزء من مشروع CRS PARTICIPAR.

تكون لارتباط مستمر ولكن بطريقة تبقي التوقعات بالحد الأدنى كي يكون هناك مجال للمرونة .
ان المربع (٤,٧) يعرض الدروس المستفادة من الجهد المبذول في تعزيز الحوار حول جدل مسألة المياه .

مربع (٤,٧): هو مربع يعرض نتائج الحوار حول أهمية مياه حوض في تنزانيا

مقتطفات من J Sarmett «إدارة النزاع حول المياه من خلال الحوار في حوض بانغاني في تنزانيا» (٢٠٠٥).

لدى حوض بانغاني [تنزانيا] للماء الكثير من النزاعات الكامنة والناشئة (على نطاق حيازته ، امتلاكه والموقع) فيما بين الجماعات المستخدمة لمياهه . وللتصدي لهذه النزاعات أُنشئت ارضيات للحوار في كل موقع لالتقاء الجهات الفاعلة لمناقشة القضايا الخلافية والعمل على تحقيق توافق في الآراء في حلها. . . . وفي حالة واحدة اشرك الاعتراف بفعالية وإلى حد ما إعادة العمل بالنظم التقليدية حينما كان الماء يدار بواسطة القيود الهيدرولوجية وليس الإدارية. وفي حالة واحدة من النزاع حول إمدادات المياه بين المناطق الحضرية في (أروشا) وبين حجم صغير من مستخدمي المصب توقفت عملية الحوار بسبب المصالح السياسية والوطنية .

وجدنا أن عمليات الحوار تتطلب الوقت والموارد وزيادة تكاليف المعاملات التجارية لإدارة المياه . وفي الوقت نفسه ، يمكن للحوار ان يقوي اتحادات مستخدمي المياه ، ويعزز العلاقات بين الحكومة والمجتمعات المحلية ، ويشجع تشكيل جمعيات جديدة لاتحاد مستخدمي المياه . ولدى عمليات الحوار فرصة أفضل للنجاح إذا بدأت قبل حدوث حالة الأزمة. وينبغي أن تشمل عملية الحوار : تحليل للنزاع ، والعلاقة وبناء الثقة ، والتفاوض على الحلول وخطط العمل ، والتنفيذ المشترك لخطط العمل . وكلما كانت العملية أكثر شمولية ستكون النتيجة المحتملة أكثر استدامة وإنصافا .

أصبح المعنى الدقيق لـ «الحوار» مخففاً من خلال الاستخدام المفرط . وكما ذكرنا للتو ، فان المعنى التقليدي لكلمة «حوار» يشير إلى المناقشة مع الغرض الحصري لتعزيز التفاهم المتبادل . توضع توجيهات من قبل CDA لمنظمة التعاون والتنمية (٢٠٠٧) وتقتصر المبادئ التوجيهية التالية :

وبينما لا يوجد توافق في الآراء بشأن وضع تعريف دقيق للحوار ، هناك اتفاق واسع على العناصر التي يتألف منها الحوار في سياق منع النزاعات وبناء السلام :

- انها عملية متمعددة .
- انها تشجع (وتوفر فرصا ل) اختلاف الفرقاء لاجراء محادثات مع بعضهم البعض ، يتفاعلوا وجها لوجه أو محادثات غير مباشرة . ويشمل فريق الفرقاء أطراف النزاع أو النزاع المحتمل ، أو الفصائل داخل الحزب .
- وهو نمط منظم من الاتصالات عندما يكون بناء الخطاب صعب أو طريقة مسدود .
- والغرض منه هو أن يكون لها تأثير إيجابي على النزاع .

وفيما يلي الجوانب الرئيسية للحوار :

- وهناك مجموعة من الأهداف ، تتراوح ببساطة من تحسين الاتصال والعلاقات لاقتراح الحلول السياسية في المفاوضات .
- معالجة مجموعة من القضايا المحددة .
- اختلاف درجات عملية الحوار والمصممة والمطورة بعناية والمبنية على أساس احتياجات ومصالح المجموعة .
- وهناك مجموعة من المشاركين ، من القاعدة الشعبية لأفراد المجتمع الى المستوى المتوسط من النافذين الى المستوى السياسي الرفيع الذين لديهم اتصالات مع صناعات القرار .
- وهناك مجموعة من وظائف وأدوار طرف ثالث .

وتدعو منابر الحوار للمشاركة والتواصل الفعال . ويتم اليوم استخدام العديد من منابر الحوار للمشاركة في التخطيط و / أو التفاوض (Herzig and Chasin ٢٠٠٦).

رفع التوعية

النزاع ذو الصلة بالمياه ينطوي على مجموعة معقدة من القضايا ، والتي يمكن فهمها أفضل عندما ينظر إليها من خلال عدسة التي تقدم مختلف المجالات المهنية . ان تكون صاحب المصلحة لا يعني بالضرورة أن تكون متمكنا تماما من جميع التعقيدات المرتبطة المتصلة بالنزاع حول المياه . ان بعض المبادرات لرفع الوعي هي أنسب شيء محتمل لاي ولجميع القضايا التي أثرت في المقاطع الأولى من هذا النص . ويمكن لهذه المبادرات ان تتراوح ما بين الحملات الإعلامية الوطنية الى بناء المجتمع الى معرفة الحكومة بالحقوق على المياه التي تحمل المسؤوليات وإدارة الموضوع لجمع ونشر المعلومات العلمية المفصلة بشأن مواضيع محددة . وكمثال واحد لزيادة الوعي يشمل الجهود المبذولة لتوعية جميع أصحاب المصلحة (السياسيين والعاملين في مجال التنمية والمشاركين المباشرين) ، فضلا عن عامة الناس ، على النقلة النوعية من تقاسم الموارد المائية الى تقاسم منافع ادارة الموارد المائية واستخدامها ، اخذين بعين الاعتبار حاجات الإنسان والبيئة على حد سواء (رايت وارنر ٢٠٠٨).

مبادرات بناء الثقة

يمكن لمبادرات بناء الثقة تسهيل العلاقات بين مختلف الجهات المعنية ، مثل المجتمعات داخل حدا فاصلا ما ، وتؤدي إلى تحسين الاتصالات والتعاون . ان تقاسم وجبة واحدة هو من التقنيات المشتركة والقوية لبناء الثقة . يطلب من المشاركين الامتناع عن الحديث عن القضايا والنزاعات ، وبدلا من ذلك يجب أن يتشاركوا مع بعضهم البعض كبشر . ويمكن للتبادل ايضا بناء الثقة ، وقد ينطوي على ذلك زيارة الوفود أو تبادل لبلافات الفيديو أو اشرطة الصوت الرسمية . ويمكن ايضا لحسن النوايا من جانب واحد أو المتبادلة والتي تكون غير مشروطة من أن تساعد أيضا على بناء الثقة .

تلبية الاحتياجات التاريخية للمصاطة

مربع (٤,٨): الصومال وإثيوبيا : عدم حل النزاعات التاريخية اعاق التعاون على استخدام المياه

مقتطفات من ا. محمد ، «الحاجة إلى التعاون عبر النهر» (٢٠٠٢).

تقع الصومال في نهاية منطقة المصب المستخدمة الضعيفة ، وهو الموقف الاقل إيجابيا لاتخاذ شروطا مائية . وتعتمد الصومال بصورة دائمة كثيرا على الإجراءات التي تتخذها إثيوبيا . وعلى الرغم من أن مسألة نهري جوبا وشبيلي هي قضية خفية وقوية ومن الممكن أن تنفجر في أي وقت في المستقبل الا أنه لا يمكن البدء بمفاوضات قبل الشروع في معالجة الأسباب الأساسية للنزاعات التاريخية والتوترات الحالية . وفي ضوء رؤية المنطقة حاليا والظروف السياسية ، فضلا عن الحقائق التاريخية ، فانه من غير المرجح ان تدرك المنطقة الحاجة الماسة للتعاون ، ويبدو ان النزاع حول المياه في المستقبل لا مفر منه .

في حالات مثل التي وصفت في مربع (٤,٨) أعلاه ، يمكن ان يحدث تقدما قليلا في الوقت الحاضر حتى إغلاق صفحة أحداث الماضي ليتحقق رضي الجميع . قد لا يكون للمسائل التي لم تحل علاقة بالمياه ، وقد يكون هناك اهتمام لأصحاب المصلحة حتى الذين لقوا حتفهم منذ عقود ، حتى أن الناس لم تعد تذكر جذور المشكلة .

المياه والنزاع

ان المصالحة هي الرابطة بين «الحقيقة، العدالة، السلام والرحمة» (J.Pledrach، ١٩٩٧). ان خيارات برمجة المصالحة عادة ما تكون ثقافة محددة . وهناك عدد من المقاربات المشتركة لتحقيق المصالحة ، وقد تحتاج البرامج توظيف أو اختيار مقاربات متعددة .

- إنتاج سجلات تاريخية متبادلة ومقبولة : يتم تسجيل التاريخ ويعكس هذا التسجيل تحيز مؤلفيه . ويمكن لتحضير تاريخ النزاع إدخال لغة جديدة ومفاهيم جديدة لطي صفحة قضايا محددة ذات شأن. وهذا قد يتطلب اجراء بحوث تعاونية من قبل المؤرخين الذين يمثلون جميع أصحاب المصلحة .
- اجراءات التضامن : ان التجمعات الاحتفالية قد تجمع بين جميع الجهات المعنية للاحتفال بالمصالح المشتركة مما يمكن أن تخدم في إغلاق وطي حقبة من النزاع وفتح عهد جديد ، حقبة من التعاون . وكثيرا ما تحتاج هذه الأحداث لشهورا من التحضير ، بما في ذلك ، في بعض الأحيان ، التحضير لعمل واحد (الكنيسة، فيسر ، وجونسون ، ٢٠٠٢).
- التطهير وإعادة قبول الطقوس : عندما يتم تحديد الجناة الفرديون ، وفي بعض الحالات ، المحكومين سابقا ، فان الطقوس العائدة تعمل على التوفيق بين الجاني / ة و مجتمعه / ا .
- تقديم اعتذار علني : قد يقود الاعتذار العلني الى خدمة وطي صفحة الماضي وتحويل التركيز على ما يجب أن يحدث في المستقبل . هذا النهج يمكن أن يتم بأثر رجعي ، كما هو الحال بالنسبة للإدارات الحالية التي تعتذر عن أخطاء الإدارات السابقة .
- التعويضات : كلما كان الموضوع اكثر واقعية كلما اصبحت التعويضات أكثر قابلية للتحقيق . ويمكن ان تكون التعويضات جاهزة للأشياء المادية التي تقدر قيمتها بسهولة . ولكن كيف يمكن للمرء التعويض عن الكرامة المفقودة ؟ قد تكون التعويضات الرمزية مقبولة . قد تحتاج التعويضات إلى أن تكون مصحوبة بالاعتذارات العلنية ، السجلات التاريخية المنقحة ، أو فعاليات التضامن .
- العمل الإيجابي : وهذا راجع إلى الإعداد الإضافي أو الاستثمار اللازم لضمان أن كلا من الأفراد والفئات المميزة والمحرومة من الناس القادمين من نقاط وخلفيات مختلفة قادرين على تحقيق النتائج نفسها . على سبيل المثال ، على الرغم من تلقي مجموعتين لحصة متساوية من المياه ، إلا ان مجموعة واحدة لديها القدرة على تخزين المياه غير المستخدمة والاستفادة من ذلك خلال ذروة الطلب ، والأخرى لا تفعل الشيء ذاته ، فبالتالي ان الوصول الى المياه ليس عادلا في هذه الحالة ، فالمجموعة التي تخزن المياه لها قدرة أكبر للوصول للمياه ، على الرغم من حصولهم على نفس الحجم من المياه . في هذه الحالة ، قد يشمل العمل الإيجابي البناء مماثلة سعة التخزين للمجموعة المحرومة .

تصميم عملية

على الرغم من أن هذا النص يصف عملية عامة وشاملة ، الا ان هناك العديد من القرارات التي تدخل في تطوير عملية محددة من شأنها أن تستجيب لاحتياجات المشاركين والتحديات التي تواجههم . وترتبط هذه العملية ومشاركة أصحاب المصلحة ارتباطا وثيقا .

تتفوق السلطة السياسية في كثير من الأحيان على المخاوف الشعبية ، ولكن نادرا ما تمحوها . ويمكن أن ينضج النزاع إلى الأبد عندما تتمتع السلطة السياسية المصالح الشعبية . وغالبا ما تتسم مستويات المشاركات الشعبية في ظل هكذا ظروف بالتلاعب ، الجمالية ، الرمزية ، أو التنافسية (هارت ١٩٩٢).

انه من المرجح ان تؤدي عملية حقيقية للمزيد من العطاء والأخذ إلى حلول أكثر دائمية . وتتسم مستويات المشاركة في ظل هذه الظروف بالتشاورية ، سلطة صنع القرار من جانب واحد ، وتعاونية صنع القرار .

وهناك عدد من الأدوات المعروفة جيدا لبناء الشعبية والسياسية والمسرودة في مقطع إشراك وإعلام المقومات في مرحلة التخطيط والتفاوض. وتشتمل الخيارات العملية ولكنها لا تقتصر على: رفع التوعية؛ بناء الثقة، وتحليل النزاع، الحوار، البحث؛ تصور مستقبل مشترك، التخطيط، التفاوض، استخدام طرف ثالث -ميسرين محايدين-؛ والمناصرة بين الآخرين. تحول النزاع ليس خطيا، وكثيرا ما ينطوي على عمليات متعددة أو سلسلة من العمليات. ويتحرك المشاركون في جيئة وذهابا في تسلسل فريد مصمم خصيصا لاحتياجاتهم الخاصة. وهناك العدد القليل من الخيارات والتي ذكرت هنا ليست معالجة في مكان آخر.

البناء على العمليات المعروفة والثبته

ان الأساليب التقليدية لتسوية المنازعات عادة ما تكون معروفة ومقبولة من جانب المجتمعات:

على المستوى المحلي، ان آليات المجتمع التقليدية هي بالفعل مناسبة تماما لظروف محلية محددة، وبالتالي فهي أكثر سهولة كي يعتمدها المجتمع. ومن الأمثلة على ذلك لجنة *Chaffa*، وهي مؤسسة إدارية تقليدية للمياه لشعب بوران في منطقة القرن الأفريقي، أو برلمان آرفاري، وهو هيئة غير رسمية لاتخاذ القرار وهيئة حل للنزاع على أساس العادات والتقاليد لنهر آرفاري الصغير في ولاية راجستان، الهند. (وولف وآخرون ٢٠٠٥).

نادرا ما يكون الماء مسألة جديدة، وغالبا ما تكون الممارسات التقليدية والطويلة الأمد أماكن جيدة للبدء في النظر في البدائل. وفي كثير من الأحيان ان التحقق التقديري لما فعل بالماضي يولد الخيارات الممكنة للاخذ بها بعين الاعتبار. يجب ان نولي الاهتمام لضمان عدم تهميش الفئات التي همشت في الماضي عند التطبيق الحالي للخيارات التي عملت في السابق.

تصور مستقبل مشترك

ان تصور ممارسات يساعد في توسيع عدد من الخيارات وتحديد اتجاه واسع للمستقبل. يمكن أن تكون هذه العمليات من الأسفل الى الأعلى والتي تبدأ على مستوى القاعدة الشعبية، أو العمليات المتتالية التي تنشأ من الأعلى في التسلسل الهرمي للدولة، لأن القصد من ذلك هو التوسع في عدد من الخيارات وتوليد فرص خلاقة، يمكن التصور أن يكون مفيدا جدا في العمل مع أعداد كبيرة من المشاركين في مجموعات صغيرة كثيرة موزعة على مواقع مختلفة محررة من قيود الماضي والحاضر، يمكن التصور أن يكشف عن التطلعات المشتركة من قبل الاشخاص المتنازعين (دوغان ٢٠٠٣).

استخدام بحوث لتوليد خيارات

ان وظيفة باني السلام هي لتوسيع عدد من الخيارات. وخطوة هامة في هذا المجال هي الفصل بين عملية تحديد الخيارات من عملية تقييم جدوى هذه الخيارات. ولأن الأحراب في كثير من الأحيان ما تدخل المفاوضات والعمليات التعاونية بعد أن قررت بالفعل النتائج المرجوة منها، فانهم سيعلقوا التقييم حتى يتم تحديد جميع الخيارات لديهم. هذا يمكن أن يكون صعبا للغاية للفنيين المشاركين في المفاوضات الذين تم تدريبهم على التركيز على «أفضل خيار» و / أو المامورين الذين «يقولون لنا ما يجب القيام به هنا».

إذا كان الباحث ليس من أصحاب المصلحة الأساسية، فانه من الأرجح ان لا يكون له او لها أي دور في صنع القرار. وبدلا من ذلك، يمكن للباحثين تقديم مساهمات هامة، من خلال وضع مختلف الاحتمالات، مع وصف واضح لمزايا ومسؤوليات كل خيار. كما ويمكن للباحثين لفت الانتباه إلى الأفكار والخيارات الجديدة لأصحاب المصلحة الأساسيين. ويمكن لهم أن يوفر معلومات عن كفاءة الطرق التقليدية. كما ويمكن للباحثين أيضا تبادل المعلومات والخبرات والنتائج من أماكن أخرى، حيث استخدام الخيارات المختلفة.

قد يكون للحلول التقنية عواقب اجتماعية غير مقبولة ، وبالتالي تولد نزاع إضافي . وهذه احيانا تكون ضمن إطار ما يعرف ب «المعاصرة» في مقابل «التقنيات التقليدية» . وفي بعض الحالات ، قد لا يكون من الممكن الفصل بين المكونات الاجتماعية والتقنية . ان تحديد المصالح الاجتماعية وراء بدائل تقنية محددة يساعد في تحديد معايير هامة لتقييم الخيارات التقنية . على سبيل المثال ، القرب من موقع مهم دينيا قد يتطلب اختيار موقع بديل أقل مرغوب فيه من الناحية التقنية . ان مربع (٩،٤) هو مثال على هذا النداء من أجل مزيد من الاحترام المتبادل بين المروجين للميزة التقنية وأنصار البراعة الاجتماعية .

(٩،٤): هو مربع عن تسهيل المياه الدولية المشتركة في جنوب أفريقيا ، دعوة لتحقيق لتوازن التقنية والاجتماعية مقتطفات من *Turton . A* . «وجهة نظر جنوب أفريقيا بشأن ادارة موارد المياه العابرة للحدود» (٢٠٠٣).

تزيد اختلافات البيانات فوارق الطاقة في أحواض الأنهار في جنوب أفريقيا ، بوصفها عوامل أساسية للنزاع . ان هيئة تسهيل المياه الدولية المشتركة تعمل في ظل خطر هيمنة البلدان المتقدمة التكنولوجية في الشمال عليها مع انحياز نحو الحلول التقنية ، التي من شأنها التقليل من أهمية النماذج الأصلية للمعرفة القابلة للحياة والجيدة في بعض الأوساط الاجتماعية في البلدان النامية في الجنوب . وكمثال واحد من معارف السكان الأصليين لمثل هذه القدرة الطبيعية هي ان للمياه عنصر من عناصر التعاون في المناطق شبه القاحلة في أفريقيا الجنوبية . في بوتسوانا ، على سبيل المثال ، تدعى العملة المحلية -بولا- والتي تعني حرفيا «المطر» ولكنها تعني ثقافيا «قد يكون لديك وفرة مرتبطة بالمطر» .

ويجب أن تكون هيئة تسهيل المياه الدولية المشتركة قادرة على اتخاذ هذه الفروق المحلية بالحسبان إذا أريد لها أن تظل شراكة حقيقية بين الأنداد . وإذا تطورت هذه الهيئة إلى اخرى شمالية مهمين عليها فقط ، فان ذلك ينطوي على خطر بالغ من أن تصبح شرعيته في الجنوب النامية ملغية .

ويمكن للفنيين ان يكونوا مصدرا للأفكار وخيارات جديدة لأصحاب المصلحة الأساسيين . ويمكن أن يساعدوا أيضا في وضع معايير إضافية يتم من خلالها تقييم الخيارات وتثقيف صناعات القرار حول المعايير في مجال خبرة الفنيين .

وينبغي على العاملين في مجال تنمية المياه ان يكونوا حذرين من الحالات التي يكون فيها كل طرف يريد استخدام الفنيين «الخاصة به» . قد يساء تفسير شرعية الاختلاف في وجهات النظر التقنية كسوء النية أو التلاعب ، واجبار العملية برمتها على التوقف . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن نعتزف بأن هناك خلافات داخل المجالات التقنية التي قد لا يكون لها علاقة مع الوضع الراهن . ان وجود فريق تقني مشترك يمكن ان يساعد على الحفاظ على اقتضار اختلاف الراي في الفوارق التقنية على فريق مشترك ، حيث يمكن أن يكونوا موجهين على أساس الجدارة الفنية بدلا من التفضيل السياسي .

قد تنبع مقاومة الأساليب الجديدة أو التكنولوجيات الجديدة من جهل وليس معارضة مستنيرة . قد تساعد وسائل الإعلام ، التعليم ، التوعية ، رسائل الاتصالات وغيرها من أشكال تقاسم المعلومات وإذكاء الوعي في أن تكون مفيدة في التصدي للشائعات ، ومعالجة المخاوف ، وإبلاغ الجهات المعنية عن فرص للمشاركة .

التيسير وتسوية المنازعات

يمكن لطرف خارجي محايد تسهيل طائفة واسعة من عمليات تسوية المنازعات . وان وكالات دولية كبيرة في بعض الأحيان تستخدم خدمات أمين المظالم . على سبيل المثال ، في بعض النزاعات التي ترتبط بالبنك الدولي ، فان مكتب مستشار أمين المظالم يخدم بمثابة آلية مستقلة لمؤسسة التمويل الدولية ولوكالة الاستثمار المتعددة الأطراف . ولدى مكتب مكتب مستشار أمين المظالم امكانية الوصول الى اي جماعة او حزب لديهم شكاوى او مظالم عن مؤسسة التمويل الدولية أو وكالة الاستثمار المتعددة الأطراف .

ويقدم العديد من أمناء المظالم خدماتهم حول ممارسة الوساطة. ومع الاختلاف إلى حد ما في النماذج ، فإنه غالباً ما يتوقع أمين المظالم كالوسيط أن تيسير التوصل إلى حل مقبول بشكل متبادل ، بدلاً من فرض الحكم. ويكمن الفرق الأساسي بين أمناء المظالم والوسطاء في علاقتهم بالأطراف . ويكون أمين المظالم في كثير من الأحيان إما موظف مع أحد الطرفين أو موظف في الخدمة بموجب عقد مع احد الطرفين ، في حين ما يميل الوسطاء للعمل كمتطوعين أو على أساس الأجر العادل من جميع الأطراف .

وتقيد الاحكام بتحميل الحكم . وقد يكون الحكم إما ملزماً أو غير ملزم اعتماداً على الشروط التي وضعت قبل انعقاد الجلسة . ويشبه دور المحكم في القانون الوضعي العديد من الآليات التقليدية لتسوية المنازعات ، مثل تلك المذكورة أعلاه ، والحكماء من بوروندي ، وهم لجنة من شيوخ القرية المعروفين حالياً .

دعوى

في كثير من الاحيان تفصل المحاكم في المنازعات ذات الصلة بالمياه في نطاق ولايتها. وعادة ما يكون هناك مجالاً للتفاوض متى ما انعقدت جلسات الحكم . تصاغ الأحكام إلى أوامر محكمة والتي قد تكون قابلة للتنفيذ من خلال تطبيق القانون ووكالات الهيئات التنظيمية.

التخطيط والتفاوض

تقديم اجندة - قضايا للعمل عليها

المشاركين وأصحاب المصلحة في حاجة إلى معرفة أهداف هذه المبادرة وما هي القضايا التي سيتم معالجتها من خلال عملية الدمج (فيشر ويوري ١٩٨١) . وتشمل الأهداف المحتملة بناء العلاقة ، تحقيق وظائف استشارية وتساورية ، جمع ونشر المعلومات ، صنع القرار ، التأثير على السياسة العامة ، تسوية المنازعات وبناء التحالفات وكل ذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ان القضايا ملموسة وقابلة للتداول ، فعلى سبيل المثال قضايا مثل «الحصول على المياه لأغراض الشرب والزراعة.» لا ينبغي أن توضع في إطار واحد من حيث الشروط المفضلة للحلول لأحد المشاركين ، مثل : «استخدام الماء لأغراض الزراعة في المناطق الحضرية يجب أن تكون محفوظة لمياه الشرب .» ومن المهم وضع القضايا في إطار اللغة المقبولة لدى جميع أصحاب المصلحة . فعلى سبيل المثال في عملية حيث ينخرط المجتمع وشركة تعدين المناجم قد تحجم الشركة عن الدخول في مناقشة حول «التلوث» ولكنها نفسها قد تكون أكثر انفتاحاً للبحث في «نوعية المياه» .

ان تقديم قائمة واسعة من القضايا في وقت مبكر يساعد الناس على التوقع والتحضير . وربما تسمح أيضاً للناس استيعاب قضايا معينة في تبادل للنظر في القضايا الأخرى التي هي أكثر أهمية بالنسبة لهم وتحديد أي القضايا التي تعالج أولاً والتي قد تكون صعبة وتشكل تحدي لهم . يحلو للبعض قطف الثمار المعلقة لإثبات إمكانية التوصل لاتفاق . ويفضل آخرون البدء مع صلب الموضوع ، اخذين بالعلم انه اذا تم حل صلب الموضوع فان العديد من القضايا الأخرى سيتم إسقاطها .

المياه والنزاع

تحديد المصالح

المصالح هي التي تدفع الناس إلى تفضيل حلول معينة على الأخرى . فعلى سبيل المثال ، ان المقيمين العاطلين عن العمل من منطقة مقترح بناء لمحطة الطاقة الكهرومائية الصغيرة فيها قد يفضلوا لصالح بناء المحطة لرغبتهم العمل لشركة البناء في نهاية المطاف . موقفهم هو أن يتم بناء المحطة ومصالحهم هي فرص العمل في المستقبل . معرفة مصالح أصحاب المصلحة يساعد على التركيز على استكشاف الحلول ويخدم في اختيار واقع لتقديم مقترحات لاحقة (غارني وكارل ٢٠٠٣).

جمع المعلومات

وكما ذكر أعلاه في إطار تصميم العملية ، فان وظيفة باني السلام يمكن أن تساعد على توسيع عدد من الخيارات ، ويمكن ان يقدم الباحثون مساهمات هامة من خلال وضع مختلف الاحتمالات ، مع وصف واضح للأصول ومسؤوليات كل خيار . ويمكن توجيه الانتباه إلى الأفكار والخيارات الجديدة أو تقديم معلومات عن كفاءة الطرق التقليدية.

كما يمكن للباحثين جمع البيانات الجديدة ذات الصلة إلى الأطراف في نزاع أو تبادل المعلومات والتناجح من التجارب الأخرى ، مثل الدروس المستفادة من مبادرات الحوار بين أصحاب المصالح العابرة للحدود الوطنية (على سبيل المثال : اللجنة العالمية للسود).

كما ويمكن أن تساعد الأبحاث أيضا المشاركين في التعرف على المطالب العالمية التي تدفع باتجاه الضغوط على الموارد المحلية والتي تنتج النزاعات التجارية والزراعية ذات الصلة بالمياه من مزارع الروبيان وسمك السلمون إلى المشاريع الكهرومائية الضخمة (كونكا ٢٠٠٦ ، ص ٣ ؛ كامبل ٢٠٠٨).

تطوير واستكشاف الخيارات

ملفات دراسية

تقدم الحلقة الدراسية لمجموعات صغيرة ومتنوعة مجالات لمناقشات متعمقة ، عادية وطويلة ومداوات حول موضوع معين أو قضية معينة . ان الحلقات الدراسية تساعد في إعلام المواطنين ، الذين هم بعد ذلك في وضع أفضل للمساهمة في تخطيط وإدارة الموارد الطبيعية المحلية . فعلى سبيل المثال قد تكون شكلت الحلقة الدراسية لاكتشاف المزيد عن مصلحة معينة مثل مشاركة المجتمع المحلي في رصد نوعية المياه .

حلقة دراسية تضم مجموعة متنوعة من ١٠-١٥ من الناس الذين يجتمعون بانتظام على مدى فترة اسابيع او اشهر لمعالجة قضية عامة حاسمة بطريقة ديمقراطية وتعاونية . والميسر يخدم المجموعة عن طريق الحفاظ على مناقشة مركزة ، ومساعدة المجموعة في وجهات النظر المختلفة ، ومعالجة المسائل الصعبة وليس بصفته خبيرا في هذه القضية . وغالبا ما تقدم الحلقة الدراسية دورات حول التجربة الشخصية ، وتوفر دورات هذه المسألة منظور أوسع ، وفي نهاية المطاف ، إلى منحى جلسات العمل . ان الحلقات الدراسية أعظم الوصول والتأثير عندما تشرك المنظمات المشاركة في الوقت نفسه أعداد كبيرة من المواطنين - وفي بعض الحالات الآلاف - في العشرات من الحلقات الدراسية عن قضية عامة وهامة (ولاية فيكتوريا ، أستراليا ٢٠٠٧).

إشراك وإعلام الدوائر

تنطوي النزاعات المرتبطة بالمياه دائما على أعداد كبيرة من أصحاب المصالح والهيئات . إن نجاح أي مبادرة لبناء السلام يعتمد دائما على رضا أصحاب المصلحة . لذلك فان العمليات ينبغي أن تشمل سبل لإشراك دوري وإبلاغ الجهات المعنية والهيئات المكونة الذين لا يشاركون مباشرة في هذه العملية . ان قياس ردود فعل الهيئات واخذ

التعليقات العادية مهم أيضا. وهناك عدد من الطرق الشائعة لمعالجة التحديات على نطاق واسع من المبادرات. فمن الممكن ان:

- إنشاء عمليات الأكواديون التي تتجاوز الحدود الإدارية الرأسية.
- إنشاء مجموعات استشارية موضوعية.
- تنظيم اجتماعات عادية على نطاق واسع للمجتمع .
- المسح واستطلاعات رأي أصحاب المصلحة والهيئات ونشر النتائج.
- تنظيم جلسات استماع عامة.

الاتفاق التفاوضي

تنطوي العمليات القائمة على المشاركة في التخطيط ، وضع السياسات ، وتسوية المنازعات دائما على التفاوض. ويتضمن نهجين شائعين في أوساط التنمية ما يلي :

تستند ممارسات التفاوض في المجتمع : تسعى الكثير من المنظمات غير الحكومية إلى خلق مساحة مادية للتفاوض بين المجتمعات والدولة ، أو على الأقل ، السلطات المحلية. وتستثمر قلة من المنظمات غير الحكومية في تدريب المفاوضات اللازمة لثبات المجتمع على المشاركة بفعالية أكبر في المفاوضات مع السلطات المحلية.

التيسير المهني : يجب على السلطات المحلية والمجتمعات ايجاد سبل للعمل معا والحفاظ على العلاقات الرئيسية. ان الميسرين المهنيين الذين لديهم تعمق في معرفة ديناميكيات المجموعة ، التعددية الحزبية في التفاوض ، والتفاعل بين الثقافات يمكن ان يساعدوا في الحفاظ على تقدم المبادرات التعاونية قدما. وباستخدام مجموعة من الأدوات المتخصصة يمكن للميسرين أن يساعدوا المشاركين في دمج الفكر والعمل كي يحققوا تحقيق المزيد من النتائج الحكيمة والعادلة .

وتختلف المفاوضات المتعددة الاطراف عن المفاوضات الكلاسيكية بين طرفين . عندما ينخرط أعداد كبيرة من أصحاب المصلحة فسيكون هناك الكثير من العمل المحول والمزيد من المعلومات للعمل معها . وهذا ما قد يتطلب استخدام وسطاء متعددين . وبالإضافة إلى ذلك ، قد تتطور التحالفات أو التحول في نقاط مختلفة في هذه العملية ، أو حول شكل حلول محددة ، مما يجعل من التحالفات وبناء توافق الآراء تحديا .

لأصحاب المصالح المختلفة قدرات اتصال وتفاوض مختلفة . ولجعل عملية التفاوض عادلة فهذا يشمل ضمانات معينة أو الاحتياطات ، مثل القواعد الأساسية ، استخدام الوسطاء المحايدين ، ما يكفي من الوقت للتشاور التأسيسي ، المساواة في الحصول على المعلومات ، الحد من استخدام المصطلحات التقنية ، وغيرها من التقنيات التي تساعد على سد الفجوات بين المشاركين ، وجعل هذه العملية تبدو سهلة الفهم ونزيهة ، وممكنة للجميع .

(٤,١٠) وهو المربع الذي يمثل حالة من حيث الاستخدام المناسب للحوافز من قبل أطراف ثالثة والتي ساعدت جميع أطراف النزاع من أجل التفاوض بشأن التوصل إلى اتفاق حول تقاسم موارد المياه .

وجهاء القبائل في اثيوبيا يجتمعون مع وفد المنظمة الدولية CRS للتحضير ليوم افتتاح مشروع المياه في مدينة "كوبي جيغيبا".



يجتمع أعضاء من المجتمع المحلي في اثيوبيا مع وفد من CRS في سياق تحضيراتهم لتدشين مشروع مياه في ايه جيغيبا.

مربع (٤,١٠): معاهدة مياه نهر السند: موانع للتفاوض على اتفاقات

الإقناع والإكراه، الجزرة والعصا، وهما تقنيات لاختبار الوقت تطبق لإقناع الخصوم معارضتهم للتحرك في صالحهم. وفي بعض الأحيان، يمكن لطرف ثالث أن يؤدي دورا هاما في جلب الخصوم معا من أجل التعاون في إدارة الموارد المائية المشتركة. والمثال الكلاسيكي لهذا الموضوع هو تشارك عدة دول غربية، والبنك الدولي في إتاحة «الجزرة» الأموال الكبيرة للسدود الباكستانية وقنوات الري الهندية حسب نتائج معاهدة مياه نهر السند في عام ١٩٦٠، والتي تقسم الموارد المائية المتاحة لنهر السند بين هذين البلدين، على الرغم من العداء التاريخي بينهما (كلير ٢٠٠١).

"لا تتنازل بالقوة عن شيء دون طلب شيء في المقابل، لم تفعل ذلك قط ولن تفعل ذلك ابدا."
فريديريك دوغلس، ١٨٥٧

التنفيذ والرصد

المناصرة لكسب الدعم الخارجي

المناصرة هي العملية التي تستخدم التعليم، التنظيم، البحوث، والسلطة في التأثير على تغيير السياسة. قد يعني تغيير السياسة خلق سياسات جديدة، إصلاح السياسات القائمة للحصول على قدر أكبر من المساواة، أو لضمان أن يتم تنفيذ وإنفاذ السياسات القائمة. كما تستخدم المناصرة لتحمل واضعي السياسات المساءلة عن الوفاء بمسؤولياتهم.

قد يكون من المفيد توظيف المناصرة في النزاعات المرتبطة بالمياه في لحظات او مراحل مختلفة من مراحل العملية. قد يكون جزءا من التحضير والأساسات، أو التخطيط لعملية النزاع، بدلا من التنفيذ. ومع ذلك ان الضمانات هنا على أساس أن المناصرة تأتي في بعض الأحيان إلى لعب دور خاص للعدالة ومبادرة بناء السلام -مثل النضال من أجل حقوق المياه - حيث يبدأ تنفيذه.

يمكن ان تنجم النزاعات المتعلقة بالمياه عن القرارات التي تتخذ داخل هياكل القيادة المحلية، والهيئات التشريعية الوطنية، أو المؤسسات القوية الأخرى. وفي هذه الحالات، فانه من الضرورة بذل جهود لإصلاح السياسات الضارة أو غير الفعالة. والحلول التي قد تتحقق من خلال عمليات غير رسمية قد يكون لها آثار ضمنية. وقد يتطلب وضع الحلول المتبادلة والمتفق عليها ضمن السياسة العامة من أجل أن ينظر إليها على أنها مشروعة وقابلة للتنفيذ.

لقد اضافت العولمة طبقة جديدة من أصحاب المصلحة، كما يتضح في كوشابامبا التي سبق ذكرها «ثورة المياه» مثال (مربع ٢١). وفي المسائل المتصلة بالتعددين والمعروضة في المربع (٤ و١١) أدناه. قد يكون للسياسة العامة في بلد واحد عواقب وخيمة على بلد آخر. ولدى الشركات جهودها الخاصة بها والمعقدة، مما يدفع في كثير من الأحيان جداول الأعمال التي هي في نزاع مباشر مع الأولويات المحلية. فعلى سبيل المثال، شن حملات من قبل التحالفات العابرة للحدود الوطنية لمنظمات المجتمع المدني كان فعالا للغاية في احيان كثيرة في تحدي للمواقف التي اتخذتها الشركات التي تمثل الصناعات الاستخراجية.

أما بالنسبة لتزايد هذه العولمة للتضامن ، فإن كين كونكا يحدد «اثنين من الثورات العالمية في وقت واحد من الاتصالات والديمقراطية» والتي تجعل منه ممكنا (٢٠٠٦ ، ص ١). ان التوسع في جميع أنحاء العالم في الوصول إلى تكنولوجيات الاتصالات غير المكلفة أدى الى التوسع في زيادة فرص الحصول على المعلومات وانفجار في شبكات وطنية وعالمية . ان الترابط بين المجتمعات المتضررة وبين جماعات المناصرة المتعاطفة معها في جميع أنحاء العالم من الممكن حصوله . وفي غضون ذلك فقد ازداد عدد البلدان الديمقراطية من ما يقرب من ٣٠ في عام ١٩٧٥ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٢٠٠٢) إلى أكثر من ١٤٠ بلدا في عام ٢٠٠٦ والتي تجري انتخابات متعددة الأحزاب ، على الرغم من الإشارة إلى أنه في أكثر من مائة من تلك البلدان ما زالت الحريات المدنية والسياسية محدودة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٢٠٠٦).

في وادي "فاللي دي سيريا" في هوندوراس ، هيث لدى شركة "غولدكوب" منجم ذهب ، وجدت احدي الدراسات أن نسبة الوفيات ما بين الاطفال هي أعلى باثني عشرة مرة من المعدل القومي .
ماكينلي ، ٢٠٠٧

مربع (٤،١١) التعديين: تجسير الفجوة بين أولئك الذين يهتمون الأرباب وأولئك الذين يعانون

يحتاج أصحاب مصالح رأس المال في الشركات العالمية للتعدين لادراك الأضرار التي تصيب على الصعيد المحلية من قبل الشركات التي استثمروا فيها . فعلى سبيل المثال في وادي سيريا في هندوراس ، حيث للولايات المتحدة وكندا شركة عالمية (سان مارتن) للتنجيم عن الذهب والتي ظلت تعمل لمدة ست سنوات ، ان تسعة عشر من الأنهار الرئيسية في المنطقة والبالغة ثلاث وعشرين قد جفت تماما . وقد اظهر رصد مصادر المياه الأخرى وجود المعادن الثقيلة والسيانيد بمستويات أعلى بكثير من المستويات القصى المسموح بها ، كما حددتها منظمة الصحة العالمية . هناك ارتفاع نسبي لمرض الجهاز التنفسي ، الجلد ، أمراض العيون مع فقدان الشعر بالنسبة لأطفال المنطقة ، والتي ينسبها الأطباء الى تلوث المياه بالمعادن الثقيلة . واثبتت دراسة أنجزت في عام ٢٠٠٦ ان مستويات وفيات الرضع في وادي سيريا يكون ١٢ مرة أعلى من المتوسط الوطني (ماكينلي ٢٠٠٧).

وخلصت الدعوة للتغيير في سياق مماثل من العنف الذي لحق بالبيئة المحلية والمجتمعات من خلال عمليات التعدين في بوليفيا ، دراسة بوب دونسمور لشبكة UMAVIDA للكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة الأمريكية .

لا يتمتع السكان المتضررين من التلوث والتعدين عمليا بأي نفوذ سياسي . تماما مثل الماء والأرض ، فهم جزء من التراث المتضرر نتيجة الحاجة إلى زيادة رأس المال . ويجب ان يكون المساهمين في شركات التعدين على بينة من البيانات الصعبة القادمة من المجتمعات ، لقد اريقت الدماء وامتد تأثير التلوث من التعدين على المياه والأرض . . . ويجب علينا وضع الشركات في موقف العبودية للإنسانية والخلق . (اتصال شخصي الثاني من تموز / يوليو ٢٠٠٨)

المياه والنزاع

أمثلة على مبادرات المناصرة المختلفة تشمل ما يلي :

- زيادة الاستثمارات الوطنية والمعونات الدولية للاستثمار في البنية التحتية للمياه ، بما في ذلك التخزين ومراقبة الفيضانات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٦b).
 - دعم بناء القاعدة الشعبية للقرارات التشريعية والقوانين التي تدعم الاعتراف والتنفيذ العملي للحق الإنساني في المياه (الخدمات الكنسية العالمية ٢٠٠٧).
 - جعل إدارة المياه جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٦b).
 - توسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني في الاتفاقات الدولية حول الأنهار . (كونكا ٢٠٠٦).
 - تعزيز السياسات لتنظيم استخدام المياه الجوفية ، وحماية الأنهار والبحيرات من التدهور ، واسعار الري والمياه في المناطق الحضرية بطرق تشجع التوزيع العادل والاستخدام الكفاء (بوستيل وولف عام ٢٠٠١).
 - سحب الإعانات التي تشجع على الإفراط في الاستخدام الكثير للمياه من قبل المستخدمين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٦b).
 - تنظيم الدعم لتدابير مثل إصدار شهادات للمنتجات ، والحملات الإعلامية الاستهلاكية ، «المسائلة من المهد إلى اللحد» (كونكا ٢٠٠٦).
- ان مربع (٤،١٢) يقدم قوائم الاستراتيجيات المحتملة التي كرسست للمنظمات غير الحكومية لتعزيز العدالة الاجتماعية والبيئية والتي يمكن أن تستخدم لدعم ومناصرة القاعدة الشعبية .

مربع (٤، ١٢) استراتيجيات لدعم الدعوة الشعبية المياه

عادة ما تنتج النزاعات ذات الصلة بالمياه في كثير من الأحيان عندما ترفض القطاعات ذات النفوذ السياسي أو الاقتصادي الاعتراف بالآثار السلبية المترتبة على افعال الموارد المائية المضرة على السكان الأقل تأثيراً وعلى النظام البيئي بشكل عام . وعلى الرغم من أن وسائل تكنولوجية موجودة في كثير من الأحيان لتخفيف هذه الآثار السلبية ، الا انها لا تستخدم بصفة عامة ، إما بسبب رفض الطرف المخالف لانفاق الموارد أو بسبب إحجام المسؤولين الحكوميين إلى إنفاق رأس المال السياسي المطلوب لسن حماية البيئة .

لبناء السلام والعاملين في مجال تنمية المياه ، فان المسؤولية لدعم مطالب المجتمع المدني ومؤسسات المجتمع لتحقيق العدالة لا ينبغي أن تنهرب خوفاً من ان يعتبروا «سياسيون للغاية» . وبدلاً من ذلك ، فان جهود المجتمع المدني هذه تنعكس أكثر على المشاركة الديمقراطية المصممة للتأثير على السياسة العامة على أسس تفضيلية تحتضن الخيار للفقراء والضعفاء ، «حياة وكرامة الشخص البشري» ، «التضامن» ، و «رعاية خلق الله» ، مبادئ التعاليم الاجتماعية الكاثوليكية الرئيسية للجميع .

وحتى الآن ، كيف هي المطالب إلى الدعم بطريقة مناسبة وفعالة؟ وقد جمعت خدمات الاغاثة الكاثوليكية في السلفادور (٢٠٠٧) وشركاؤها المحليون القائمة التالية من الاستراتيجيات الناجحة التي نشأت عن قواعد خبرتهم الخاصة :

- الحصول على تقارير التقنية / العلمية لتوثيق الآثار السلبية على الموارد المائية وذلك من أجل إعطاء مصداقية للمطالب المطلوبة .
- إبرام اتفاقات مع المؤسسات العامة للدولة والطلب لفعل شيء ما ، وخاصة تلك التي تقع عليها المسؤولية في حماية الموارد المائية ، مثل وكالات وطنية للمياه ، ووزارات البيئة ، و السلطات المنظمة .
- إنشاء تحالفات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين المحليين والوطنيين وصانعي القرار .
- المشاركة في الاحتجاج السلمي والعصيان المدني غير العنيف / المقاومة .
- دعوة وسائل الإعلام الوطنية والدولية لتسليط الضوء على المشكلة ، مما يجعل التخفيف من حدة هذه المشكلة سبباً مهماً .
- تحديد استراتيجية قانونية لتعزيز القضية ، مع تحديد وانتهاك العامة للقوانين والأنظمة القائمة التي تنتج عن الممارسات المضرة للمياه .
- الترحيب بالضغط والدعم الدوليين ، على شكل منظمات ، تضامن ، خبراء تنظيميون ، والضغط / الإجراءات في البلدان الأصلية للشركات العالمية المعنية .
- دعم التدابير التي تبني الثقة بالنفس للأشخاص المحليين المتورطين أو المتضررين من النزاعات ذات الصلة بالمياه .
- تنظيم الممارسة المجتمعية وتمكين التدابير .
- التأكيد على التعليم ورفع التوعية .
- بناء القدرات المحلية والحكم الرشيد .
- تجنب تدخل الأحزاب السياسية مع جداول أعمالها الخاصة بها .
- توسيع جهود التعبئة لإشراك قطاعات أخرى يقودها مثل هذه الأهداف .

المياه والنزاع

وضع التفاصيل

تتطلب أهداف المشروع الواسع والنوايا الحسنة دائما قرارات إضافية وأكثر دقة أثناء تنفيذ المشروع . مختلف التصورات السطحية والتي يمكن أن تكون مصدرا اضافي للنزاع إذا لم يكن هناك إجراء متفق عليه لإدارة هذا النوع من القرارات. من المهم إعداد الوقت لعقد اجتماعات منتظمة ، ووضع حدود واضحة للسلطة من جانب واحد في عملية صنع القرار ، فضلا عن الحالات التي تتطلب مشاركة عدد أكبر من أصحاب المصالح.

مراقبة الاتفاقيات:

لقد لاحظ جيم وجرز (C.Church) ، ٢٠٠٦ ، أن «المراقبة هي عملية مستمرة تولد المعلومات لإبلاغ قرارات محتملة في حين تعهد تنفيذها حاليا. ان القرارات التي يبلغ رسدها هي عملية ومفصلة ، وفي كثير من الاحيان تعالج حاجة ماسة او مسالة فورية . » وأوصوا بأن مبادرات رصد بناء السلام ترصد أربعة متغيرات :

- بالنسبة للسياق : كثيرا ما تجري عملية بناء السلام في ظروف شديدة التقلب ، حيث يمكن أن تتحسن الظروف أو تتدهور بسرعة . رصد السياق يساعد بناء السلام على توقع التغيرات ، واستباق تحولات البرمجة ، وضمان سلامة المشاركين والشركاء والموظفين . وينطوي رصد السياق على تحديث مستمر وتنقيح تحليل النزاعات .
- تنفيذ الأنشطة : مراقبة تنفيذ مسارات المبادرة وكيفية عملها ، ويقدم معلومات أساسية لاتخاذ قرار من قبل القادة والمشاركين وأصحاب المصلحة الآخرين . وهي تساهم في الحفاظ على المبادرة والتحرك قدما إلى الأمام .
- التقدم نحو النتائج : ان رصد التقدم المحرز نحو تحقيق نتائج ينطوي على رصد التغيير . وهذا يتجاوز الإبلاغ عن ما هو مخطط له مقابل الأنشطة الفعلية والغايات المنشودة ، ويركز على النتائج على مستوى الهدف .
- الافتراضات البرمجة حول كيفية حدوث التغيير : دوريا فان الافتراضات الكامنة في منطق البرمجة تحتاج إلى فحص لتحديد ما إذا كانت لا تزال صالحة . بعض الافتراضات والتي تستند إلى الحالة قد تكون سطحية من خلال رصد السياق . وفي بعض الأحيان قد ينطوي ذلك على جمع مزيد من البيانات إلى أبعد مما كان متوقعا في المؤشرات والأهداف .

إعادة التفاوض حسب الحاجة

تتطلب احتياجات جديدة ، تفاصيل وظروف غير متوقعة في كثير من الأحيان مسائل إعادة التفاوض بشأنها . وينبغي أن يتوقع المنفذون هذا ويخططوا وفقا لذلك . وغالبا ما يمكن أن يكون التفاوض بشأن المسائل سهلا . وقد تتطور مسائل أخرى إلى النزاعات التي تحتاج إلى المساعدة الخارجية . وتنص الاتفاقيات المصممة تصميما جيدا على آلية لاستخدامها لتسوية المنازعات .

تطبيقات طرق بناء السلام لسيناريوهات النزاع

نعرض ادناه أمثلة نموذجية لسيناريوهات النزاع ذات الصلة على المياه ، جنباً إلى جنب مع اقتراح الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذها لتشجيع تحول النزاع . اعتماداً على السياق المحدد للنزاع المتعلق بالمياه وتوقيته ، فإن ممارسي بناء السلام العاملين في مجال تنمية المياه سيشكلوا استراتيجية تحويل النزاع المقترح إما لمنع نشوب النزاعات أو التخفيف من حدة احتياجات النزاع . وتتناول مواضيع النزاع الشاملة حول المياه هنا ما يلي :

١ . التنقيب والانتاج ، التكرير والتسويق الجهات

٢ . التدخلات الخارجية

٣ . الصناعات الاستخراجية

٤ . الوصول إلى إمدادات المياه

٥ . الهجرة الاضطرارية التي تسببها الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة

ولكل من هذه المواضيع الخمس المتصلة بالنزاع على المياه أو السيناريوهات ووصف مختصر للمشكلة ، النتيجة المرجوة ، اعتبارات رئيسية ، والإجراءات الموصى بها والمقدمة للحصول على كل منها. ثم سرد خطوات إضافية لعملية مفصلة أكثر ملائمة للمثال المحدد والتي وردت في السيناريو . والقصد من هذا هو مساعدة العاملين في مجال تنمية المياه للسعى للمزيد من المداخلات والتوجيهات لاتخاذ الخطوات اللازمة في صياغة استراتيجيتها الخاصة بها ، خاصة في ظروف النزاع حول المياه التي تواجهها في هذا المجال .

السيناريو الاول: التنقيب والإنتاج ، التكرير والتسويق

النزاع بين القرى الصغيرة والكبيرة في التنقيب والإنتاج والتكرير والتسويق الجماعية ، مع المطالبة السابقة في الوصول لنظام المياه على الرغم من مواجهتهم لتناقض الكمية الأخيرة وجودة التموين.

المشكلة : لقد تضائل تدفق الينبوع وتزويد المتلقين لنظام المياه النظام بشكل كبير خلال السنوات التي انقضت منذ ان شيدت ، وذلك بسبب إزالة الغابات والرعي الجائر للمياه الجوفية في منطقة التزويد فوق الينبوع . وتتزايد المخاوف ايضا بشأن نوعية المياه بين أفراد المجتمع عندما ينتشر الخبر عن استخدام الكيماويات الزراعية على نطاق واسع ورعي الماشية فوق الينبوع . وفي الوقت نفسه تطلب قريتان صغيرتان تحت منطقة الينبوع واللذان لم تكونا متصلتان اصلا بشبكة إمدادات المياه رغم مرور الخطوط الرئيسية عبر ممتلكاتهم تطلبان الآن بالحق في أن تكونا متصلتين ، حيث تشمل أراضيهم منطقة التغذية للينبوع والتي تخدم المجتمع في المناطق أدهام . ينمو التوتر واليأس على الجانبين ويكبر العداء بين مجموعات من المجتمع وبين القريتين . وفي بعض الأحيان يقوم أفراد متذمرين ومجهولين من القرية بتخريب الإمدادات الرئيسية للمياه . وتحدث هذه المواجهات الصاخبة في المجتمع بانتظام في ايام السوق عندما ينزل أفراد القرية إلى التجارة .

النتيجة المرجوة : تحقيق أداء نظام المياه بكمية ونوعية كافية ، بالإضافة إلى تدابير حفظ المياه القادرة على تلبية احتياجات المياه المحسنة من المنبع والقرى والمجتمع والمصب على حد سواء

اعتبارات رئيسية :

تدابير لخفض الطلب على المياه

- استخدام حصص للمياه .
- تثبيت عدادات المياه في المناطق السكنية للحد من ممارسات الاسراف غير المجدية .
- مراجعة شهرية ودقيقة للتعرفة الجمركية لاستخدام المياه والتي تعكس قيمة البنية التحتية للمياه وإدارتها ، وذلك على أساس مبدأ «استخدم أكثر ادفع أكثر» . يضمن هذا التوازن وعبر دعم هياكل التعريفات الجمركية حصول الاسر الفقيرة على المياه .
- تثبيت اجهزة قياس المياه ونظام حساب الخسائر عن طريق التدقيق في لوازم الامدادات بشكل صحيح ومقارنة مجموع الطلب على المياه . اتخاذ التدابير للحفاظ على الخسائر في المياه - والتي في كثير من الأحيان تكون بسبب التسرب أو الامدادات غير القانونية - إلى الحد الأدنى المعقول .
- إعادة استخدام المياه المستخدمة (من المصارف ، والاستحمام ، والغسيل) لزراعة وري المساحات الخضراء العامة .
- تقليل الطلب على مستجمعات المياه العليا على الموارد المائية المتاحة من خلال المزيد من تقنيات الري الفعالة ، على سبيل المثال ، تكنولوجيات الري بالتنقيط .

إن وجود المياه هو أكثر أهمية من كونه أحد مشاريع البنية التحتية ، وإذا ما ولدت الرغبة لدى الشعوب في استغلال هذه المياه لخدمتهم فإن وجود المياه من عدمه هو نفس الشيء .



"نحن نزرع المياه" علق دون ميكيل من السالفادور، فبسبب مشروع CRS للحفاظ على التربة والمياه الجوفية في أعلى مناطق الجبال تحسنت معيشة المزارعين وتم إعادة تدفق المياه الى المجتمعات التي تقع في أسفل مجرى الجداول.

تدابير لزيادة كمية ونوعية المياه المتاحة :

- البحث عن مصادر جديدة للمياه لزيادة الامدادات من المصدر الحالي .
- تثبيت نظم مستجمعات المياه المنزلية للمطر لاستكمال توريد نظام المياه .
- تحسين كمية و نوعية مصدر الإمدادات الحالية ، من خلال تدابير حماية مستجمعات المياه . وقد تشمل هذه :

حماية الغابات - إعادة التحريج ، بما في ذلك الفاكهة والقهوة ؛ شجر المشاتل ؛ كفاءة في استهلاك الوقود لمواقد الطبخ / الأفران وأفران الطاقة الشمسية ، وقود الورق المضغوط ، وما إلى ذلك . وينبغي أن يكون أولوية لأنواع الأصلية ، وفي الواقع أن بعض أنواع الأشجار مثل الأوكالبتوس ، يمكن أن يقلل من تدفق المياه .

تدابير حفظ التربة ، مثل الحواجز الأفقية للخضار ، الجدر الحجرية ، الخنادق ، والمصاطب .

تأهيل / استبدال مرافق استجماع مصادر المياه الموجودة .

البنية التحتية للصرف الصحي الحفر الجافة وسماد المراحيض ، إعادة التدوير ، السماد ، والتخلص من النفايات الصلبة للمرافق ، وخصوصا بالقرب من مصادر المياه .

تقييد رعي الماشية في المناطق العليا من مستجمعات المياه فوق مصادر المياه .

التقليل من استخدام الكيماويات الزراعية مثل تشجيع البستنة العضوية ، والتصديق على المزرعة في الظل ، والبن العضوي .

التخفيف من مصادر التلوث الأخرى ، فعلى سبيل المثال ، في مناطق زراعة البن تركيب مرافق معالجة بسيطة لالتقاط وتقديم المعالجة الأولية للمياه المستعملة من غسيل لب وحبوب البن .

الإجراءات الموصى بها (ملخصه) :

- تقييم الوضع : تحليل المشاركة التقنية والاجتماعية .
- الحصول على التزامات من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين .
- استكشاف الحلول الاجتماعية والتقنية المستدامة .
- تعزيز محادثات التعددية الحزبية والمفاوضات .
- كسب توافق مجتمعات المنبع والمصب .
- إصدار اتفاقية رسمية وملزمة من الناحية القانونية .
- نشر الاتفاق على نطاق واسع .
- تنفيذ ورصد

ملاحظة : يمكن استخدام الحلول «التقنية» المحتملة ولكن بعد تحقيق استخدام الحلول «الاجتماعية» اولا .

إجراءات تفصيلية موصى بها / عملية التحرك⁴

فهم المشكلة

- تحديد الاحتياجات من أجل فهم هذه المسائل. جمع معلومات عن الخلفية ، بما في ذلك تاريخ المشروع مثل لماذا في البداية لم تكن القريتين موصولتين بنظام الامداد ، وماذا كانت جميع أنواع ممارسات استخدام الأراضي قبل المشروع ، وما التي بدأت بعد ذلك ، والشواغل والاحتياجات لأطراف النزاع ، والحلول المحتملة التي قد يجريها أصحاب المصلحة الرئيسيين ، ولكن لم يتفكروا بعد على سنها .
- تحديد متطلبات العرض والطلب (الاحتياجات من المياه المتاحة وتقييم العرض) . تؤدي هذه العملية لجمع البيانات إلى فهم أفضل للمشكلة . انه ليس قرارا في حد ذاته ، بل يخدم في تسليط الضوء على انشاء معايير قابلة للتطبيق لصنع القرار .
- لقاء منفصل مع كل مجتمع وقريته لفهم وجهة نظرهم . وفي هذا الاجتماع ينبغي اختيار عدد صغير كممثلين لاناسهم للمشاركة في المحادثات المتعددة الأطراف التي ستتم في وقت لاحق .
- استعراض الوثائق المتاحة والقوانين والقواعد والمعايير .
- التحقيق في كيفية تعامل المجتمعات الأخرى مع حالات مماثلة ونزاعاتها ذات الصلة بالامر

تدخلات بناء السلام

- اتخاذ الترتيبات لاجراء محادثات متعددة الأحزاب . ويجب على الميسر لهذه المحادثات ان يمتلك مهارات فردية ، روح التفاني في تقديم الخدمة ، القدرة على البقاء على الحياء ، فهم الحلول الممكنة . ان الحفاظ على الوعود التي قطعت من قبل الميسر التي تهدف الى تحريك عملية الحوار إلى الأمام وذلك من خلال اجتماعات منتظمة . وبخلاف ذلك فسوف تتعثر المفاوضات ويتعمق النزاع .
- النظر في اجراء اتصالات بين لجنة الاطراف المتعددة مع قادة المجتمعات الأخرى التي تغلبت بالفعل على أنواع مشابهة من النزاع في الماضي ، حتى يتمكنوا من الاستماع مباشرة لهم لمعرفة كيف تم توصلهم إلى حل مشكلتهم .
- وبناء على جمع المعلومات المسبقة والفهم التقني لهذه المشكلة ، يتم تحديد الحلول الممكنة جنبا إلى جنب مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في اللجنة المتعددة الأحزاب .

" علينا أن نقدر التكلفة الحقيقية لمعالجة وتوفير وتوزيع المياه. فإذا أخذنا الكهرباء كمثال لا يخلد أحد الى النوم دون اطفاء الانوار في المنزل."

بيدرو أزيلايا ، هوندوراس.

" على أطفالنا أن يتعلموا الحقائق المتعلقة بالبيئة والاستعمالات التي تحافظ على مواردها، كما يدرسون أي موضوع مدرسي اخر مثل الرياضيات أو القواعد اللغوية. فماذا سيستفيد أطفالنا من تعلم بعض الكلمات من اللغة الانجليزية أو الفرنسية ان لم تبقى الغابات التي ستوفر المعيشة لعائلاتهم في المستقبل عندما يصبحون كبارا."

رين روديغيس من لاس ماناس هوندوراس

⁴ استراتيجية لتحويل النزاع ويستند هذا في المقام الأول على خبرة في الميدان ،

والتي يبلغها راميريز ماريانيللا وروولفو هيريرا من مؤسسة خدمات الاغاثة الكاثوليكية في السلفادور.

- النظر في مجموعات من التدابير التي تتطلب التضحية المشتركة والمنافع المشتركة لجميع الأطراف في النزاع من أجل تلبية الاحتياجات من المياه للجميع . على سبيل المثال يمكن ان يمنح أعضاء المنبع الصغيرة السلطة لوصولهم بالامدادات الرئيسية الموجودة وذلك بتثبيت اجهزة القياس في المناطق السكنية وربطهم بنظام لمستجمعات مياه الأمطار . يتم منح هذا الإذن من قبل المجتمع في مقابل التزامات يمكن التحقق منها سنويا على جزء من سكان القرية لتقديم «الخدمات البيئية» من أجل الحفاظ على الينبوع . توضيح مبررات الدفع مقابل الخدمات البيئية من قبل سكان المنطقة السفلى لتلك الموجودة في المنطقة العلوية على ضوء إعادة توزيع أكثر عدلا لتوليد الموارد المائية ، حيث يتم انشاء الموارد المائية في كثير من الأحيان في المناطق العليا من مستجمعات المياه وبالتالي تستفيد الأراضي المنخفضة من ذلك .
- تنظيم شروط عقد «الخدمات البيئية» لتوفير الحوافز لملاك الأراضي لدفع ضريبة اقل شهريا اذا توقفوا عن الممارسات التي تسيء استخدام الأراضي لنوعية المياه واستخدام وحفظ التربة باخذ تدابير زراعية تشجع ذلك . تشجيع تمويل كيان خارجي على الالتزام بهبة مالية واحدة لبدء برنامج تعاقد الخدمات البيئية بين مقدمي الخدمات (للمزارعين عند مستجمعات المياه العليا) والمجتمع في لجنة المياه الصالحة للشرب . اما بالنسبة للسنين اللاحقة فسيتم تغطية التكاليف من قبل المستخدمين أنفسهم من خلال دفعهم نسبة مئوية من معدل ضريبي شهري للمياه ، وغالبا ما تتراوح 5-10٪ .
- النظر في خيارات أخرى لحماية مصادر المياه ، بما في ذلك الشراء المباشر للأرض فوق مصدر المياه من أجل ضمان الممارسات المستدامة لمستجمعات المياه .
- وبمجرد أن تصل لجنة الاطراف المتعددة إلى اتفاق مبدئي ، يجب مرافقة الممثلين واجتماعهم مع كل مجتمعاتهم لطلب التصديق على الاتفاق . لاحظ أن هذه العملية «من شراء موافقة المجتمع» هي أمر ضروري . فمن دون هذا التوافق في الآراء ، والتدابير المتفق عليها في البداية ، مثل تركيب العدادات أو تقنين المياه ، يمكن أن تولد المزيد من النزاعات .

متابعة المشروع

- بمجرد التوصل إلى اتفاق على حل ، يجب توزيع وثيقة الاتفاقية على نطاق واسع ، وضمان أن تكون جميعها مكتوبة بشكل صحيح ووقع عليها بحيث تكون ملزمة قانونياً.
- إدراك أنه ربما كان من أكثر الجوانب الهامة في هذا التوجه في عملية بناء السلام هو التغيير في الموقف ، والتحرك نحو قدر أكبر من المسؤولية الشخصية والجماعية لإدارة الموارد المائية.
- يكن على علم أن الحوافز التي تقدمها كيانات التمويل الخارجي لجمع أطراف النزاع يجب أن تستخدم بحذر. ومن الناحية المثالية ، ينبغي أن تكون دوافع التغييرات في الموقف هو الاعتراف بأن المجتمع المحلي وتحسين التعاون فيما بينهم سيعود بالفائدة على الجميع ، وليس لان «جزرة كبيرة» تنتظرهم في نهاية هذه العملية. خلاف ذلك ، في المستقبل ، عندما يكون هناك نزاع آخر متصل بالمياه و لا يوجد مثل هذا الحافز الخارجي ، فان الأحزاب قد تكون أقل استعدادا لتحمل مسؤولية التوصل إلى حلول توفيقية مبتكرة من تلقاء نفسها .

عندما يشارك كافة الناس في كافة المشاريع الخاصة بالمياه ، ينجم لديهم الحرص الشديد على المحافظة وحماية مصادر هذه المياه .



المزارعون في بلدة "تشاتولا" المشاركون في نظام المياه في منطقة مالواي يستخدمون مضخات مياه يدوية لدى مزارعهم.

السيناريو الثاني : التدخلات الخارجية

الممارسات غير الملائمة لتنمية المياه والتكنولوجيا كمصادر من نزاع المجتمعات

مشكلة : قد يؤدي الاعتماد على الظروف ، والممارسات غير الملائمة لتنمية الموارد المائية و / أو التكنولوجيات الى فتنة «الاستفادة» في المجتمع . كما أنها تخلق احتمالات نشوب نزاعات مع المجتمعات المجاورة التي كرست عاملين في مجال تنمية أكثر استدامة ، ومجتمع منظم على أساس برمجة المياه والصرف الصحي . ويمكن للممارسات غير المناسبة ان تشمل ما يلي :

- عدم وجود اتفاقات موثقة للمجتمع تنظم استخدام مصدر المياه ، وفي عدد متزايد من البلدان عدم وجود تسهيلات الحصول على الأراضي للبنية الأساسية والأنابيب .
- إعداد مشاريع تنمية الموارد المائية على نحو ينطوي على القليل من التزام المجتمع أو التضحية، والأسوأ من ذلك هو دفع أفراد المجتمع للعمل البدوي من أجل بناء نظام للمياه خاص بهم .
- لا دور ولا مساهمة في المشروع من السلطات الحكومية المحلية .
- بناء رديء للبنية التحتية للمياه والذي يفشل في العمل و / أو يدوم .
- مشاريع بنية تحتية دون أي تنظيم للمجتمع ، تعزيز النظافة ، تشكيل لجنة لشرب المياه الصالحة و / أو استخدام رسوم جمركية شهرية للمياه .
- استخدام التكنولوجيات و / أو التقنيات فيما وراء قدرات المجتمع للعمل أو الحفاظ عليه .
- فشل المنظمات غير الحكومية المنفذة لوضع ومتابعة خطة متماسكة لجلب مختلف أصحاب المصلحة لتنفيذ مشروع المياه بنجاح و / أو الصرف الصحي .

النتيجة المرجوة : تعزيز التنظيم المجتمعي ، وزيادة الأمن المائي من خلال تشجيع مشاريع المياه والصرف الصحي وفقا لمسؤولية اجتماعية وفنية بطريقة تتسم بالاحترام المتبادل .

اعتبارات رئيسية : تتضمن العملية الأساسية نصيحة (إلى المجتمعات المحلية والحكومات المحلية) وموافقة (من قبل جميع أصحاب المصلحة) من خلال الطرق القائمة على المشاركة .

الإجراءات الموصى بها (ملخص) :

- التأكد من أن المجتمع والتزامات الحكومة المحلية تسبق التمويل الخارجي .
- وجود اتفاقات موقعة قبل البدء في البحث عن الدعم الخارجي .
- تشجيع واسع النطاق لمنظمات محلية من الجنسين .
- تأمين التزامات مناسبة من جميع الجهات المعنية : (أ) الأسر المستفيدة والمجتمع المحلي ، (ب) السلطات المحلية ، (ج) كيان التمويل ، و (د) الشريك المنفذ .

الآن أصبح من الضرورة بمكان أن تتجلى مظاهر الإبداع والانسانية ليس فقط من خلال مساعدة المتضررين ولكن أيضا من خلال إشعارهم بالقرب منهم ، حتى تظهر الأيدي التي كانت تسيء اليهم يوما ما أمّا أصبحت الأيدي الممدودة لمساعدتهم كأشقاء .

جون بول الثاني عام ٢٠٠٠ مقال ٥٠

إجراءات تفصيلية موصى بها / عملية التحرك^٥

تقديم المشورة للمجتمع والسلطات الحكومية المحلية أن يأخذ التمويل الخارجي لمشروع نظام المياه مكانه بعد الوفاء بكل مرحلة من مراحل تادية واجباتهم . وان الفشل في جعل هذا واضحا يمكن أن يؤدي عن غير قصد إلى زيادة احتمال نشوب النزاعات . هذا أمر بالغ الأهمية وذلك للأسباب التالية :

- وهي تخدم بمثابة حافز للأطراف المحلية المتعارضة مع مصالح المياه للتغلب على خلافاتهم من أجل تحقيق مكاسب فردية وللمجتمع .
- التخلف عن القيام بالتنظيم الاجتماعي اللازم للقضاء على المصادر الحالية والمحتملة المتعلقة بالنزاع حول المياه قبل الشروع في البناء يؤدي إلى زيادة احتمال فشل المشروع ، تقلص قدرة المجتمع على التنظيم ، وزيادة النزاعات في المستقبل .
- وإذا كانت هذه القضايا الحرجة (على سبيل المثال ، سلطة المجتمع على مصدر امداد المياه) لم تنقص قبل استخدام أموال الدعم الخارجي لبدء البناء ، فانه يمكن وبسهولة للأحزاب التي لا ضمير لها طلب اموال كثيرة من منظمة التنمية الدولية في المفاوضات . وهذا يعطي «الإحجام عن البيع» تعزيز القدرة التفاوضية للإساءة للاوضاع غالبا عن طريق المطالبة بمبالغ باهظة من المال .

الحصول على موافقة في شكل اتفاقات مكتوبة من جميع أصحاب المصلحة . ويجب الحصول على هذه الاتفاقات قبل الالتزام الواضح لكيان التمويل الخارجي لدعم المشروع . وينبغي لهذه الوثائق التواصل بمسؤوليات أربع مجموعات من أصحاب المصلحة المعنيين في مشروع الماء / الصرف الصحي على النحو المبين أدناه :

المجتمع المستفيد يلزم نفسه بما يلي :

- الشروع في مشروع توفير المياه من خلال تقديم طلب كتابي رسمي يدعو كيانات التمويل والمنفذة المحتملة ان تشاركهم في المشروع .
- تحقيق توافق في الآراء مدعومة باتفاقات مكتوبة وموقعة بين جميع أصحاب المصلحة ومنح الإذن لاستخدام مصادر المياه لمشروع توفير مياه الشرب ، و حقوق دائمة في الوصول إلى مرافق المياه / الأنابيب .

^٥ وتقوم هذه الاستراتيجية لتحويل النزاع في المقام الأول على خبرة في المجال المقدمة من ميغيل فلوريس ، دارينيل لاينز ، مارلون مدينا ، وخوليو زونيجا في مؤسسة خدمات الاغاثة الكاثوليكية في هندوراس ، فضلا عن برونو روخاس من سوما جاياما في بوليفيا . لوحظ انه مثل هذا المقترح الرسمي والموثق قد لا يكون ممكنا في بعض البلدان .

نحن جزء رئيسي ومهم في انجاح مشاريع المياه فهي لم تأت لنا هبة من السماء ، بل دفعنا ثمنها من عملنا الشاق ومساهمتنا المالية . لذا فإن كاهل المسؤولية تقع على عاتقنا في الحفاظ عليها .

يجب عدم الاستهانة بقدرات الشعوب التي انتهكت كرامتها لسنوات طويلة فهي قادرة دوما على استعادتها اذا ما أرادت ذلك. وذلك من خلال ممارسة الضغط القوي على الاشخاص التي تنتجها لتوفير المساعدات المالية لتمويل المشاريع المائية.



مظاهرات سلمية في بوليفيا منذ عملية خصخصة مشاريع المياه. وتشاهد لافتة كتب عليها اوقفوا هذه الخطوة لعنكم الله انها مياها.

- تشكيل لجنة من الجنسين لشرب المياه الصالحة ، وتكون هذه اللجنة مبنية على اساس الهياكل المجتمعية التقليدية ، وتكون مكلفة بتنظيم المهام المجتمعية ومسؤولة عن جميع مساهمات الأسرة (التقنية والعينية / العمل) . وعندما يكون ذلك ممكنا ، ينبغي للجنة الحصول على مكانة قانونية وتعطى الاذن لإدارة الحسابات المالية .
- تحديد خدمات اتصالات المياه لمراقف المجتمع (مثل المراكز المجتمعية والمراكز الصحية والمدارس)، وتحمل المسؤولية عن تركيبهم وصيانتهم .
- توفير مواد البناء المحلية (مثل الرمل والحصى والصخور ، والخشب) ونقلها إلى مواقع المشاريع المطلوبة ، والأدوات ذات الصلة لهذا العمل (مثل معاول ، مجارف ، عربات يد) .
- توفير السكن والوجبات للتقنيين ومدربي ورش العمل خلال فترة تنفيذ مشروع توفير المياه .
- إمدادات المياه .
- إتاحة مكان آمن لتخزين جميع لوازم البناء اللازمة لتنفيذ المشروع .
- الدخول في حوار عن جدوى اجهزة قياس المياه التجارية / السكنية من أجل تسهيل المزيد من العدل والمسائلة ، وحفظ المياه ، والتعريفات الجمركية لاستخدام المياه .

الأسر المستفيدة تلزم نفسها بما يلي :

- توفير جميع العمل اليدوي اللازم لتنفيذ المشروع (حفر الخنادق ، حمل الأنابيب ، وخلط الاسمنت، الخ).
- توفير الدعم المالي المتفق عليها لشراء نسبة مئوية صغيرة من مواد البناء غير المحلية، وتقدر قيمتها في كثير من الأحيان إلى ما يقرب من تعيين نصف شهر واحد من الدخل لأسرة نموذجية في المنطقة . السماح للاستثناءات ، ولا سيما بالنسبة للأسر الفقيرة والتي تم تحديدها من قبل المجتمع نفسه ، فعلى سبيل المثال الأرامل ، كبار السن ، الأمهات العازبات ، أو الافراد ذوو الاعاقات البدنية / العقلية والذين يعيشون في فقر مدقع . وينبغي أن نلاحظ ان هذا التوقع من المساهمة المالية للمشروع من قبل الأسر المستفيدة من غير الممكن في جميع البلدان .
- المشاركة بنشاط في عمليات تنظيم المجتمع ، بما في ذلك حضور الاجتماعات التي دعت إليها لجنة المياه الصالحة للشرب .
- حضور جميع ورش العمل التدريبية (وتشمل الموضوعات التي يتم تناولها بشكل متكرر عناصر من شبكة إمدادات المياه ، المشاركة المجتمعية والتنظيمية، نظافة الصرف الصحي في المنزل ، التشغيل والصيانة وحماية مصادر نظام المياه .

- مساعدة لجنة شرب المياه مهما كانت المهام المطلوبة لبناء وصيانة شبكة المياه .
 - الموافقة على دفع الرسوم الجمركية الشهرية لاستخدام المياه عند افتتاح المشروع ، على أن تدار من قبل لجنة المياه الصالحة للشرب ، آخذين في الاعتبار الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، وينبغي أن تستند التعرفة الجمركية الشهرية على تحليل ما يلي :
- الإدارة والتشغيل (بما في ذلك الكهرباء إن وجدت) ، وتكاليف الصيانة .

إضافة الى ذلك :

- ١٠-٥ ٪ (اقترح) من الرسوم الجمركية الشهرية المفروضة يكون للخدمات البيئية ، على سبيل المثال ، وتوفير حماية مصادر المياه وتدابير لتغذية المياه الجوفية .
- ١٠-٣٠ ٪ (اقترح) من الرسوم الجمركية الشهرية المفروضة يكون لتحقيق توفيرات في المستقبل لاستبدال النظام ، أي الاستهلاك .

وعند الاقتضاء تلزم الحكومة المحلية ، سلطة المياه الحكومية بما يلي :

- دعم مقترح مشروع حسن الجودة ، بما في ذلك تصميم طوبوغرافي ، وضع الميزانيات ، وخطط البناء التي تلي معايير الحكومة في تصميم المناظر والمنشآت . يجب أن تضمن النتائج المخبرية لاختبار جودة مصادر المياه في التصميم . ومن الجدير ملاحظته انه في كثير من الأحيان أن هذه الخطوة من مشروع التصميم المقترح يقع تحت مسؤولية كيان التمويل و / أو الشريك المحلي المنفذ لها .
- إعداد والتوقيع على رسالة التزام مكتوبة تفصل المساهمات النقدية والعينية نحو تنفيذ المشروع .
- الاعتراف بأن التمويل الخارجي لكل مرحلة من مراحل المشروع يتوقف على حصة الحكومة المحلية الموافق عليها أولاً والتي ساهمت بها بطريقة شفافة .
- مساعدة المجتمع في الحصول على المعدات الثقيلة للحصول على و / أو نقل مواد البناء المحلية ، وإذا كان ذلك ممكناً .
- توفير الرقابة التقنية والدعم أثناء وبعد تنفيذ المشروع .

إن قضية تمويل المشاريع وارتفاع الاسعار المفاجئ أثناء تنفيذها دائما ما تكون سبب النزاع والخلاف خاصة بسبب المنفذ والممولين . ويمكن تلافي حدوث هذا الخلاف من خلال تقديم خطة محكمة مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الزيادة في التكلفة او من خلال اضافة بعض البنود التي تسمح بالمرونة في الزيادة المعقولة اذا ما اقتصر الامر .

يلزم كيان التمويل الخارجي وشريكها في التنفيذ انفسهم بما يلي :

- ضمان جودة تصميم واقترح المشروع لتوجيه تنفيذ المشروع ، إما من خلال استعراض كبير للتصميم الموجود أو من خلال تنفيذهم للتصميم بأنفسهم .
- تشجيع فتح خطوط الاتصال بين جميع الأطراف في جميع أرجاء المشروع ، والاستخدام الاستراتيجي للتمويل الخارجي التي تستخدم كقوة ، إذا لزم الأمر ، لتشجيع الشركاء على الوفاء بالتزاماتهم .
- تشجيع مواد البناء غير المحلية (مثل الأنابيب ، والاسمنت ، الحديد) ، والعمالة الماهرة اللازمة للمشروع والتي لم يدفع لها أو المقدمة من قبل أطراف أخرى (مثل الحكومات المحلية ، والأسر) ، على النحو المحدد في المشروع المقترح .
- ادراك أن الميزانيات بحاجة إلى وجود مستوى معين من المرونة نظرا للمجهول ، بما في ذلك تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع الأساسية ، وطبيعة السيولة للطبقة الشعبية التنموية .
- توفير طاقم قادر من الفنيين والمهندسين للإشراف على البناء ويؤدي جميع الأعمال التي تتطلب الأيدي العاملة الماهرة (اعمال استجماع الينبوع وصهاريج التخزين وحفر الآبار وتثبيت المضخات) .
- توفير مدربين محترفين لقيادة ورش عمل للمجتمع .
- التوافق مع جدولة مواعيد المشروع ، على ألا يتجاوز الحد الأقصى مدة ستة أشهر في حالة نموذجية من مشاريع المجتمع للمياه . الحفاظ على المرونة حتى تكون محترمة من الممارسات والمعتقدات الثقافية المحلية التي قد تؤثر على تنفيذ المشروع والجدول الزمني له .
- ادارة وتحديث قائمة جرد جميع مواد البناء غير المحلية المستخدمة في المشروع .
- مرافقة وتقديم الدعم للجنة المياه الصالحة للشرب والتي شكلت حديثا ، بما في ذلك ورش العمل والتواجد على رأس العمل في عمليات التدريب والصيانة بما في ذلك مهارات الإدارة المالية .
- وبالنظر إلى المعلومات المتعلقة بتكاليف مشروع المياه وانها ذات طبيعة عامة ، وبالتالي إعدادها وإتاحتها في مكاتب الحكومة المحلية والتحديثات الشهرية لتنفيذ المشروع للمنظمات غير الحكومية والتقارير النهائية للمشروع ، بما في ذلك البيانات المالية ، والسرد ، والصور والفيديو .

إذا ما استطاعت مجموعة من السكان تحقيق حلمهم في توفير مصادر امنة للمياه ، فإن من حقها التفكير في تأسيس جمعيات زراعية تعاونية لحماية منتوجاتها كالصوف اضافة الى حشد كافة الطاقات التي من شأنها تحسين ظروف معيشتهم واستعادة كرامتهم الإنسانية المحدودة .



موظفو الصحة في مدينة اشي الاندونسية يناقشون خطة التطعيم خلال عام ٢٠٠٧ خلال دورة تدريبية .

السيناريو الثالث: الصناعات الاستخراجية

تؤثر سلبا الصناعات الاستخراجية ، وبخاصة المعادن والتعدين على كمية ونوعية المياه المحلية والنظم الإيكولوجية وصحة الإنسان وسبل العيش .

المشكلة : قبل الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ ، تم توسيع نطاق عمليات التعدين بشكل كبير استجابة لارتفاع أسعار السلع الأساسية للمعادن مثل الذهب والزنك والنحاس . وفي حين أن صناعة التعدين في كثير من الأحيان تعد لتحقيق المنافع ، مثل زيادة فرص العمل المحلية وزيادة الإيرادات للدولة ، إلا أن التحقق من هذا الوعد يختلف اختلافا كبيرا ، لأنه يعتمد على نوع من عمليات التعدين والتي تعتمد على (ذوي المهارات المتدنية ، كثافة اليد العاملة مقابل التقنية وكثافة رأس المال) وفعالية وتطبيق قوانين الدولة المعمول بها والرقابة التنظيمية . وعلاوة على ذلك فإن أي من مثل هذه الفوائد لا بد من موازنتها في مقابل العواقب الكثيرة والآثار البيئية السلبية على صحة الإنسان ، والتي تنجم عن :

- شغف المصادر والموارد المائية المحلية المتاحة لعمليات التعدين .
- التلوث المحتمل لموارد المياه سواء أثناء عملية التعدين او بعدها ولسنوات عديدة .

وهكذا فإن النزاعات المتصلة بالمياه وعمليات التعدين كثيرا ما تسير جنباً إلى جنب .

النتيجة المرجوة : تحسين نوعية الحياة للجميع من خلال دعم تدابير العدالة الاجتماعية لتوفير فرص العمل المحلية وزيادة الإيرادات العامة ، والمطالبة بإنفاذ أنظمة لمنع أو تخفيف الآثار السلبية على الصحة والبيئية الناجمة عن استخراج المعادن . بدلا من ذلك ، وعندما يكون ذلك غير مجد ، ندعم التدابير التي تقاد محليا وتسعى لحظر فتح حفرة للتعدين والمعادن واستخدام المواد الكيميائية الخطرة ، مثل السيانيد أو الزئبق .

اعتبارات رئيسية : عند التعامل مع النزاعات القائمة المتعلقة بالمياه والناشئة من العمليات الاستخراجية والصناعات يجب التركيز أولا على جمع وتحليل المعلومات ، وثانيا على تطوير حملات المناصرة لإحداث تغييرات في قوانين التعدين والعمليات على حد سواء . معظم الخطوات التي ينبغي اتخاذها تنطوي على اجراءات المناصرة التي تحتاج إلى فهم الجوانب القانونية والاجتماعية و التقنية لعملية تعدين معينة . ومن الواضح انه على المدى القصير فان تخفيف الجهود لحماية السكان المحليين يمكن أن تشمل إيجاد بدائل وتحسين المياه للاستهلاك البشري والحيواني . ولكن مثل هذه التدابير قصيرة الأجل التي تتخذ لوحدها ودون وجود نهج لمعالجة هيكلية القضايا الظالمة ستكون غير أخلاقية . إذ يمكن أن تستخدم في الواقع في عملية التعدين المصالح الضيقة ، من خلال تهدئة المجتمعات المحلية مطالبين باتخاذ تدابير لمنع وتخفيف تلوث المياه والأرض .

الإجراءات الموصى بها (ملخص):

- دراسة الاحتياجات والمصالح والاهتمامات المحلية .
- البحث في الخطط الاستخراجية وسجل الشركات والقوانين ذات الصلة .

يجب الحكم على القرارات التي يتم إتخاذها من خلال ما تم ويجب إتخاذها لخدمة الفقراء ومساعدتهم على القيام بما يخدم مصالحهم .

ما يمثل القضية الرئيسية هو الغموض الذي كيف وجود شركات التنقيب عن المعادن الجديدة النقية فما الذي سيحدث لو نضبت المعادن الثمينة التي تغري شركات التنجيم؟ في منطقة "ياناكوشا" قامت شركة "ثيومونت" بنقل وتحريك جبال من التراب من اجل الحصول على الذهب حيث كانت تحرك اكثر من ثلاثين طنا من الصخور بغرض حصولهم على اونصة واحدة من هذا المعدن الثمين . ومع مرور الزمن تكون الشركة قد حركت ملايين الأطنان من الصخور الجبلية من مواقعها، غالبية هذه الصخور تكون قد عولجت بالمواد الكيماوية والأسيد الأمر الذي يسبب تلوث البيئة والمياه الجوفية في باطن الأرض .

- تشجيع التعليم للمجتمعات المحلية .
- تعزيز القدرات المحلية للتنظيم ، الدعوة ، والتوثيق ، والتفاوض ، جمع الأموال والدفاع عن حقوقهم .
- تشجيع الوحدة ، التحالفات الرئيسية والاتلافات .
- الحصول على دعم الزعماء الدينيين .
- رصد وإدانة انتهاكات البيئية ، الصحة ، وغيرها من الانتهاكات .
- الدعوة إلى تحسين القوانين وتنفيذها على الصعيدين الوطني وفي بلدان الشركات .

ملاحظة : المشاكل والاعتبارات ، والإجراءات قد تختلف في حالات الصناعات الإستخراجية عن تعدين المعادن .

إجراءات تفصيلية موصى بها / عملية التمحوك¹

تدخلات بناء السلام المحلية

- الاستماع للمخاوف التي عبر عنها أعضاء المجتمعات المحلية المحيطة بها مصانع التعدين . وجنبا إلى جنب مع المجتمعات المحلية تحديد الموارد المتاحة من حيث القدرات البشرية ، والشبكات الاجتماعية ، والقيم الثقافية . وبالمثل ، ما تأكد وما يراه أفراد المجتمع من الاحتياجات الرئيسية التي يمكن للمتخصصين الخارجيين مساعدتهم على الوفاء بها .
- الحصول على الوثائق واستعراضها ذات الصلة بعملية تعدين محددة . أي نوع من المياه والموارد تتطلب عملية التعدين؟ ما هي التدابير المقترحة لمنع التلوث؟ كم واي نوع من الوظائف المحلية يمكن حقا إنشاؤها؟ في كثير من الحالات اصبحت عمليات التعدين متقدمة من الناحية التكنولوجية ورووس أموال ضخمة ، وقد يصل إلى النصف عدد المتخصصين الفنيين الأجانب في المناجم .
- تسهيل وتعزيز قدرة المجتمع المحلي للتنظم والدعوة ، وفهم الجوانب التقنية للتعدين . وتجهيز قادة المجتمعات المحلية بكاميرات وكاميرات الفيديو لتسجيل انتهاكات التعدين . وتعليمهم كيفية التنقل في النظام القانوني للتنفيذ في الوقت المناسب واستنكارات رسمية مدعومة بالأدلة .
- مساعدة قادة المجتمع عندما ينتخبوا للحوار مع شركات التعدين و / أو الحكومة . والبناء على مهارات مفاوضاتهم القائمة في سعيهم للحصول على صوت من جانب صنع القرار جنبا إلى جنب مع ممثلي التعدين والحكومة .

٦- إستراتيجية معالجة النزاعات التي ولدها فتح منجم تعدين الذهب في هندوراس وبوليفيا ويستند هذا في المقام الأول على الخبرة في الميدان ، والتي يبلغها باتينيو كارلوس وخوان بابلو دورون هندوراس كاريناس وإيفان كوثبرت معهد بعثة مارينول في كوتشابامبا ، بوليفيا .

- دعم أصحاب المصلحة من المجتمع المحلي في تشكيل لجنة وحملة المناصرة المتحدة وتحديد الحلفاء الرئيسيين في جميع قطاعات ومستويات الحكومة.
- وتذكر أن المرأة يمكن أن تلعب دورا هاما وخصوصا ، لأنها ملزمة بشكل وثيق على قضايا المياه والصحة ، وخاصة لأطفالها .
- التأكيد على يقظة مستمرة للمنظمات والمجتمعات المحلية والتي يجب أن تمارسها ، على سبيل المثال ، لضمان طلب الحكومة لعمليات المراجعة البيئية المطلوبة من شركات التعدين القائمة والجديدة وأن تضطلع بها شركات مستقلة عن شركة التعدين .
- مواصلة الرصد خلال عمليات إغلاق المناجم ، لضمان التنفيذ الكامل للعمليات الصحية لتحقيق إصلاح البيئة ، بما في ذلك تدابير للحد من المخاطر الجارية لمشاكل الصرف الحمضية .

التدخلات الوطنية والدولية لبناء السلام

- عند تتبع المجتمعات المحلية المتضررة والتعلم عن انتهاكات واضحة ، فعندئذ يحتاج بناء السلام ذو الصلة بالمياه إلى دراسة المياه ذات الصلة بالبلاد وقوانين التعدين. وينبغي على بناء السلام فضلا عن أصحاب المصلحة تثقيف أنفسهم في جميع جوانب تعدين المعادن. ماذا تقول القوانين الوطنية التي تنظم التعدين والمياه والصحة العامة والبيئة في هذا الموضوع؟ ما الخبرات التي تتمتع بها البلدان المجاورة؟ لقد تم اصلاح قوانين التعدين في العديد من البلدان في الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي لمصالح شركات التعدين نتيجة لضغوط من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على اعتماد سياسات التكيف الهيكلي. وهذه الإصلاحات غالبا ما تضمنت:

- منح صاحب امتياز التعدين الحق في استخدام أي كمية من المياه التي يراها ضرورية من مصادر داخل وخارج منطقة امتياز التعدين .
- السماح لصاحب امتياز التعدين واعطائه الحق في اتخاذ الترتيبات اللازمة لنقل مجتمعات بأكملها ، إذا لزم الأمر .
- تخفيض كبير للتاوات والضرائب والتي على صاحب الامتياز دفعها للدولة .
- الضغط على الوكالات ذات الصلة بالحكومة من أجل تنفيذ المهام التنظيمية وإنفاذها ، على سبيل المثال ، وكالات وطنية لقياس التأثير على المياه الجوفية والمياه السطحية المحلية ؛ الوكالات الوطنية لحماية البيئة لرصد التأثير على معايير نوعية المياه والأنظمة الإيكولوجية ، والمكاتب الوطنية للصحة لتحديد التأثير على صحة الإنسان .

ان الشعور بضرورة التضامن موجودة لدى الجميع وأن لقاء ممثل الكتل السكانية ما هو الا خير دليل على ذلك كما أن الأخطار التي تسببها مناجم التعدين جعلت من الضرورة بمكان حضور هؤلاء لهذا الاجتماع ليس فقط من اجل الاستماع لأراء بعضهم البعض ولكن من اجل اتخاذ القرار الحازم لشأن وجود هذه الشركات ان البعض منهم جاء من المناطق التي كانوا يشعرون فيها بأنهم وحدهم في نضالهم ضد شركات التنجيم واثارها المتضمنة على حياة المناطق المتواجدة فيها، الأمر الذي يتطلب من الآخرين على تقديم الدعم الروحي والمعنوي لهم.

ان افتتاح اي منجم هو عبارة عن لقاء قنبلة ينتهي مفعولها بعد انفجارها، لكن بعد الانتهاء من العمل في هذا المنجم وانسحاب الشركة من المنطقة يبقى للعيان تحمل الاضرار و الأثار السلبية التي خلفها المنجم على الأرض والمياه .

- الدراسات القانونية الرائدة التي توفر الدعم للإجراءات التنظيمية والقضائية الحكومية .
- البحث عن تمويل للموارد المحلية والوكالات التنظيمية الحكومية والتي ، خلافا لشركات التعدين العالمية ، غالبا ما تكون غير قادرة على اجراء عقد مع الخبرة الفنية اللازمة للمراقبة والرصد الفعالين . مثال على الخبرة التقنية ذات الصلة في هذه الحالة انه من شأن علماء الجيولوجيا المائية إجراء تحليل مستقل لتحديد تأثير التعدين على موارد المياه المحلية .
- التنسيق مع المجتمع المحلي العلمي لتنفيذ دراسات مستقلة عن نوعية المياه وكميتها والتاثير على الصحة وعلى أساس مستمر .
- اجراء أبحاث عن سجل شركة التعدين العالمية في البلدان الأخرى . واجراء اتصالات وتنسيق الاستراتيجيات مع المنظمات المحلية في البلدان التي تعاملت بالفعل مع شركة التعدين .
- إدانة انتهاكات البيئة والصحة البشرية ودعمها بدراسات حكومية ذات مصداقية أو دراسات مستقلة ، وذلك باستخدام وسائل الاتصال المحلية والوطنية والدولية .
- تشكيل تحالفات وطنية وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرارات ذات الصلة في مجال التعدين .
- المشاركة في المؤتمرات الإقليمية والعالمية ومناصرة عدالة التعدين والشبكات^٧ . التعرف على قيمة مثل هذه المحافل الدولية في مجال حلول الشبكات للتضامن ، من حيث المعلومات وكذلك الدعم المعنوي . وعلاوة على ذلك ، فان مثل هذه الاجتماعات تساعد في توضيح ما هي السياسات التي ينبغي أن تؤسس للتعدين من أجل تعظيم الفائدة للاقتصادات المحلية والحد من الاضرار البيئية . وعند القيام بذلك ، فان تكتيكات «فرق تسد» والمستخدم من قبل رأس المال للشركات العالمية دون قيود قد تكون عن طريق التغلب جزئيا على الأقل ، والتحديات / بدائل لسباق «لا يمكن تحملها إلى القاع» في مجال حماية البيئة ، حقوق العمال ، ووضع عائدات الدولة في المكان .
- مراقبة الإجراءات الحكومية التنظيمية ، أو عدم وجودها .
- دعم ورش العمل وغيرها من الجهات الراعية لفرص التعليم المستمر بقيادة وطنية وتنظيمية من الخبراء الدوليين للتعدين ، والتي تهدف إلى تعزيز القدرات لأصحاب المصلحة المحليين ، ومهنيي المجتمع المدني ، والمسؤولين التنظيميين العاملين .

٧- للحصول على مثال على أساس نهج إقليمي ليدافع عن عدالة التعدين ، وانظر جريدة El Observatorio de Conflictos Mineros de América Latina (Latin American Observatory of Mining Conflicts) (مرصد أمريكا اللاتينية لتراعات التعدين)، www.conflictosmineros.net

- رعاية العمليات التشاركية مع أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين لصياغة التشريعات الجديدة المقترحة التي تحكم التعدين . وحالما يتم الاتفاق على مشروع القانون المقترح يجب اتخاذ تدابير عامة للضغط على الحكومة لتمرير القانون.
- السعى لتحقيق الانتصارات القانونية والأخلاقية. وإذا كانت المحاكم ليست مواتية لاهتمامات الناس ، يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار الاتصال بالمؤسسات الإقليمية والعالمية لتعزيز التنمية البيئية العادلة المستدامة^٨.
- دعوة خبراء التعدين الدوليين لتقييم عمليات التعدين وخطط إغلاق المنجم . فليس من النادر ان خطط عمليات التشغيل والإغلاق التي يجري تنفيذها من قبل شركات التعدين العالمية في الخارج تعتبر غير مقبولة وفقا للشروط التنظيمية في بلدانهم الأصلية.
- التنسيق مع شركاء المناصرة الدوليين لتثقيف المساهمين في شركات التعدين العالمية فيما يتعلق بالتعدين وانتهاكاتها. الترحيب بزيارات الوفود الدولية ، بما في ذلك البرلمانيين ، من أجل تعزيز التعليم والتضامن مع الجهات الفاعلة من بلدان المنشأ لمصالح التعدين العالمية . والدفع باتجاه قوانين وطنية في البلدان الأصلية لشركات التعدين ليكونوا مسؤولين عن إهمال السلوك في الخارج .
- توعية جمعيات الزعماء الدينيين (على سبيل المثال ، المؤتمرات الوطنية والإقليمية للمطارنة وكذلك بين المنظمات الدينية المسكونية) على القضايا ، ودعم التبادلات الدولية بين أقرانه الدينيين من أجل إعداد رسائل رعوية وبيانات ، والمناصرة باسم تعزيز القوانين واحترام حقوق الانسان والبيئية .
- نشاطات في تثقيف المجتمعات بشأن الخيارات والمخاطر التي تنطوي عليها عمليات التعدين والتي قد تحدث في المستقبل . وربطها مع المجتمعات الأخرى والتي سبق أن تأثرت بالتعدين للمعرفة المباشرة لما هي الإيجابيات والسلبيات وما المرجح أن تكون .

٨- في جلسة استماعها الرابعة من العام ٢٠٠٧ ، فإن محكمة أمريكا اللاتينية - دي أغوا (محكمة أمريكا اللاتينية للمياه) ، وهي منظمة دولية مستقلة تسعى لعدالة البيئية للمساهمة في حل النزاعات ذات الصلة بالمياه في دول أمريكا اللاتينية والتي حكمت لصالح جماعة البيئة وهي معارضة للتلوث وسوء استخدام موارد المياه المحلية من خلال منجم الذهب سان مارتين في وادي سيريا في هندوراس .

السيناريو الرابع: الوصول إلى إمدادات المياه

النزاع بين العائلات المتصلة بشبكة إمدادات المياه والأسر الأخرى غير المتصلة

المشكلة: تختار بعض العائلات الا تشارك عند بدء العمل بتثبيت نظام امدادات للمياه جديد في المجتمع ، وربما يرجع ذلك إلى عدم الثقة في نظام توزيع المياه بانه سيعمل بشكل صحيح على الإطلاق (أي ان المياه ستصل إلى ديارهم) ، أو عدم الثقة في انه سيتم تركيبه . وقد تعوق الهجرة الموسمية أيضا بعض العائلات من المشاركة . ولكن متى ما اقرت ميزانية المشروع وبيدأ العمل ، قد يكون من الصعب تخصيص ما يكفي من المياه لمشاركين إضافيين .

وتبدي تلك الأسر التي اتخذت قرارها المشؤوم بعدم المشاركة في هذا المشروع منذ البداية ، ورؤية جيرانهم يحققوا الحصول على مياه محسنة في منازلهم أسباب الأسف ، وتبدأ بدور النزاع بالبروز . وكقضية عدالة فانه لا ينبغي لاي احد أن يمنع من الحصول على المياه . ولكن يقتضي الإنصاف أيضا أن الذين ساهموا في العمل (في كثير من الأحيان عدة أشهر) ، وكذلك ساهموا نقدا فانه ينبغي مكافأة تضحياتهم .

ويمكن للأسر ان يدب في الأسر المستبعدة من الحصول على المياه ، فيصبح التوتر شديدا بحيث يمكن جر اطراف اخرى في النزاع . وحتى تحقيق حل وسط منصف يمكن أن يكون عادلا ، فان المجتمع قد يعاني من خلال تقسيم عدائي اكثر من ذلك بكثير .

الحصيلة المطلوبة: تحسين الحصول على المياه المحسنة لجميع المنازل ، مع توزيع عادل للتضحية التي يتحملها جميع أفراد المجتمع .

اعتبارات رئيسية: ويوصى باتخاذ سلسلة من الخطوات لحل مثل هذه النزاعات . ففي المراحل الاولى يجب ان يكون التركيز على منع نشوب النزاعات ، وفي المقام الأول من خلال تشجيع أكبر عدد ممكن من العائلات للمشاركة في مشروع المياه عن طريق التغلب على انعدام الثقة ، أو غير ذلك من العقبات . وفي المراحل الأخيرة من المشروع وكذلك في سيناريوهات ما بعد الانتهاء منه فان الحاجة تكون للتخفيف من حدة النزاع ، وذلك بالسعى إلى مساعدة الجانبين في النزاع – المشمولون والمستبعدون – للاعتراف بعدالة الادعاءات التي يطالب بها الطرف الاخر .

الإجراءات الموصى بها (موجز):

- تشجيع مشاركة أكبر عدد ممكن .
- تصميم وتنفيذ لتغطية أقصى حد ممكن .
- تشجيع التوافق والوحدة في المجتمع .
- العمل مع السلطات المحلية والجمعيات واللجان .
- اجراء مفاوضات حول اتفاقات عادلة والتزامات لأسر اضافية او التي كانت مستبعدة من قبل .
- توثيق وتحديث كافة الاتفاقات .

إجراءات تفصيلية موصى بها / عملية التحرك⁹

الزيارة الأولى المجتمعية

- التواصل مع نسبة الحد الأدنى من الأسر في المجتمع التي تود المشاركة في المشروع قبل ان يصبح التمويل الخارجي متاحا . اجراء حوار مع قادة المجتمع المحلي للاتفاق على الحد الأدنى من العدد الذي لا بأس به – وليس من غير المألوف ان لا يقل عن ٨٠٪ من المشاركين .

٩- هذه الاستراتيجية لمعالجة النزاع على الوصول إلى إمدادات المياه ، وتحديدًا بين المشاركين الأصليين في المشروع والأسر الجديدة التي تطالب بتيسير الوصول للمياه ، مبنية اساسا وفي المقام الأول على خبرة في هذا المجال . المقدمة من قبل فيليب غونزاليس لبالومار – هندوراس ، وعلى العديد من مشروعات المياه مع سوما جايا – بوليفيا .

"في مجال الجهود المبذولة لتطوير المناطق الملتقطة للمياه يحتاج بناء السلام الى الانتباه لانماط العلاقات الاجتماعية على نفس مستوى الاهتمام بالجوانب التقنية."
ريك جونز ٢٠٠٨

- تصميم نظام امدادات المياه لجلب المياه المحسنة الى أي من أفراد المجتمع (إذا كانت الصنابير المنزلية و / أو المضخات اليدوية) أو مناطق (إذا كانت الصنابير العمومية أو آبار المجتمع) سعياً إلى المشاركة في المشروع . وإذا لم يكن تمديد الانابيب ممكناً من الناحية الفنية أو من الناحية المالية (على سبيل المثال ، الأسر فوق خط الصف الهيدروليكي لنظام الجاذبية ، أو على مسافات بعيدة من المدفع) فيجب التحدث مع منطقة العائلة لتحديد بدائل ، مثل المضخات اليدوية . إذا كان هناك قيود في التمويل تجعل ضخ المياه الى المجتمع بأكمله في سنة مالية واحدة مستحيلًا ، فيجب إنشاء مشروع خطة مراحل متتالية لعدة سنوات حتى يتم الوصول إلى جميع المناطق . بذل كل جهد ممكن لعدم خلق التوتر في المجتمع في حال الفشل في توفير البنية التحتية للمياه لكافة المناطق .
- تشجيع أكبر عدد ممكن من العائلات للمشاركة في التخطيط الأولي للمشروع وتنفيذه . التواصل مع الجميع ، ولا سيما الرافضين ، وبيان الضائقة المالية التي سيواجهونها إذا ما غيروا افكارهم وارادوا الانضمام إلى شبكة المياه بعد ان شيد المشروع بالفعل . الشرح لنطاق جمعيات المجتمع المحلي الواسع كيف يمكن تقديم ميزانية المشروع المقترح والذي يتطلب تمويله تصميم شامل ، بما في ذلك عدد وأماكن محددة من الأسر للحصول على المياه المحسنة .
- التحلي بالصبر والتفهم لأفراد المجتمع الذين ليس لديهم ثقة . ويجب ان نضع في اعتبارنا أن كثيرا ما تنخدع المجتمعات الريفية المهمشة ، سواء من جانب المسؤولين المنتخبين والمنظمات غير الحكومية الذين فشلوا في الارتقاء إلى مستوى التوقعات التي أثبتت . المساعدة في التغلب على انعدام الثقة هذه من خلال دعوة ممثلين من مجتمع آخر قد انتهوا من نوع مماثل للمشروع للتحدث للأسر حول تجربتهم الخاصة .

الموافقة على تمويل المشروع

- وعلى الجانب التمويلي ، وضع ميزانية المشروع مع إضافات «كافية» والتي تتيح المرونة لقبول الأسر الجديدة الذين يرغبون الآن الدخول في مشروع إمداد المياه . ومن الأهمية بمكان أن هذه الأسر الجديدة تكون مستعدة وقادرة على تلبية متطلبات نفس مشاركة بقية العائلات التي اشتركت قبل بدء البناء .

تنفيذ المشروع

- يجب على جمعية مستخدمي المياه وقبل البدء بتدشين نظام المياه الموافقة على النظام الأساسي للجنة شرب المياه ، والتي ينبغي أن يتضمن تحديد رسوم التوصيل لمستخدمي المياه في المستقبل الذين لم يشاركوا في البناء الأصلي للنظام . عادة ، وفي المقابل فإنه من الطبيعي وبعد أن كرسوا الكثير من وقتهم لهذا المشروع ، فان المشاركين يريدون القيمة الكاملة لعملهم بما في ذلك اية مبالغ

مالية قد دفعوها . وعلاوة على ذلك فان أي أنابيب أو مواد البناء الأخرى المطلوبة لتمديد النظام إلى منزل جديد بعد افتتاح المشروع هي ايضا وفي كثير من الأحيان مسؤولية المستخدم الجديد ، أو كيان التمويل الخارجي ، مثل الحكومة المحلية .

إنجاز المشروع

- عاجلا أم آجلا ، وبعد افتتاح شبكة إمدادات المياه ، فان الأسر الجديدة التي ترغب في الربط بالنظام سوف تعلن عن احتياجاتها . وفي كثير من الأحيان ستصاب بالصدمة لقيمة رسوم التوصيل التي اقترتها جمعية المستخدمين للمياه القائمة للعائلات الجديدة التي تنضم إليها .
- وللتأخذ ، على سبيل المثال (مجتمع ما) ، حيث كل عائلة من العوائل الأصلية المشاركة في مشروع نظام المياه ساهمت بمبلغ ١٥ دولار نقدا تجاه مواد البناء ، فضلا عن خمسين يوما من العمل اليدوي . رسوم الربط لمستخدمين جدد من المرجح أن تعكس قيمة هذه المساعدات العينية والتبرعات النقدية :

مساهمة نقدية من قبل الأسرة خلال تنفيذ المشروع : ١٥ دولارا
قيمة العمل اليدوي للأسرة الواحدة (٥٠ يوما ٤X دولارات في اليوم الواحد) : ٢٠٠ دولار

إجمالي مساهمة الأسرة الجديدة في المشروع : ٢٢٥ دولارا

في مثل هذه الحالة ، فان رسوم الربط للأسر الجديدة سوف يكون مئتان وخمسة وثلاثون دولارا ، وهو مبلغ بعيدا عن متناول جميع الأسر في المناطق الريفية تقريبا الذين يعيشون على زراعة الكفاف . وعلاوة على ذلك ، هذا لا يشمل حتى تكلفة الأنابيب ومواد البناء الأخرى التي ، إذا لم تدفع من قبل مصادر خارجية ، فانه غالبا ما يقع الآن على عاتق الأسر الجديدة كذلك .

- ويجب ادراك أنه ولنصف العام الاول أو نحو ذلك من افتتاح المشروع فان رسوم الاشتراك هذه من المحتمل أن تكون غير قابلة للتفاوض . وفي الوقت نفسه فان الاستياء من جانب الأسر الجديدة والتي ترغب بأسعار معقولة سيكون في ازدياد ، والشعور بالعجز في مجموعات ، بالإضافة إلى الخوف من ان يجري استغلالهم من قبل أعضاء لجنة المياه الصالحة للشرب .
- تجنب تجاوز الحدود ، مثل تجاوز شرعية سلطة لجنة المياه الصالحة للشرب والتي تعمل بناء على تفويض من جمعية مستخدمي المياه . عندما تواجه باستثناءات من عائلات جديدة للتدخل ومن الجهات المانحة الخارجية / والمنظمات غير الحكومية المنفذة ، فانه ربما من الأفضل إحالتهم إلى لجنة مياه الشرب ، مشير إلى أن هذه المسألة هي مسألة داخلية للمجتمع . ومع الوقت ، وان كانت المشكلة لم تحل بعد ، فان دعم خفي لحل وسط قد يكون في النظام ، كما هو مقترح أدناه .

مشروع متابعة

- عادة وبعد مرور بعض الوقت وأسر إضافية تستمر ودون نجاح في طلب الوصول غير المكلف للنظام ، تناول مسألة رسوم الاتصال مرة أخرى مع جمعية مستخدمي المياه ولجنة شرب المياه . ومع الاعتراف بقضايا العدالة التي أثبتت من قبل الجانبين ، وتشجيع لجنة مياه الشرب لتكون مرنة في وضع الحلول الممكنة التي يمكنها من جسر الهوة المتزايدة داخل المجتمع بين اولئك الذين تصلهم المياه واولئك الذي لا تصلهم .
- ناقش التنازلات الممكنة التي تظهر عادلة لكلا الجانبين . على سبيل المثال ، تقترح مبلغ نقدي مخفض لرسوم الربط التي يجب أن يدفعها المستخدمين الجدد ، جنبا إلى جنب مع خطة دفع بدون فائدة . وفي المقابل ، فإن الأسر الجديدة ستوافق على تقديم الخدمات العينية من خلال العمل اليدوي في صيانة / التوسع في شبكة المياه .

المياه والنزاع

- وكأطراف خارجية في النزاع (مثل الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية) ، خذ بعين الاعتبار توفير الحوافز للتوصل إلى حل وسط ، على سبيل المثال ، من خلال عرض توفير مواد البناء اللازمة لتوسيع النظام في حال حصل أطراف النزاع على تحقيق توافق في الآراء .
- وللمزيد من التقدم في هذا النهج التوفيقي القيام بتذكير مستخدمي شبكة المياه الأصليين أنه في يوم من الايام ، ويكاد يقترب من أي وقت مضى ، ان أطفالهم قد يرغبوا في ربط اسرهم الجديدة بنظام توزيع المياه ، على افتراض أنهم يستطيعوا أن يفعلوا ذلك .
- وأخيرا ، توثيق أي اتفاقات تم التوصل إليها ، بما في ذلك تحديث القوانين والأنظمة التي تحكم نظام شبكة مياه الشرب في المجتمع .

السيناريو الخامس: الهجرة القسرية بسبب الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة

الاستجابة الطارئة للكوارث/الصراعات المسلحة التي تؤدي لتهدية الناس أو إنشاء معسكرات اللاجئين

المشكلة: كثيراً ما تكون مخيمات اللاجئين (الأشخاص الذين يعبرون الحدود الدولية) و/أو الأشخاص المهجرين داخلياً (ضمن الدولة الأصلية) عرضة للصراعات، وهذا صحيح سواء كان التهجير بسبب الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الإرهاب، وعادة ما يحس الناس الذين يجدون أنفسهم في هذه الأوضاع بشعور عميق بالعنف والضياع والضعف، وقد تتأرجح العداوات المحتملة بين فئات الضحايا المختلفة والضحايا والمجرمين وحتى بين المجتمعات المستضيفة والقادمين الجدد، وتفاقم خدمات المياه والصرف الصحي القائمة التوترات في تلك الأوضاع المتقلبة ويمكن أن يؤدي إلى مزيد من الصراعات. بالرغم بقاء رفاهية أولئك الذين أجبروا على التهجير ضمن المسؤولية القانونية للدولة التي يكونوا مواطنين فيها، فإن الدول الأجنبية والمنظمات غير الحكومية مدعوة لتوفير الإغاثة لتخفيف الآثار السلبية الناجمة عن التهجير. النتائج المرجوة: التشغيل الملائم لمخيمات اللاجئين / الأشخاص المهجرين داخلياً والذي يلبي الاحتياجات الإنسانية الداخلية بما فيها خدمات المياه والصرف الصحي لأولئك الذين أجبروا على النزوح، ويجب الاطلاع على الأعمال التي من شأنها تعزيز هذه النتيجة من خلال استيعاب حقوق واحتياجات السكان الإنسانية والنفسية-الاجتماعية والصحة النفسية، مع الأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص حالة الأشخاص الأكثر ضعفاً كالنساء والأطفال والعجزة.

الاعتبارات الرئيسية: تم صياغة المعايير الفنية والاجتماعية لأوضاع مخيمات اللاجئين الطارئة في أدلة وضعها مشروع «سفير» ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وتعتبر الخطوات المبينة أدناه مقدمة موجزة إلى أنواع المنهجيات والسلوكيات والممارسات الثابتة الضرورية لمعالجة الاحتياجات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي للأشخاص المهجرين الذين أجبروا على النزوح من بيوتهم، وتم أخذ الخطوات المبينة هنا من مراجع رئيسية.

الإجراءات الموصى بها (موجز):

- تلبية معايير الرعاية الإنسانية الموضوعية.
- الالتقاء بالأشخاص الأكثر ضعفاً (النساء-الأطفال-العجزة).
- تلبية المعايير الموضوعية لتوفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة.
- ضمان إدارة وأمن وحماية اجتماعية مناسبة.
- الالتقاء بالمجتمعات المضيفة وكذلك الأشخاص المهجرين.
- دعم الترتيبات المحددة بالنوع الاجتماعي والثقافة.
- طلب المساعدة من هيئات المياه ومجموعات مجتمعية أخرى لمنع وإدارة الصراعات.
- الرقابة على والاستجابة للتوترات بين المجموعات بصفة عاجلة.

«تصبح حفر المراحيض المغفلة ذات التهوية السيئة في بعض الحالات الطارئة مواقع للعنف الجنسي بما في ذلك الاغتصاب في حين تصبح الصراعات على مصادر المياه مصدراً كبيراً للمحن في مناطق أخرى».

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات-
٢٠٠٧-ص ١٧٩

الإجراءات المفصلة الموصى بها / عملية التحويل:

- التمتع بدراية جيدة بمعايير الرعاية المفصلة في المراجع الرئيسية التالية وتبليتها، وضعت هذه المعايير منظمات الغوث الإنسانية الدولية على مدار سنين من الخبرة في الأوضاع الطارئة والاستجابة للكوارث الطبيعية والعنف والاضطهاد المؤدي للهجرة القسرية:
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر وآخرون (١٩٩٤)، ومدونة سلوك الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية المختصة بإغاثة الكوارث.
- وتسمى هذه «المدونة» لحماية أعلى المعايير للسلوك والحفاظ على الاستقلال وفعالية الإغاثة بعد الكوارث.
- مشروع «سفير» (٢٠٠٤): الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في التجاوب مع الكوارث.
- يحدد دليل المشروع الحد الأدنى من المعايير الواجب تحقيقها في إعانة الكوارث في كل قطاع من القطاعات الخمس الرئيسية وهي خدمات المياه والصرف الصحي والتغذية والمساعدات الغذائية والإيواء والخدمات الصحية، ويؤكد الميثاق الإنساني على الحق في الحياة بكرامة والتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين ومبدأ عدم الإعادة القسرية كحماية للاجئين من إعادتهم إلى الأماكن التي يعيشون فيها أو حيث يمكن أن تكون حرياتهم عرضة للتهديد (١٦).
- يتضمن دليل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات:
- (٢٠٠٨) حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية: أدلة تشغيلية ودليل ميداني إلى حماية حقوق الإنسان في الكوارث الطبيعية.
- (٢٠٠٧) أدلة إلى الصحة النفسية والدعم النفسي-الاجتماعي في الأوضاع الطارئة.
- (٢٠٠٥) أدلة إلى تدخلات العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأوضاع الإنسانية: التركيز على منع التجاوب مع العنف الجنسي في الأوضاع الطارئة.
- (٢٠٠٣) أدلة إلى تدخلات مرض الإيدز في الأوضاع الطارئة.

«يجب علينا عند التجاوب مع الكوارث وضع أفكارنا الخاصة جانباً ومعرفة احتياجات الناس.... وعلينا كذلك أن نحترم الموارد المحلية الموجودة فعلاً (القدرات البشرية والشبكات الاجتماعية والممارسات والقيم الثقافية)»
 ويزلز وأغر-٢٠٠٨



كانت احتياجات السكان هائلة في المخيمات على طول الساحل الهندي في أعقاب أمواج المد العالي (تسونامي) عام ٢٠٠٤

تهدف مراجع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى تقديم الإرشاد حول الاعتبارات الاجتماعية المتعلقة بالعمل تجاه تلبية الحد الأدنى من المعايير التي وضعها مشروع «سفير»، وهذه الاعتبارات مهمة لأنها -اعتماداً على كيفية توفير هذا الدعم- يمكنها تحسين أو إلحاق الأذى بالصحة النفسية والرفاه النفسي-الاجتماعي للشعوب المتأثرة (١٧٩-١٨٢).

- تلبية الحد الأدنى من المعايير التي حددها مشروع «سفير» لتعزيز خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة وخاصة في مجالات التالية: تعزيز النظافة وتزويد المياه والتخلص من الفضلات ومكافحة الأمراض وإدارة النفايات الصلبة والمجاري، ويرجى الرجوع إلى مشروع «سفير» للمؤشرات الرئيسية تحت كل من تلك المعايير الدنيا للمياه / الصرف الصحي (٥١-١٠٢).
- تنص أدلة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على «تخطيط توفير المياه والصرف الصحي لجميع السكان (مع استهداف السكان في دائرة الخطر على وجه الخصوص) بطريقة تدعم الأمن والكرامة والخصوصية والحل غير العنيف للمشاكل، وتتضمن اعتبارات اجتماعية معينة في توفير المياه والأمن ومرافق النظافة والصرف الصحي الملائمة ثقافياً (٢٠٧-٢٨-٢٩)».
- سن الإجراءات الرئيسية التي توصي بها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالاعتبارات الاجتماعية عند العمل من أجل المعايير الدنيا للمياه والصرف الصحي التي وضعها مشروع «سفير» (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات-٢٠٧-«ورقة عمل ١، ٢»-ص ١٧٩-١٨٢)، وفيما يلي مثال على هذه الإجراءات الرئيسية وإدارة الصراعات على المياه ضمن المخيمات مع الأخذ بالاعتبار قضايا الأمن والحماية:

تعزيز السلامة والحماية لأعمال المياه والصرف الصحي:

- ضمان قرب نقاط مياه كافية من المنازل وسهولة الوصول إليها بمن فيهم الأشخاص الأكثر ضعفاً كالعجزة .
- جعل أوقات الانتظار قصيرة بحيث لا تتداخل مع الأنشطة الضرورية كدوام الأطفال المدرسي .
- ضمان أمن دورات المياه وأماكن الاستحمام وتهويتها إن أمكن، ويعد توفير حراس ذكور وإناث وأضواء أبسط طرق تحسين الأمن .
- ضمان خصوصية دورات المياه وأماكن الاستحمام وأن تكون مقبولة ثقافياً وتغطية الأبار وإبعاد خطرهما عن الأطفال .

«يقول الأطفال والنساء في أفغانستان على سبيل المثال أن نقص دورات المياه المنفصلة للنساء أحد مصادر القلق الرئيسية لأنه من المحظور كشف أي جزء من أجسادهن ويمكن أن يلطخ شرف عائلاتهن».

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات-
٢٠٠٧-ص ١٧٩

منع وإدارة الصراعات بأسلوب بناء:

- عندما يوجد تدفق للمهجريين فإنه يجب اتخاذ خطوات للحيلولة دون نقص تزويد المياه في التجمعات المستضيفة والضغط الناجم على المصادر.
- منع الصراعات على مواقع المياه بالطلب من مصلحة المياه أو الفئات المجتمعية الأخرى تطوير نظام لمنع وإدارة الصراعات من خلال تدوير أوقات الوصول بين العائلات مثلاً.
- النظر في محاولة الحد من الصراعات بين الفئات المهجرة المتجاورة أو بين السكان الدائمين عن طريق تشجيع الفئات المتنازعة على التعاون في إنشاء بئر مشترك.

• يجب الإشارة إلى أنه إذا عانت الدولة المستضيفة والتي لم تتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بفعل الكارثة من نقص مائل في المياه والصرف الصحي والمأوى والملبس والخدمات الصحية الأساسية حيث يعيش أولئك المتأثرون من الكارثة في مخيمات لاجئين قريبة فإنه يجب توفير جهود الإغاثة (للدولة المستضيفة) على أساس منصف (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات- ٢٠٠٨-ص ٣٢).

• تنفيذ إجراءات قائمة على النوع الاجتماعي لقطاع المياه والصرف الصحي في الحالات الطارئة، وتتضمن عينة توصيات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في هذا الصدد (٢٠٠٥-ص ٤٦-٤٨):

- تحديد المخاطر الأمنية على النساء والفتيات ودمجهن في تصميم وبناء مرافق المياه والصرف الصحي مع الانتباه إلى أن مرافق المياه والصرف الصحي العمومية غير المركزية أو صعبة الوصول أو سيئة التهوية أو سيئة الحماية يمكن أن تزيد ضعف النساء والفتيات أمام العنف الجنسي.
- من الضروري في سياق الحالات الطارئة حيث يكون الناس شديدي الحساسية للأمراض والموت من الأوبئة التي تنقلها المياه أن يكون لجميع المستخدمين وخاصة النساء والفتيات رأي في تحديد ممارسات وشروط النظافة من أجل تعزيز المسؤولية المشتركة للحد من المخاطر.
- يجب تخطيط مرافق المياه والصرف الصحي بناء على مدخلات النساء لزيادة الأمان وتقليص عبء أولئك المكلفين بمسؤوليات متعلقة بالمياه مع الحضور الدائم بين السكان المهجريين من عائلات صغيرة تقودها النساء والمراهقين والاطفال بلا مرافقين.

«تسير النساء والأطفال أميالاً على الأقدام في بعض المناطق للحصول على المياه، مما يزيد خطر تعرضهم للاعتداء».

جوزيف جيزا ناكامينا

اليونسيف-كيندا

٢٠٠٦



فتاة صغيرة في طريقها للمنزل حاملة ماء لعائلتها في تشاد، ويشغل البحث عن المياه جزءاً كبيراً من وقت الفتيات وكثيراً ما يحد من تعليمهن

• وبالمثل فإنه يجب التشديد على القطاعات الضعيفة الأخرى من السكان المهجرين، وفيما يلي عينة من الإجراءات الرئيسية التي حددتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للإدراج في برامج المياه والصرف الصحي لتلبية احتياجات العائلات المتضررة من الأوضاع الطارئة التي يفرضها مرض الإيدز (٤٣-٤٢):

• المساعدة على نبذ الخرافات والأوهام حول تلوث المياه بمرض الإيدز وبالتالي الحد من التمييز ضد السكان الذين يعيشون مع أو المصابين بمرض الإيدز، وتتضمن الأوهام الشائعة ما يلي:

١. تؤدي المشاركة في بئر مع أشخاص يحملون مرض الإيدز إلى تلوث مياهه.

٢. يمكن أن يصاب الناس بمرض الإيدز بسبب تلوث المياه الجوفية قرب مواقع دفن من أصيبوا بهذا المرض.

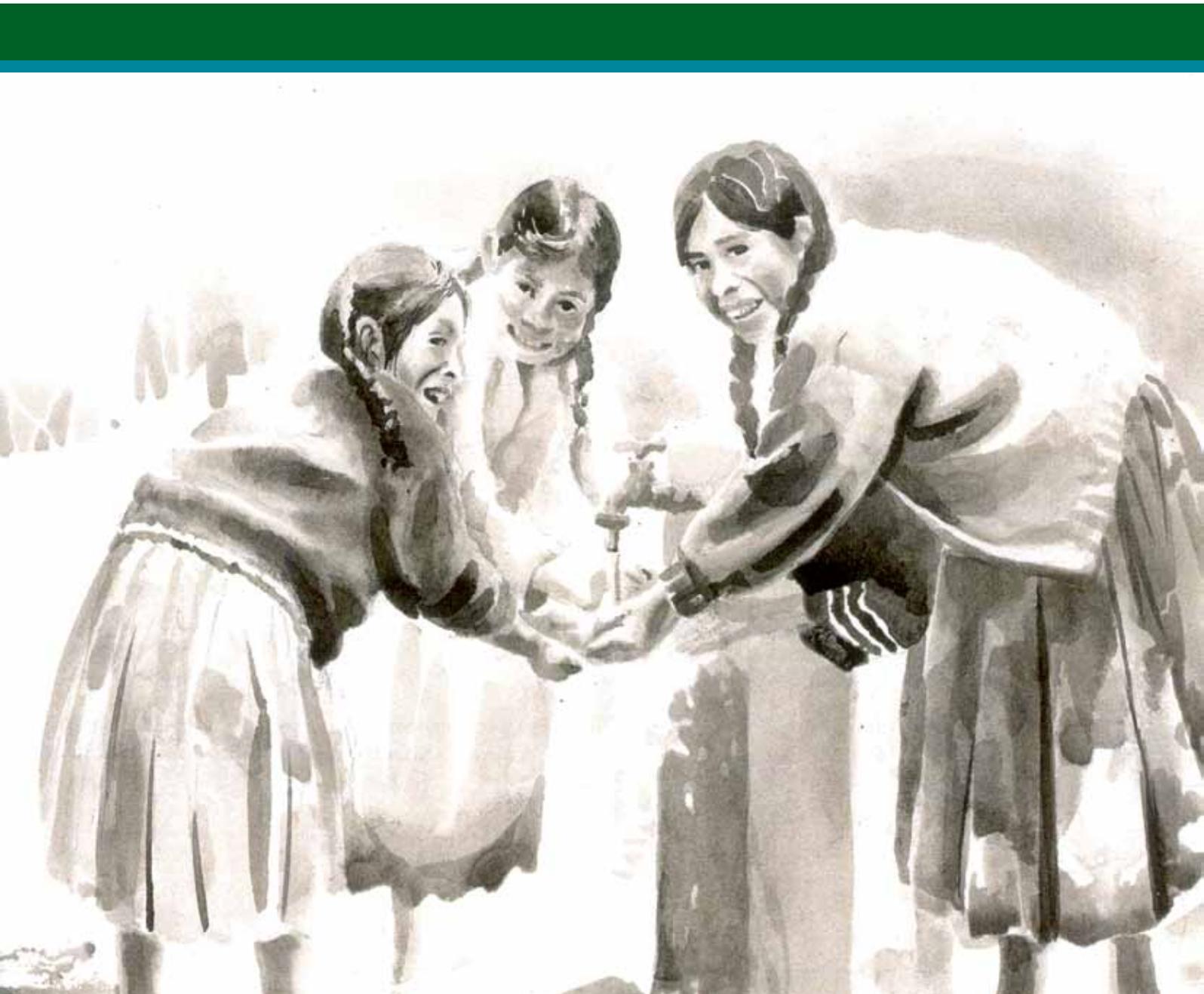
- تسهيل وصول العائلات التي يعاني أفرادها من أمراض مزمنة إلى خدمات المياه والصرف الصحي، ويمكن أن يعاني المصابون بالإيدز صعوبة في الحصول على الماء بسبب التشهير والتمييز والقدرة المحدودة على الانتظار في الطوابير أو القدرة غير الكافية على نقل حاويات المياه الكبيرة الحجم.
- تصميم أنظمة مياه تأخذ بعين الاعتبار الأعداد المتزايدة من الأطفال والمسنين الباحثين عن الماء، وهذا يعود جزئياً لمرض الإيدز، والتأكد من أن أذرع المضخات ليست عالية أكثر من اللازم بحيث لا يكون الضخ صعباً للغاية وألا تكون جدران البئر عالية جداً.
- تسهيل وصول مقدمي الرعاية إلى مياه إضافية من أجل الأشخاص المصابين بالإيدز، وقد يكونوا بحاجة إلى كميات مياه أكبر من المعتاد لغسل الملابس والأغطية لأفراد الأسر المصابين بأمراض مزمنة والاستحمام مرات أكثر من المعتاد.
- بذل مزيد من الجهود لضمان سماع أصوات الأشخاص المصابين بالإيدز بصورة مباشرة أو غير مباشرة (التمثيل) ويمكن استثناء الأشخاص المصابين وأسرهم على نحو مقصود أو غير مقصود من عملية اتخاذ القرارات المجتمعية المتعلقة بالمياه.

الخاتمة

يهدف هذا التقرير إلى إطلاع وإرشاد القائمين على التنمية المائية وحقوق الإنسان وبناء السلام إلى مزيد من التعزيز الفاعل للماء باعتباره قوة وحدة وحياة بدلاً من قوة تقسيم وعنف، ويقدم القسم الأول معطيات حول أمن وعدم المساواة في قطاع المياه على النطاق العالمي، كما يصف الصراعات الثابتة ومسبباتها ويقدم المبادئ والنماذج والبروتوكولات المتعلقة بالتعاون المائي، في حين يقوّل القسم الثاني التنمية المائية ضمن نموذج بناء السلام ويقدم الأدوات والتقنيات والإجراءات المناسبة المقترحة في عدة سيناريوهات صراع نموذجية. تلخص الملاحق في نهاية هذا التقرير المنهجيات المتنوعة لتقييم المخاطر وتحديد الموارد القيمة على شبكة الإنترنت وتوفير المراجع الرئيسية المستخدمة في إعداد هذا التقرير. قد يبدو هذا التقرير بالنسبة للبعض ملخصاً بصورة زائدة وبالنسبة لآخرين مليئاً بالتفاصيل العملية، ولا تزال الميزانية تبدو بالنسبة لآخرين بعيدة عن الصواب، ونأمل على أية حال أن يفتح هذا التقرير نافذة عريضة على عالم المياه المضطرب وتوفير إطار عام مركز للقائمين الذين يسعون لمنع وتخفيف المجابهات العنيفة حول المياه التي تعتبر أكثر الموارد الطبيعية حيوية.

يعد هذا التقرير عملاً مستمراً ونأمل أن يحفز مزيداً من التحقيقات، ويقوم مقام دعوة للخوض على نحو أكثر عمقاً في القضايا الرئيسية المحددة كالصراعات الحدودية أو حقوق الإنسان، أو الدعوة لإتباع عدد من التيارات التي لم يتم استكشافها بالكامل، كتلك التي تحوم حول مواضيع النوع الاجتماعي والمياه، كما تقدم نفسها كأساس للدورات التدريبية التنظيمية، فلاحتمالات الموجودة عديدة. تؤمن خدمات الإغاثة الكاثوليكية بالإجمال أن هذه الجهود تمثل مساهمة فريدة للأدبيات المنتشرة والتي تركز على المياه والصراعات، ويكمل هذا التقرير وثائق صدرت حديثاً كحلّ الصراعات والمهارات التفاوضية للإدارة المتكاملة لمصادر المياه» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-٢٠٠٨)، وستكون الخطوة القادمة لخدمات الإغاثة الكاثوليكية هي اختبار الفائدة من هذا التقرير في هذا المجال وتحديد فيما إذا بمقدوره توفير إرشاد فاعل للقائمين، ونحن نرحب بأي تعليقات أو اقتراحات.

اللامق



ملخص خطوط الاستجاب لتقييم مخاطر النزاع التعلق بالمياه

ان التحديات التقنية والاجتماعية المعقدة المرتبطة بموارد المياه في انتظار ممارسي تنمية بناء السلام. تهدف خطوط الاستجاب الواردة أدناه إلى دعم الجهود المبذولة من قبل ممارسي تنمية المياه للمنع / التخفيف من النزاعات، مع أن كل هذه الخطوط غير شاملة وغير متعلقة لجميع الحالات إلا أنها قد تسهل من دمج كل من إدارة موارد المياه والمنع / التخفيف من النزاع في مراحل مبكرة من التخطيط. ان هذه العملية ضرورية ل «رسم خريطة النزاع» - وتعد عنصر أساسي في تقييم نزاع المياه ومتطلبه لأية برنامج ذات الصلة بالمياه.

الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية



لقد تزامن الصراع مع التلوث في استعمالات هذا النبع في هوندوراس الذي كان غير محسن في السابق، وكان يستعمل لمياه الشرب ولغسل الملابس ولشرب الاغنام. ولكن عبر طرق هندسية متطورة تم الحفاظ على هذه الاستعمالات الثلاثة حتى اليوم ولكن عبر بنية تحتية مطورة التي قضت على تلوث المياه وبذلك تم فك النزاع السابق حول هذا المورد.

١. من يملك المياه والأرض؟ ومن لا يملكها؟
٢. هل تفضل سياسة المياه مجموعة على أخرى؟ إذا كانت الإجابة نعم، فكيف؟
٣. ما هي شكاوي الناس الذين توصلهم المياه بصعوبة؟
٤. هل تسبب الفيضانات ونقص المياه وبناء سدود جديدة حرمان الناس من أرزاقهم وتجبرهم على الهجرة؟
٥. كيف يرتبط النزاع التعلق بالمياه بالنزاعات الحالية الأخرى؟
٦. كيف تقوم الاختلافات التاريخية والنزاعات غير المحلولة بإظهار نفسها في نزاع المياه الحالي؟
٧. في أية حالة من حالات النزاع المائي التي عليها العين، هل وصلت المحاولات السابقة إلى حلول؟ إذا كانت الإجابة نعم، ماذا حصل؟
٨. كيف يساهم الفساد التعلق بالمياه وغياب الشفافية في عدم المساواة الاجتماعية الجارية؟
٩. ما هي تكاليف توصيل نظام المياه الصالحة للشرب لأكثر الناس ضعفا من السكان؟ (على سبيل المثال رسوم التوصيل و ضرائب الاستهلاك الشهري)

المياه والنزاع

١٠. إذا خصصت إدارة خدمات مياه الحكومة المحلية، فما هو تاريخ تلك العملية؟ وهل كان اتخاذ هذا القرار بشكل مستقل، أو تحت ضغط من مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف الخارجية؟ ما هي شروط عقود الخصخصة المثيرة للجدل؟ الإيجابيات والسلبيات؟ ما هي المواقف الثقافية للشعب المحلي نحو سلعة من المياه؟ هل دولة قادرة / على استعداد لمراقبة وتنظيم هذه الترتيبات بفعالية؟
١١. كيف يمكن ان تساهم الوثائق المتعلقة بالمياه المنتجة على مستوى محلي، بلدي و دولي من قبل القادة المتدينين او غيرهم من قادة المجتمع المدني في تحويل النزاعات؟

الاعتبارات المؤسسية والسياسية

١. كيف تشرع ملكية واستخدام المياه؟ ومن قبل من؟
٢. من يحكم الحصول على المياه؟ وكيف يتم منحه؟
٣. ما هي آليات المسائلة للمؤسسات التي تحكم استخدام وتوزيع المياه؟
٤. ما هي العناصر التي تم توزيعها من إدارة المياه؟ وما هي العناصر التي بقيت متركزة؟
٥. إن كانت الإدارة عامة أو خاصة، هل تسمح هيكل إدارة خدمات بلدية المياه الرقابة الفعالة من خلال مشاركة المستخدمين في صنع القرار؟
٦. كيف يمكن أن تختلف القوانين التشريعية والعرفية المتعلقة بملكية المياه والأراضي عن بعضهم؟
٧. هل آليات إدارة المياه (العرفي والرسمي) فعالة ومنفذة وهل ينظر إليها على أنها عادلة؟
٨. ما هي المؤسسات والقواعد والقوانين التي تحكم الموارد المائية؟ وعلى ماذا تستند هذه السياسات (القانون في مرحلة الاستعمار، القانون في مرحلة ما بعد الاستعمار، القانون الحديث أم القانون التقليدي / العرفي)؟ هل تتداخل أو تتعارض مع بعضها البعض؟
٩. كيف يتم إدارة التنافس بين مختلف مستخدمي المياه (مثل التعدين، الزراعة، الطاقة الكهرومائية، وإمدادات المياه الصالحة للشرب والسلطات الحكومية المتداخلة)؟

الاعتبارات البيئية

١. ما هي المخاطر البيئية الحالية أو المستقبلية التي قد تهدد تزويد منطقة معينة بموارد المياه؟
٢. كيف يمكن أن يساهم الفشل في تنفيذ ممارسات إدارة متكاملة للمياه على أساس مستجمعات المياه في التدهور البيئي وبالتالي يؤثر سلبا على معيشة الناس؟
٣. كيف يمكن أن تسبب سلوكيات المنبع في تلوث مصب المياه؟
٤. كيف تؤثر ممارسات صحة الإنسان على نوعية المياه؟
٥. هل هناك بدائل للمشاريع المتعلقة بالمياه الواسعة في النطاق المنفذة من قبل المزدنين بالمياه (مثل السدود) من إدارة طالبي المياه (مثل مقاييس الحفظ)؟

موارد إضافية متوفرة على الإنترنت

قاعدة بيانات منازعات المياه العذبة العابرة.

تقديم لمحة عامة عن منع وحل نزاع المياه، يحتوي هذا الموقع على سجل الأحواض الأنهار الدولية وقواعد بيانات قابلة للبحث مغطية أحداث المياه الدولية منذ عام ١٩٨٤ ومعاهدات المياه العذبة الدولية منذ عام ١٨٢٠. برعاية وزارة العلوم الجيولوجية، جامعة ولاية أوريغون، الدكتور آرون وولف.

<http://www.transboundarywaters.orst.edu>

برنامج الأمم المتحدة لتقييم المياه UN-Water.

أنشئت في عام ٢٠٠٣، وهو آلية الأمم المتحدة الرئيسي لتعقب متابعة القرارات ذات الصلة بالمياه الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٢ عن التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف المتمثل في خفض عدد الأشخاص الذين يفتقرون لمياه الشرب الى حوالي النصف بحلول عام ٢٠١٥.

<http://www.unwater.org>

المجلس العالمي للمياه

المنهج الدولي للمؤسسات الخاصة والعامة المقرر في عام ١٩٩٦ ردا على القلق المتزايد حول قضايا المياه من جانب المجتمع العالمي. كل ثلاث سنوات، ينظم المجلس المنتدى العالمي للمياه.

<http://www.worldwatercouncil.org>

المياه للجميع — مراقبة المياه والغذاء

تعمل مع شركاء التحالف في مجتمعات حول العالم لتحدي خصخصة المياه. هدفها الدفاع عن المياه باعتبارها من الموارد العامة، وضمان الحصول على المياه الصالحة للشرب وبأسعار معقولة، وتعزيز الاعتراف بالحق في الماء دوليا.

<http://foodandwaterwatch.org/water/world-water>

آليات إدارة متكاملة للموارد المائية

مجموعة من الممارسات الجيدة لإدارة موارد المياه على جميع المستويات. برعاية الشراكة العالمية للمياه.

<http://www.gwptoolbox.org>

منتدى السياسة العالمي: المياه في نزاع

تدرس المقالات والتحليلات الموجودة في هذا الموقع نزاعات المياه الدولية، والاضطرابات المدنية الناجمة عن نقص المياه، والحلول التنظيمية المحتملة لحل مشكلة النزاع حول المياه.

<http://www.globalpolicy.org/security/natres/waterindex.htm>

شبكة لجنة المساعدة على التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في النزاع والسلام والتعاون الإنمائي.

ان شبكة لجنة المساعدة على التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في النزاع والسلام والتعاون الإنمائي عبارة عن المنتدى الدولي الذي يجمع خبراء منع نشوب النزاعات وبناء السلام من وكالات تنمية ثنائية او ثلاثية الاطراف، بما في ذلك نظام الامم المتحدة، المحفل الدولي الذي يجمع على منع نشوب النزاعات وبناء السلام خبراء من وكالات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك من منظومة الأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

www.oecd.org/dac

كامبيل، س. (٢٠٠٨). دليل لتدريب ميسري الحوار العام. شرق هارتفورد، كونيتيكت: الديمقراطية كل يوم. المرجع <http://www.everyday-democracy.org/en/Resource.106.aspx>

كاناجاراتنا، ب. (٢٠٠٧، كانون الثاني). هل تحمي تجارة الطعام المياه؟ الدور المتوقع من تجارة الطعام في التخفيف من ندرة المياه. ملخص سياسة المياه، ٢٥. كولومبو، سيرى لانكا: مؤسسة ادارة المياه الدولية.

كاربوس، أ.، دابلكو، ج.، وولف، أ. (٢٠٠٤). المياه، النزاع، والتعاون. ملخص السياسة: الامم المتحدة والامن البيئي. نيو يورك: الامم المتحدة.

_____. ٢٠٠٠. السعي الى الحق في السلام. بالتيمور، ماري لاند: خدمات الاغاثة الكاثوليكية.

الخدمات الاغاثة الكاثوليكية. (٢٠٠٢). الاستعداد للطوارئ وكتيب الاستجابة. بالتيمور، ماري لاند: خدمات الاغاثة الكاثوليكية.

الخدمات الاغاثة الكاثوليكية. (٢٠٠٧). التعليم واطار التنمية البشرية الكاملة للخدمات الاغاثة الكاثوليكية (CRS): بناء الاصول وتحويل الهيكليات والنظم حول العالم. بالتيمور، ماري لاند: الخدمات الاغاثة الكاثوليكية.

الخدمات الاغاثة الكاثوليكية. (٢٠٠٧) العمليات التي تضطلع بها المجتمعات المحلية والمنظمات الاجتماعية. بالتيمور، ماري لاند: الخدمات الاغاثة الكاثوليكية.

الخدمات الاغاثة الكاثوليكية ومعهد الابتكارات الريفية في المركز الدولي للزراعة الاستوائية. (RII-CIAT). (٢٠٠٧). تنظيم وتطوير مجموعات المزارعين للمشاريع الزراعية: النتائج من دراسة ميدانية في اسيا، افريقيا وامريكا اللاتينية من قبل الخدمات الاغاثة الكاثوليكية ومعهد الابتكارات الريفية في المركز الدولي للزراعة الاستوائية. ورقة عمل داخلية للخدمات الاغاثة الكاثوليكية.

مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (٢٠٠٣). مع التعاون مع المجموعة الهيدرولوجية الفلسطينية. العطش للعدالة: العنف الاسرائيلي لحقوق الانسان في المياه في الاراضي الفلسطينية المحتلة. تقرير للجلسة الثلاثون من لجنة الامم المتحدة عن الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. بروكلين، نيويورك: مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

_____. (٢٠٠٣ب). الحق في الماء في فلسطين: خلفية. ورقة الواقع رقم ١. بروكليون نيو يورك: مركز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

_____. (٢٠٠٤). في يوم المياه العالمي، انتهاكات بحق الفلسطينيين في الماء المتصاعد. بروكليون، نيو يورك: مركز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

مركز حقوق السكن ومكافحة عمليات الإخلاء، الرابطة الأمريكية لتقدم العلوم، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (٢٠٠٧). دليل عن الحق في الماء والتعميم. جينيفا: مركز حقوق السكن ومكافحة عمليات الإخلاء.

تشرش، ك. وروجرز، م. (٢٠٠٦). التصميم للنتائج: تجميع، مراقبة وتقييم عي برامج تحويلية متناقضة. واشنطن، مقاطعة كولومبيا: البحث عن ارضية مشتركة.

تشرش، ك. فيسر، أ. وجونسون، ل. (٢٠٠٢). عمل فردي: نهج لتسوية النزاع في ايرلندا الشمالية. ورقة عمل أساسية. شؤون كولومبيا الدولية على الإنترنت.

تشرش، ك. فيسر، أ. وجونسون، ل. (٢٠٠٢). ورقة عمل أساسية، عمل فردي، نهج لتسوية النزاع في ايرلندا الشمالية. المملكة المتحدة.

هيئة الخدمات الكنسية العالمية.. (٢٠٠٧) نهر في عروقهم: السكان الأصليون على طول بلكومايو. نشرة رقم ٥. هيئة الخدمات الكنسية العالمية. مرجع
<http://www.churchworldservice.org/PDFs/Resources/river-veins.pdf>

كولير، ب.، هوفلير، أ.، وسودريوم، م. (٢٠٠٠). مخاطر ما بعد النزاع. واشنطن، مقاطعة كولومبيا: البنك الدولي.

كونكا، ك. (٢٠٠٦، تشرين الثاني). الوجه الجديد لنزاع المياه. نقل السلام، ٣. واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مركز وودرو ويلسون الدولي للعلماء المناخ في مجال البيئة
وبرنامج الأمن. المرجع <http://www.wilsoncenter.org/topics/pubs/NavigatingPeaceIssue3.pdf>

اتحاد من أجل التنمية المستدامة للمنطقة البيئية لدول الأنديز. (٢٠٠٣). رؤية الأنديز من الماء: وجهة نظر السكان المزارعين الاصليين. كندا: مركز أبحاث التنمية الدولية.

المرجع <http://www.condesan.org/memoria/agua/AndeanVisionWater-brochure.pdf>

كوبانز، ل. (٢٠٠٨، آذار ٣٠). غضب متزايد من حاجز الشرق الاوسط، مزيج غريب من المستوطنين اليهود والاسرائيليين والنشطاء الفلسطينيين يدعوا ان جدار الضفة الغربية سيضر الحياة البرية والمناظر الطبيعية. لوس انجلس تايمز.

كروز، ج. أ. (٢٠٠٨، تموز ١٤). التواصل الشخصي.

كوثيرت، إ. (٢٠٠٨، تشرين الاول ١٥). التواصل الشخصي.

دافيس، ج. (٢٠٠٤). عدم المصدافية في تقديم الخدمات العامة: تجربة من مياه جنوب آسيا وقطاع الصرف الصحي. التنمية في العالم ٣٢ (١). السيفير.

دوغلس، ف. (١٨٥٧). أهمية التحرر في جزر الهند الغربية. خطاب، كانادانديجو، نيويورك، آب ٣؛ جمعت المعلومات في بامفلت من قبل الكاتب ان جون و.

بلاسينجيم (اد)، وأعمال فريدريك دوجلس. السلسلة الاولى: خطابات، حوارات ومقابلات. (حجم ٣، ١٨٥٥-٦٣، صفحة ٢٠٤). نيو هافن: صحافة جامعة ييل.

دريجوس، ك. (٢٠٠٧، كانون الثاني ٢٥). على الارض وعلى المياه، تتبع مسار الموجة العملاقة. نيو يورك تايمز.

دوجان، م. ا. (٢٠٠٣، تموز). التصور. ما وراء العناد. (جاي برجس وهايدي برجس، ادز). جمعية ابحاث النزاع. جامعة كولورادو، بولدر. المرجع

<http://www.beyondintractability.org/essay/visioning>

اريكسون، م. ب. والنستين، وم. سولنبرغ. (٢٠٠٣). النزاع المسلح، ١٩٨٩-٢٠٠٢. مجلة بحوث السلام ٤٠(٥)، ٥٩٣-٦٠٧.

فارس، س. (٢٠٠٧). الجذور الحقيقية لدارفور. الاطلسي الشهري ٢٩٩(٣).

فاست، ل.، ليندستيدت، ج.، وسكارف، أ. (١٩٩٨). تطبيق صور العدالة للبرمجة. أفكار، أمثلة ودروس ابتدائية. بالتيمور، ماري لاند: الخدمات الإغاثة الكاثوليكية. المرجع

http://crs.org/publications/showpdf.cfm?pdf_id=88

المياه والنزاع

فينيجان، و. (٢٠٠٢، نيسان ٨). اطلاق المطر. النيويورك.

فيشر، م. و سول، ج (٢٠٠١، آذار) النزاع والتعاون في المجتمع وورشة عمل اتخاذ القرارات البيئية.

فيشر، ر. و عوري، و. (١٩٨١). الوصول الى نعم: اتفاقية التفاوض بدون الاستسلام. بوسطن، ماساكوستس: شركة هوفتن ميغلن.

جاري، إ. و كارل ت. (٢٠٠٣). قاع البرميل: ازدهار نبط افريقيا والفقراء. بالتيمور، ماري لاند: الخدمات الاغاثة الكاثوليكية.

جيهنغ، ج. (٢٠٠٣). نظم شرب المياه في الريف والصحة العامة / النظافة، شارلا من ألتيلانو الأنديز في بوليفيا. في منظمة الفرنسيسكان الدولية، أفضل الممارسات في مجال القضاء على الفقر: دراسات في المجال، (ص. ٣٢-٣٥). نيو يورك: منظمة الفرنسيسكان الدولية.

جلاتز، ك. (٢٠٠٨، تموز ١٨). الحصول على ماء نظيف هو حق من حقوق الانسان، رسالة البابا، خدمة أخبار الكاثوليكية.

جليك ب. ه. (١٩٩٦). موارد المياه. س. ه. شنيدر (تخصص تعليمي) موسوعة المناخ والطقس (المجلد ٢، ٨١٧-٨٢٣). نيو يورك: صحافة جامعة اوكسفورد.

جليك ب. ه. (٢٠٠٨). التسلسل الزمني لنزاع المياه. معهد المحيط الهادئ. المرجع <http://www.worldwater.org/conflictchronology.pdf>

جليك ب. ه. وولف، ج. (٢٠٠٢). الطريق السلس للمياه. جليك، مياه العالم ٢٠٠٢-٢٠٠٣: تقرير كل سنتين عن موارد المياه العذبة (ص ١-٣٢)، واشنطن مقاطعة كولومبيا: مطبعة الجزيرة.

جودن، ب. (١٩٩٧، كانون الثاني ١٧). معضلة تأكل المعادن. يور يوكون

هاكيت، ك. (٢٠٠٠). دور المنظمات الاهلية في منع النزاع. كاهيل (تخصص تعليمي) الدبلوماسية الوقائية: وقف الحروب قبل أن تبدأ (ص ٢٦٩-٢٨٤) نيو يورك: روتليدج: المركز الدولي للصحة والتعاون.

هان، س.، شاروك، ج.، وستيتسون، ف. (٢٠٠٤). صفقة مشروع الخدمات الاغاثة الكاثوليكية. بالتيمور، ماري لاند: الخدمات الاغاثة الكاثوليكية.

هاراري، ن. و روزمان، ج. (٢٠٠٨) نظرية وممارسة بناء السلام البيئي: دراسة عن مشروع جيران المياه الجيدة، وتحليل عميق لمجتمعات وادي فوكين وتزور هاداسا. عمان، الاردن: صديقة للسلام واصدقاء ارض الشرق الاوسط. المرجع

http://www.foeme.org/index_images/dinamicas/publications/publ93_1.pdf

هارت، ر. (١٩٩٢). سلك المشاركة. مشاركة الاطفال: من الرمزية الى المواطنة. فلورنس: يونيسيف.

هينريتش، ج.، ليج، د.، وميلر، ك. (٢٠٠٩) دليل المتسخدم في التنمية المهمة للانسان: اشراف عملي على شركاء وموظفي الخدمات الاغاثة الكاثوليكية. بالتيمور ماري لاند: الخدمات الاغاثة الكاثوليكية.

هيرزيك، م. وتشيسن، ل. (٢٠٠٦). تيسير الحوار عبر الانقسامات. مياه المدينة، ماري لاند: مشروع الحوارات العامة. المرجع http://www.publicconversations.org/upload/Jams_website_1-25-07525525.pdf

هوفمان، أ. ر. (٢٠٠٤، آب ١٣). الاتصال: امن المياه والطاقة. امن الطاقة. معهد تحليل الامن الدولي. المرجع
<http://www.iags.org/n0813043.htm>.

خدمات ما بعد الانباء الهند. (٢٠٠٨، كانون الثاني ١٦). معهد الطاقة والموارد تدعو لإغلاق عن مصنع كوكا كولا. خدمة ما بعد انباء الهند.

بيان مياه سكان كويتو الأصليين. (٢٠٠٣) بيان السكان الاصليين عن المياه. مؤتمر المياه العالمي الثالث، آذار ٢٠٠٣. كويتو، اليابان. المرجع
<http://www.indigenouswater.org/IndigenousDeclarationonWater.html>.

مبادرة السكان الاصليين للمياه. (٢٠٠٣). ملاحظة خلفية: السكان الاصليين والمياه. المرجع
<http://www.indigenouswater.org/default.asp>.

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. (٢٠٠٣) تدخلات ارشادات فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في اعدادات الطوارئ. جنيف: اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

_____ (٢٠٠٥). ارشادات على تدخلات العنف القائم على نوع الجنس في الحالات الانسانية. والتركيز على منع والرد على العنف الجنسي في الطوارئ. جنيف: اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

_____ (٢٠٠٧). ارشادات للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عن الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في حالات الطوارئ. جنيف: اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

_____ (٢٠٠٨). حقوق الانسان والكوارث الطبيعية: الارشادات العملية ودليل ميداني عن حماية حقوق الانسان في ظروف الكوارث الطبيعية (النسخة التجريبية). واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مشروع بروكنجز-بيرن للأشخاص النازحين داخليا.

اللجنة الدولية للصليب الاحمر، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (١٩٩٤). مدونة لقواعد سلوك حركة الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر والمنظمات الاهلية في الإغاثة في حالات الكوارث. المرجع <http://www.ifrc.org/publicat/conduct>.

جنا، إ. (٢٠٠٧، آذار ١١). [مقابلة مع أكسل ك. دوروجيني]. ادارة المياه هي ادارة النزاع. ليما: مطبعة امريكا اللاتينية.

جون بول II. (١٩٩٠، كانون الثاني ١). السلام مع الله الخالق، السلام مع جميع الخلق. الرسالة البابوية بمناسبة اليوم العالمي للسلام. مدينة فاتيكان: خدمة الاخبار الكاثوليكية.

جونز، ر. (٢٠٠٨، تموز ١٦). التواصل الشخصي.

كي-مون، بان. (٢٠٠٧، حزيران ١٦). مشكلة المناخ في دارفور. واشنطن

_____ (٢٠٠٨، كانون الثاني ٢٤). عنوان للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، سويسرا. معد من قبل اديث م. ليدرير. وكالة اسوشيتد برس.

كلير، م. ت. (٢٠٠١). حروب الموارد: مشاهد جديدة من النزاع العالمي. نيويورك: كتب الميتربوليتون.

ليديرك، ج. ب. (١٩٩٧). بناء السلام: المصالحة المستدامة في المجتمعات المتفرقة. واشنطن، مقاطعة كولورادو: الولايات المتحدة. معهد عملية السلام.

المياه والنزاع

لويبار، ت. (٢٠٠٥). جيران المياه الجيدة: نموذج لبرامج تنمية المجتمع في قطاعات النزاع. عمان، الاردن: جمعية اصدقاء الشرق الاوسط. المرجع
http://www.foeme.org/index_images/dinamicas/publications/publ19_1.pdf

ماهاراج، ن.، ائوكورالا، ك.، فارجاس، ك.، م. ج.، وريتشاردسون، ج. (١٩٩٩). تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إدارة الموارد المائية: لماذا وكيف؟ مشروع
الامم المتحدة في دمج النوع الاجتماعي. المرجع
<http://www.un.org/womenwatch/daw/forum-sustdev/francis%20paper.pdf>

ماليبي، ت. (٢٠٠٥، شباط ٢٢). الخطوط الساحلية المتضررة الاصل من التلوث عانت اكثر من الاخرين من تسونامي، كما يدعي موظف الامم المتحدة. وكالة اسوشيتد
پرس. المرجع
<http://www.reefrelief.org/scientificstudies/article.asp?file=20050118articles.html>

مارتل، ب. (٢٠٠٩، شباط ١٤). الحفر في التراب تغير الحياة في السودان. وكالة فرانس برس.

ماتسون، د. (٢٠٠٥، آب ١٦). المقامرة الذهبية في وادي العشب: تراث المخاطر.
http://www.yubanet.com/regional/Special_Report_Golden_Gamble_in_Grass_Valley_Part_23966.php

McKinley, A. (2007, June 27). Construyendo unidad frente la minería de metales en Centro América. Boston, MA: Oxfam America.
Retrieved from http://www.oxfamamerica.org/es/noticias/noticias/centroamerica_mineria_semana07

محمد، أ.إ. (٢٠٠٢). الحاجة إلى تعاون الأنهار العابرة للحدود: حالة من جوبا وأحواض نهر شيبلي في منطقة القرن الأفريقي. ستوكهولم: المركز الصومالي للمياه
والبيئة.

نديلو، ت. (١٩٩٨). إدارة النزاع وبناء السلام من خلال تنمية المجتمع. صحيفة تنمية المجتمع في افريقيا ١٣(١)، ٦٧-٧٤.
<http://archive.lib.msu.edu/DMC/African%20Journals/pdfs/social%20development/vol13no1/jsda013001013.pdf>

نوفيلدت، ر.، فاست، ل.، سكريتر، ر.، ستاركن، ب.، ماكلارن، د.، سيلبير، ج. وليديريك، ج. ب. (٢٠٠٢). بناء السلام: دليل كارياتاس التدريب. الفاتيكان:
مؤسسة كارياتاس الدولية.

اوبرجفيل، ج. (٢٠٠٨، حزيران ٢٨). التواصل الشخصي.

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. (٢٠٠٨). التصديقات والتحفظات. المرجع
<http://www2.ohchr.org/english/bodies/ratification>

اوليفير، و. ولويز، ت. (٢٠٠٤). زكوتشابامبا! نزاع المياه في بوليفيا. كامبريدج، ماري لاند: ساوث اند برس.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لجنة المساعدة الإنمائية (٢٠٠٥). تعميم منع نشوب النزاعات: المياه والنزاع العنيف. باريس: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
_____ (٢٠٠٧). تشجيع التقييم لمنع نشوب النزاعات وأنشطة بناء السلام. نحو لجنة المساعدة الإنمائية الارشادية. خارج طباعة مجلة منظمة التعاون والتنمية
الاقتصادية عن التنمية.

منظمة أوكسفام أمريكا. (٢٠٠٧، نيسان ٢٣). تحديث نيومونت. المرجع
http://www.oxfamamerica.org/newsandpublications/news_updates/newmont-update-april-2007

منظمة أوكسفام الدولية. (٢٠٠٧، تشرين الثاني). ملاحظة مختصرة: فك الحصار: انتهاء السيطرة الإنسانية في فلسطين. منظمة أوكسفام الدولية.

بافنهولز، ت. ورايتشر، ل. (٢٠٠٧). المعونة من أجل السلام: دليل التخطيط والتقييم لمناطق النزاع. بادن-بادن: نوموس.

شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية. (٢٠٠٢، تشرين الثاني). حملة مقاومة جدار الفصل العنصري، التقرير رقم ١. القدس: شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية.

باترسون، ك. (٢٠٠٦، شباط ١٢). الذهب الخالص؟ مواطن أوتاوا. كندا: شركة كانويست.

السلام ونزاهة تكوين الرهبان ومجموعة عمل علم البيئة. مياه من أجل الحياة: في دفاع عن المياه الشقية. روما: مكتب العدالة، السلام ونزاهة ابداع الرهبان. المرجع <http://www.ofm-jpic.org/aqu>

بانكيث، أ. (٢٠٠٧، آذار ٨). النضال من أجل المساواة والحرية في تنمية البلدان. المستقلة. <http://www.independent.co.uk/news/world/politics/struggle-for-equality-and-freedom-in-developing-countries-439320.html>

بيرليز، ج. وبيرجمان، ل. (٢٠٠٥، تشرين الاول ٢٥). خيوط متشابكة في نزاع حول منجم بيرو للذهب. صحيفة نيويورك تايمز.

المجلس البابوي للعدالة والسلام (٢٠٠٣، آذار ١٤). المياه، عنصر أساسي للحياة. مدينة الفاتيكان. المرجع http://www.vatican.va/roman_curia/pontifical_councils/justpeace/documents/rc_pc_justpeace_doc_20030322_kyoto-wa-ter_en.html

موسستيل، س.ل. (٢٠٠١، ايلول ١٨) زوال النزاع. السياسة الخارجية، ٦٠-٦٧. http://www.transboundarywaters.orst.edu/pub/cations/abst_docs/Postel_&_Wolf_final_abstract.htm - المرجع.

بروتيجيرالأرجنتينية التابعة لجمعية أصدقاء الأرض. (٢٠٠٣، أيار ٣) فيضانات في سانتا في أكبر كارثة بيئية في تاريخ الأرجنتين. بروتيجيرالأرجنتينية التابعة لجمعية أصدقاء الأرض. المرجع <http://www.foei.org/en/media/archive/2003/0506.html>

كيسبي، ك. (٢٠٠٦). مفهوم الأنديز للمياه. إل ألتو، بوليفيا.

رافنبورغ، ه. م. (٢٠٠٤). المياه والنزاع: منع والتخفيف من نشوب النزاعات في إدارة موارد المياه. المعهد الدنماركي للدراسات الدولية. كوينهاغن: المعهد الدنماركي للدراسات الدولية.

ريزنر، م. (١٩٨٦) صحراء الكاديلاك: الغرب الاميركي ومياهها المختفية. نيويورك: الفايكنك.

روجيرز، ر. (٢٠٠٨، تموز ٢٨). التواصل الشخصي.

روجرز، م. و وارنر، د. (٢٠٠٧). قضايا وخيارات في نزاع المياه القائم على المجتمع. بالتيمور، ماريلاند: خدمات الإغاثة الكاثوليكية.

روجرز، م. بامات / ت. وايديه، ج. (تخصص تعليمي). (٢٠٠٨) السعي الى السلام العادل: لمحة عامة ودراسات لبناء السلام المعتمدين على الايمان. بالتيمور، ماريلاند: خدمات الإغاثة الكاثوليكية.

المياه والنزاع

روجاس، ب. (٢٠٠٧، تموز ٤). التواصل الشخصي.

سالازار، م. (٢٠٠٧، تشرين الثاني ٤). المياه أكثر قيمة من الذهب. صحيفة أمريكا اللاتينية. المرجع <http://www.latinamericapress.org>.

سارمت، ج. ات ال. (٢٠٠٥). إدارة نزاعات المياه من خلال الحوار في حوض بانغاني، تنزانيا. مكتب حوض المياه بانغاني، المعهد الدولي لإدارة المياه.

شوارتز، ب. ورناندال، د. (٢٠٠٣، تشرين الأول). سيناريو تغير مناخ مفاجئ وتأثيره على الأمن القومي الأمريكي.

واشنطن، مقاطعة كولومبيا: وزارة الدفاع الأمريكية.

شولتز، ج. (٢٠٠٦). بكتل مقابل بوليفيا. مركز الديمقراطية على شبكة الانترنت؛ كوتشابامبا، بوليفيا. المرجع

<http://www.democracctr.org/bolivia/investigations/water/bechtel-vs-bolivia.htm>.

سميث، د، وفيككانادا، ج. (٢٠٠٧). مناخ من النزاع: الروابط بين تغيرات المناخ. السلام والحرب. لندن: تنبيه دولي. المرجع

http://www.international-alert.org/pdf/A_Climate_Of_Conflict.pdf.

سميث، ن، (٢٠٠٢). تحليل التحديات الأخلاقية في التقييم. المجلة الأمريكية للتقييم ٢٣(٢). السيفير.

مشروع ميداني. (٢٠٠٤). الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا لمواجهة الكوارث. جنيف: المشروع الميداني.

سريفاستافا، ا. (٢٠٠٨، شباط ١). النتائج الرئيسية للتقييم معهد الطاقة والموارد. سان فرانسيسكو، كاليفورنيا: مركز موارد الهند. المرجع

<http://www.indiaresource.org/campaigns/coke/2008/coketerifinding.html>

ولاية فيكتوريا، أستراليا. (٢٠٠٧). المشاركة الفعالة. صفحة ويب لإدارة الاستدامة والبيئة، محدثة اعتباراً من ١١ تموز. ولاية فيكتوريا، أستراليا.

<http://www.dse.vic.gov.au/DSE/wcmn203.nsf/LinkView>

<http://www.dse.vic.gov.au/DSE/wcmn203.nsf/LinkView?EBAE7C94CFC2F31FCA257089000DE45BE6001DB9CCE815AECA25709100100F2B>

ستونيك، س. و بايلي، ك. (٢٠٠٠). مقاومة الثورة الزرقاء: الائتلاف التنافسي المجيرة لاستزراع الروبيان. منظمة الإنسان ٥٩(١)، ٢٣-٣٦.

منظمة الشفافية الدولية. (٢٠٠٨). تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٨: الفساد في قطاع المياه.

نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.

تسو، لاو. (٦٠٠-٥٣٠ قبل الميلاد). تاو تو تشينج. ترجمت مثل كتاب الطريق (الفصل ١٧)

تالي، س. (٢٠٠٠). الماء، الماء في كل مكان. الحظ ١٤١ (١٠)، ٣٤٢-٣٤٩.

تورتن، أ.ر. (٢٠٠٣). نظرة أفريقي جنوبي بشأن ادارة موارد المياه العابرة للحدود. تقرير مشروع التغير البيئي والامن (٩). واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مركز وودرو

ويلسون الدولي للباحثين.

صندوق الامم المتحدة للأطفال. (٢٠٠٦). فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والنزاع والنزاحة — تقرير المؤتمر. تورنتو: يونيسيف. في كندا.

لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (٢٠٠٢، تشرين الثاني). الحق في الماء. مقالات ١١ و ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. التعليق العام رقم ١٥. جنيف، سويسرا.

برنامج ام المتحدة للتنمية. (٢٠٠٢). تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢: تعميق الديمقراطية في عالم مجزأ: نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

_____. (٢٠٠٦). التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦: الشراكة العالمية من أجل التنمية. نيويورك: برنامج الامم المتحدة للتنمية.

_____. (٢٠٠٦). تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦: ما بعد الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية. نيويورك: ماكميلان بالغريف.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (٢٠٠٣) الموارد المائية خلال النزاعات المسلحة. المرجع http://www.wateryear2003.org/en/ev.php-URL_ID=4682&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

برنامج الامم المتحدة للبيئة. (٢٠٠١). أطلس العالم للشعاب المرجانية: دراسة تحت الماء. بيركلي، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا.

مكتب الأمم المتحدة للمبعوث للتعافي من كارثة تسونامي. (٢٠٠٥). الخسائر البشرية.

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الامم المتحدة. (٢٠٠٢) خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. المرجع http://www.un.org/esa/sustdev/documents/WSSD_POI_PD/English/POIToc.htm

مؤتمر الولايات المتحدة للاساقفة الكاثوليك. (١٩٨٦). العدالة الاقتصادية للجميع. رسالة رعية.

يوفين، ب. (١٩٩٨). دعم العنف: المؤسسة الاثائية في رواندا. هارتفورد الغربية، كونيتيكت: مطبعة كوماريان.

فينتورا، م. ل. (٢٠٠٨، تموز ٢٩). التواصل الشخصي.

والينستين، د. وايبس، س. ج. (٢٠٠٥). فهم تسوية النزاعات: الحرب والسلام والنظام العالمي. لندن: نشرة سيج.

وارنر، د. وآبات، س. ج. (٢٠٠٥). ارشادات تنمية إمدادات المياه الريفية على نطاق صغير ومشروع الصرف الصحي في شرق أفريقيا. بالتيومور، ماريلاند: خدمات الإغاثة الكاثوليكية.

واكس، إ. وتومسون، ر. (٢٠٠٦، نيسان ١٤). الموت من اجل المياه في جفاف الصومال. نشرة واشنطن.

ويسلز، م. و الاستير، أ. (٢٠٠٨، تشرين الاول ١). الصحة النفسية والدعم النفسي في حالات الطوارئ المعقدة. سمينار العمل الإنساني المستضاف من قبل معهد المعرفة العامة في جامعة نيويورك.

مركز ويسكونسن للموارد البيئية. (٢٠٠٤، شباط ٢٤). حظر استخدام مادة السيانيد في التعدين: الأسئلة المتداولة <http://www.serconline.org/mining/faq.html>.

وولف، أ. ت. (٢٠٠٠). النهج الاصلية في مفاوضات نزاع المياه والاثار المترتبة على المياه الدولية. المفاوضات الدولية: مجلة النظرية والتطبيق. (٢٥). <http://www.transboundarywaters.orst.edu/research/indigenous>

المياه والنزاع

ولف، أ.ب.، كرامر، أ.، كاربوس، أ. ودابلكو، ج.د. (٢٠٠٥). إدارة نزاع المياه والتعاون. في دولة من العالم ٢٠٠٥: إعادة تعريف الأمن العالمي (الفصل الخامس). واشنطن، مقاطعة كولومبيا: معهد الرصد العالمي.

وودرو وبيتر. (٢٠٠٢). التحليل الاستراتيجي لبرنامج بناء السلام: اقتراح متواضع. مسودة الملف مع الكاتب.

_____. (٢٠٠٦، تموز). يمكن ان تكون المياه الطريق إلى السلام، وليس الحرب. السعي ال السلام (١). واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مركز وودرو ويلسون الدولي لعلماء التغيير البيئي ومشاريع الأمن.

<http://www.wilsoncenter.org/topics/pubs/NavigatingPeaceIssue1.pdf>

مجموعة البنك الدولي. (٢٠٠٨). مشاركة خاصة في قاعدة بيانات البنية التحتية http://ppi.worldbank.org/explore/ppi_exploreSector.aspx?sectorID=4.

اللجنة العالمية للسودود. (٢٠٠٠، تشرين الثاني ١٦). السودود والتنمية: إطار جديد لصنع القرار. لندن: إيرثسكان.

منظمة الصحة العالمية. (٢٠٠١). اليورانيوم المستنفذ: المصادر، والتعرض والآثار الصحية. جنيف: منظمة الصحة العالمية.

منظمة الصحة العالمية وبرنامج مراقبة صندوق الأمم المتحدة المشترك للأطفال لإمدادات المياه والصرف الصحي. (٢٠٠٨) التقدم في مياه الشرب والصرف الصحي: تركيز خاص على الصرف الصحي. نيويورك: اليونيسيف و جنيف: منظمة الصحة العالمية.

المجلس العالمي للمياه. (٢٠٠٤، آذار). تجارة المياه الافتراضية—خيارات واعية. تجميع مؤتمركتروني.

رايت، أ. و وارنر، د. (٢٠٠٨، شباط). المياه من أجل الحياة: مصدر النزاع. عرض لتجمع الوزارة الكاثوليكية الاجتماعية.

يانو، إ. (٢٠٠٨، شباط ٢). آسيا: عودة اثرات المرجان الرئيسية لمنع الكوارث. صحيفة اساهي شيمبون. اليابان.

يوفي، س.ب. (٢٠٠١) الأحواض في خطر: النزاع والتعاون على موارد المياه العذبة الدولية. أطروحة دكتوراه قدمت في تاريخ ١٢ تشرين الثاني، ٢٠٠١، بناء على أبحاث نفذت في معهد جامعة اوريجون للمياه العابرة للحدود.

زارتمان، إ. و. (١٩٩٥). وضع الامور معاملة أخرى. زارتمان، إ. و. (تخصص تعليمي)، الدول المنهارة: تفكك وترميم السلطة الشرعية (الفصل ١٧: ص ٢٦٧-٢٧٤). بولدر، كولورادو: لين راينر.



ISBN 0-945356-53-6

Catholic Relief Services
228 W. Lexington Street
Baltimore, MD 21201-3413 USA
Tel: 410.635.2220 www.crs.org



USAID
من الشعب الأمريكي

CRS
CATHOLIC RELIEF SERVICES
خدمات الإغاثة الكاثوليكية